الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي بونعامة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

دور الجزائر في حركات التحرر العربية "الرئيس هواري بومدين أنموذجا 1965-1978"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطاالبين:

- حمدية ياسين
- شريفي فتحي

إشراف الأستاذة:

- عالم مليكة

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من يعجبني جمالها

وأعشق كلامها، إلى أعز مخلوقة وألطف محبوبة التي كان لي

الشرف بصحبتها والافتخار بعزتها، إلى الوالدة الكريمة والتي

كان رضاها هو سر نجاحي.

إلى من علمني حب الحياة وسهر معي الليالي، إلى

من كان دوما بنصائحه وإرشاداته المفيدة أبي الغالي

إلى أعمدة بيتنا إخوتي

إلى أختي

تقدير الي الأستاذة المشرفة التي لم تبخل علي يوما بنصائحها و ارشاداتها

الي كل من ساعدني من أساتذ قسم العلوم الإنسانية و الاجتماعية

الى عمال مكتبة جامعة خميس مليانية

الى عمال مكتبة عين دفلى المركزية

إلى رفقاء دربي: رياض.و عصام وسيف الدين و كريم وأمير

إلى من عرفت الصداقة وكبرت معهم

إلى كل زملائي: ثانية ماستر تاريخ حديث و معاصر ومن ساعدني من قسم العلوم السياسية

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل سواء من قريب أو بعيد،

إلى كل الأهل والأحباب.

ياسين

الإهـــداء

الي أمي الغالية شفاها الله و رعاها

التي قال فيها الرب ان الجنة تحت أقدامها

التي كان رضاها سر نجاحي

إلى من ساندني طوال مشواري العلمي و الأكاديمي

من كان دوما سندا لي أبي الغالي

إلى شقيقي يوسف و بلال

إلى شقيقتي فاطمة وربيعة

الى البلبل الصغير حفظه الله أدم وسيم

تقدير الي الأستاذة المشرفة التي لو تبخل علي يوما بنصائحها و ارشاداتها

والي أستاذي الغالي رشيد قوادري و رفيقي دربي خالد بو بقار

الي كل من ساعدني من أساتذ قسم العلوم الإنسانية و الاجتماعية

الى عمال مكتبة جامعة خميس مليانية

الى عمال مكتبة عين دفلى المركزية

إلى رفقاء دربي: إبراهيم و لخضر و محمد طواهير و كمال

إلى من عرفت الصداقة وكبرت معهم

إلى كل زملائي: ثانية ماستر تاريخ حديث و معاصر

إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل سواء من قريب أو بعيد،

إلى كل الأهل والأحباب.

كلمة شكر

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك علي وعلى والدي وأن أعمل عملا ترضاه صالحا " سورة النمل

الآية 19

نشكر الله سبحانه وتعالى الذي أمدنا بالقوة والشجاعة على إتمام هذا البحث المتواضع ،

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذتنا المحترمة عالم مليكة

والتي فتحت لنا باب العمل والمثابرة من أبوابه الواسعة ولم تبخل علينا بتوجيهاتها

ومعلوماتها القيمة والتي كان لها الأثر الطيب في انجاز هذه المذكرة كما لا يفوتنا أن نتقدم

بالشكر الجزيل إلى رئيس قسم العلوم الإنسانية و الاجتماعية و كامل عمال قسم شعبة التاريخ

كمانتوجه بالشكر الجزيل لكل من أمدنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد من عمال المكتبة

و الأساتذة الموجهين و كافة الأصدقاء

فائق الشكر لكم جميعا

مقدمة

مـقـدمـة:

يجمع الدارسون لتاريخ بشقيه الحديث و المعاصر أن حظ العرب قبيل نهاية القرن 19 و بداية القرن العشرين كان عاثرا و لم يحمل معه سوى موجات الاستعمار إذ شهدت الأقطار العربية في هذه الحقبة حملة استعمار واسعة النطاق معلنة عن بداية فترة جديدة تزف في طياتها الكآبة و الشؤم إذ عرفت الأقطار العربية شتى أنواع الاستعمار من انتداب و حماية إلى استعمار مباشر .في مشهد دراماتيكي و حقبة عويصة مزقت أحشاء الوطن ومع نهاية الحرب العالمية الثانية اجتاح الأقطار العربية موجة تحرر واسعة النطاق وقفت في وجه الاستعمار و حملت معها العديد من من مظاهر التكافل و التآزر في مشهد أخر يحمل معه البعد القومي العربي لهذه البلدان التي يحكمها المصير الواحد

- ساهمت هذه الحركات في وصول زعامات و قادة أمنت بفكرة الوحدة و حملت على عاتقها العديد من المسؤوليات منها مبدأ مساندة القضايا التحررية العادلة في العالم و على سبيل المثال في حيز دراستنا اليوم سلطنا الضوء على أحد هذه الأعلام الخالدة التي عملت على تجسيد الفكرة و عاشت لأجلها و سارت وفق بنود و مبادئ ثابتة تمثلت في دعم القضايا العربية التحررية و مساندة القضايا العادلة في العالم و قد كرست هذا المبادئ على العديد من الأصعدة و الجبهات و قد ظهر هذا الدعم في شكل السند الدبلوماسي من خلال مواقف و ضغط في المحافل الدولية تارة و دعم مباشر على الجبهة الميدانية و العسكرية تارة أخرى وعليه سنخوض من خلال هذه الدراسة في محاولة لذكر هذه المناقب و المواقف الخالدة التي كتبها التاريخ بماء الذهب

- وسنحاول أيضا تحليلها و إبراز مدى التكافل و التآزر بين الجبهات العربية للوقوف في وجه الاستعمار و رواسبه من خلال الخوض في دراسة مدى الدور الذي لعبته الجزائر في دعم القضايا العربية في فترة حكم الرئيس الهواري بومدين التى امتدت بين عامي 1965 –1978م

- **ولدراسة هذه الفترة نطرح الاشكال الرئيسي التالي:**

- فيما تمثلت الأدوار التي لعبتها الجزائر إزاء القضايا التحررية في الوطن العربي إبان فترة حكم الرئيس الراحل هواري بومدين ؟

- وتساؤلات فرعية:

- ماهي الخلفيات التاريخية لمبادئ السياسة الجزائرية اتجاه حركات التحرر في العالم و الوطن العربي؟

- فيما تمثلت مظاهر هذا الدعم على الصعيد العربي ؟

- الفرضيات:

–بحكم أن الجزائر خاضت تجربة استعمارية مريرة و دخلت غمار كفاح طويل و حافل كسبت العديد من المقومات و الثوابت تدين كل أشكال الاستعمار و تناضل لأجل تصفيته كما تقف لجانب و صف القضايا العادلة العادلة في العالم و الوطن العربي وقد بقيت هذه الثوابت و الالتزامات قائمة على الرغم من تغير الرؤساء و الأنظمة ..

حدود الدراسة:

- **المجال الزماني:**

- تنطلق من بداية فترة حكم الرئيس هواري بومدين الى غاية وفاته (1965–1978).

المجال المكاني:

- يتمثل في الوطن العربي كون حيز الدراسة يسلط الضوء على نماذج من هذا القطر الذي يمتد من المحيط إلى الخليج

مبررات اختيار الموضوع:

- **الاعتبارات الموضوعية:**

يثير موضوع دور الجزائر و مواقفها اتجاه الحركات التحررية العربية العديد من التساؤلات التي تستوجب البحث عن إجابات نظرا لأهميتها في الدراسات التاريخية الحديثة و المعاصرة

- **الاعتبارات الذاتية:**

- بحكم الانتماء إلى الوطن العربي و الإلمام بما يدور فيه من تطورات و أحداث فإن موضوع الدراسة يتناسب و اعتباراتي الذاتية
- إثراء الرصيد الشخصي و الأكاديمي

- **الاعتبارات العلمية:**

- الخوض في محاولة لسد الفراغ التاريخي للحقبة التي ينقصها دراسات و اهتمامات
- محاولة تقييد الموضوع و تقديم و لو الشيء القليل في ميدان البحوث و الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالحقبة و الموضوع
- تعد هذه الدراسة بمثابة محصلة و ثمرة جهود 5 سنوات من التدرج في أطوار الدراسات العليا

أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على أحد أهم الحقب التاريخية في تاريخ الجزائر المستقلة
- إبراز أدوار و مواقف الجزائر و قادتها و رجال السياسة فيها اتجاه القضايا التحررية التي تعد احد البطولات التي يحضى بها سجلها بعد الاستقلال

منهج الدراسة:

- **المنهج التاريخي:**
- وهذا بحكم الميدان و التخصص من جهة ومن جهة أخرى فإن طابع الدراسة و الموضوع ذو صبغة تاريخية يتطلب سرد الأحداث و ذكرها
- **منهج تحليل المضمون:**
- من خلال تحليل الخطابات والاتفاقيات و المواثيق
- **منهج دراسة الحالة:**
- من خلال التطرق و دراسة الأوضاع و الخلفيات التاريخية لمبادئ و إلتزمات و مواقف سياسة الجزائر اتجاه القضايا التحررية

صعوبات الدراسة:

- رغم الدراسات التي قام بها الباحثون في السياسة الخارجية الجزائرية إلا أنهم لم يتطرقوا في كتاباتهم إلى الدور الجزائري في دعم القضايا العربية بالتفصيل، فنجد بعض الكتابات السطحية أو إشارة

خفيفة لهذا الدور، هذا ما أدى إلى وجود صعوبة في الحصول على المراجع وبالتالي نقص في المعلومة حتى لا نقول استحالتها مما يقيدنا خلال دراستنا لهكذا مواضيع.

- إضافة إلى الطابع السياسي الذي يغلب على الموضوع حيث انه بحكم تخصصنا واجهنا صعوبات كبيرة من جانب توفير المادة العلمية و المؤلفات و التي تناولت الموضوع من شقه التاريخي الأمر الذي وقف عثرة في طريق هذا العمل المتواضع.
- إضافة إلى ضيق الوقت و سلسلة الإضرابات التي عطلت سير اللقاءات التي كانت مبرمجة مع الأستاذة المشرفة ..

تفصيل الدراسة:

- تتضمن هذه الدراسة خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول، يعالج الأول منها الخلفيات التاريخية لسياسة الجزائرية و موقفها الداعم للفكر التحرري و المناوئ للاستعمار من خلال تسليط الضوء على حركة عدم لانحياز ظروف انضمام الجزائر إليها و الأدوار التي لعبتها الجبهة السياسة الجزائرية فيها و إبراز البعد التحرري الذي تشكله الحركة و من خلال التعريج إلى المؤتمر الذي أشرفت عليه الجزائر و الذي يعرف بالقمة الرابعة لحركة عدم الانحياز و دورها فيه و ذكر مجمل القرارات و النتائج الذي خرجت بها القمة .
- أما بخصوص الفصل الثاني فقد خصصناه لدور الجزائر في هيئة الأمم المتحدة من خلال التعريج على الهيئة الأممية و دور الجزائر الريادي فيها و قد ذكرت من خلاله كيفية انضمام الجزائر إلي هذه الهيئة و خطاب الرئيس بومدين الشهير عام 1974في الندوة الطارئة للجمعية العامة للأمم

المتحدة كما تناولنا من خلاله مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية و في مبحثه الأخير تناولنا نموذجين لمواقف الدبلوماسية الجزائرية الداعمة للقضايا العربية الأولى تمثلت في احتضان القمة العربية عام 1973 التي تناولت موضوع القضية الفلسطينية و الثاني تمثل في موقف الدبلوماسية الجزائرية من مشكلة الصحراء الغربية.

- أما الفصل الأخير فقد خصصناه لتناول مسار الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية بين عامي 1965م و 1978م من خلال العديد من المحطات أبرزها حرب 1965 و حرب الاستنزاف وصولا الى موقعة أكتوبر من عام 1973.

الفصل الأول:
الجزائروحركة عدم الانحياز

الفصل الأول : الجزائر و حركة عدم الانحياز:

- **المبحث الأول: البوادر الأولى لحركة عدم الانحياز**

المطلب الأول: لقاءات شعوب إفريقيا

المطلب الثاني : مؤتمرات شعوب أسيا

المطلب الثالث: مؤتمر باندونغ 1955

- **المبحث الثاني : مؤتمر الجزائر 1973**

المطلب الأول : اهتمامات حركة عدم الانحياز قبيل انعقاد مؤتمر الجزائر

المطلب الثاني : سير أعمال المؤتمر

المطلب الثالث : نتائج القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز

- **المبحث الثالث : اهتمامات حركة الانحياز بعد مؤتمر الجزائر** المطلب الأول : الاهتمامات السياسية

المطلب الثاني : الاهتمامات الاقتصادية

المبحث الأول :البوادر الأولى لحركة عدم الانحياز:

انشغلت شعوب إفريقيا وآسيا سنين طويلة بنضالها ضد الاستعمار، الذي استطاع بأساليبه المختلفة تفتيت وحدة هذه الشعوب، وإغراقها في مشاكل ألهتها عن عدوها الحقيقي وأبعدت بينها وبين غيرها من الشعوب التي تعاني من نفس الظاهرة، وابتداء من القرن العشرين بدأت ترتسم بوادر نهضة سياسية أشعرت شعوب القارتين بضرورة تضامنها لمواجهة مشاكلها المشتركة، وتجسدت مرات على مستوى القارتين بالاستعمار وطالبت بحرية تقرير المصير و الاستقلال.

والملاحظ على قرارات هذه المؤتمرات أنها لم تكن تشمل شعوب القارتين بالرغم من المعاناة المشتركة والظروف الاستعمارية المتشابهة التي تخضع لها، لكنها في الواقع كانت تسير في اتجاه واحد وفي إطار تكاملي، إلى أن تلاقت في مؤتمر" باندونغ" عام 1955[1]

المطلب الاول :لقاءات شعوب إفريقيا

1- الجامعة الإفريقية: " : Panafricanisme"

الجامعة الإفريقية أو "ألبان أفريكانيزم" هي حركة تهدف إلى تحقيق استقلال ووحدة الشعوب الإفريقية، مع التأكيد على ضرورة إبراز ثراء الثقافة الإفريقية ومساهماتها في بناءالصرح الحضاري العالمي[2]

ظهرت في نهاية القرن 19م وهي في جوهرها، حركة أفكار ومشاعر، نتجت إثر الإحساس بالغربة والاضطهاد والاستغلال الذي تعرض له الزنوج الأفارقة في العالم الجديد، حيث أدرك هؤلاء أن التمييز ضدهم ينبع من عقدة اللون أكثر من أيشيء آخر، فارتفعت بذلك أصواتهم للمطالبة بالمساواة مع البيض[3]

---

[1]شوقي الجمل : التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1964 ،ص

[2]منصف بكاي : الحركة الوطنية واسترجاع السيادة بشرق إفريقيا ، السبيل للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 149.

[3]أمين إسبر : إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق ،1985،ص35

إن المتتبع لتطور الجامعة الإفريقية يجد أنها لا تعدو أن تكون اتجاها أخلاقيا يرمي إلى التخفيف من شدة الظلم والقهر الاجتماعي والاقتصادي،الذي يتعرض له الزنوج الأفارقة في الو.م.أ وباقي الدول الغربية، ولم تكن قبل الحرب العالمية الثانية تهدف إلى تحقيق مطالب سياسية، وإنما هي عبارة عن حركة ثقافية قام بهاّ ونشطها بعض المثقفين من الزنوج المستوطنين في أمريكا وجزر الكاريبي ذويالأصول الإفريقية أمثال هنري سلفستر وليامز(Henry Sylvester Williams) و "جورجبادمور Padmore George[1]

يتضح مما سبق ذكره بأن الجامعة الإفريقية لم تنشأ في أرض الوطن، إنما نشأت في أرض الغربة، ثم تطورت لتصبح مذهبا يتمسك به الزنوج ثم الأفريقيون .

2-من مؤتمرات الجامعة الإفريقية ما يلي :

1/ المؤتمر الإفريقي الأول عام 1900م :

عقد هذا المؤتمر في لندن عام 1900م ويعتبر أولى مؤتمرات الجامعة الإفريقية، انعقد بناء على دعوة المحامي "سلفستر وليامز" ، وقد حضر المؤتمر ثلاثون عضوا من مثقفي الزنوج، ً ، وقد تولى أمانة المؤتمر "ديبوا ".

وخرج المؤتمرات بتوصياتكان أهمها:

- منح الأفراد ذويالأصل الإفريقي حقوقهم الإنسانيةكاملة .
- تقرب العلاقة بين جميع الشعوب المنحدرة من أصل إفريقي.
- دعوة الزنوج المنتشرين في المهجر للدخول مع زنوج إفريقيا في حركة زنجية عالمية لتحسين أوضاعهم .

[1]عبد الكريم قرين : منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة أزمة البيافرا والصراع الصومالي الكيني نموذجا، 2رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009-2010،ص 13.

- التنديد بالاستعمار في افريقيا ولاسيما اعتداءات الكولون، واغتصابهم للأراضي الإفريقية كضم . "بوتسوانا" للتاج البريطاني[1].

بالرغم من تنديد هذا المؤتمر كالظلم والاستغلال الذي يمارسه البعض ضد السود، لم يعبر عن الرغبة في التخلص من الاستعمار.

2/ المؤتمر الإفريقي الثاني عام 1919م :

هو المؤتمر الثاني الذي عقد في باريس بعد الحرب العالمية الأول، ودعا إلى عقده" ديبوا الذي استغل فرصة انعقاد مؤتمر الصلح بفرسايفي أعقاب الحرب العالمية الأولى لجذب اهتمام الدول المنتصرة والرأيالعام العالمي إلى مشاكل الزنوج ، وقد شارك في المؤتمر 75عضوا من الزنوج، وأنت أهم قراراته هي :

- وضع المستعمرات الألمانية في إفريقيا تحت رقابة دولية حتى يتم لها الاستقلال التام .
- الأراضي الإفريقية يجب أن تمنح للإفريقيين.
- إلغاء الرق بجميع أشكاله وصوره، وذلك بمنع التجارة بالأفارقة أو امتلاكهم أو فرض العمل عليهم سخرة دون أجر
- حق الأفارقة في المشاركة في الحياة المدنية والسياسية، والمشاركة في إدارة شؤونهم، وحقالحصول على فرص متكافئة في التعليم[2]

3/المؤتمر الإفريقي الثالث 1921م :

قد دعا إلى عقد هذا المؤتمر الدكتور "ديبوا" أيضا، وعقدت دورته الأولى في 28 أوت من عام 1921م في لندن، ثم عقدت الدورة الثانية للمؤتمر في بروكسل ببلجيكا للتصديق على قرارات دورة

[1]رأفت غنيمي الشيخ : إفريقيا في التاريخ المعاصر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، د، س ، ص 265.

[2]Boutros.b.ghali :OP.CIT.P 31.

لندن، أما الدورة الثالثة فقد عقدت فيباريس، وشارك في المؤتمر 41 عضوا إفريقيا و35 عضوا من الو.م.أ، و24 عضوا من السود المقيمين في أوروبا، و07 منهم من مناطق أخرى[1] وكان الهدف من هذا المؤتمر ما يلي :

- التعريف بقضايا شعوب مستعمرات إفريقيا، والاضطهاد الذي تعانيه هذه الشعوب على يد المستعمرين البيض.
- معارضة سياسة تقسيم مناطق النفوذ التي تمارسها القوى العظمى في القارة.
- ضرورة وجود هيئات أو منظمات سياسية تمثل شعوب القارة الإفريقية لترعى مصالحها[2]

4/ المؤتمر الإفريقي الرابع عام 1923م :

واصل الأفارقة نشاطهم في سبيل التعريفبقضاياهم في العواصم العالمية، وكانت وجهتهم ، وما مى المؤتمر هو حضور هذه المرة لشبونة، حيث عقدوا مؤتمرهم الرابع عام 1923م .وما ميز هذا المؤتمر هو حضوربعض الشخصيات الأوروبية الاشتراكية وبعض زعماء غرب إفريقيا، وقد أضافوا للمؤتمر قرارات جديدة منها:

- تنمية إفريقيا لمنفعة الإفريقيين.
- تمثيل الأفارقة في لجنة الانتداب التابعة لعصبة الأمم المتحدة.
- إنشاء معهد لدراسة مشكل الزنوج[3]

إلا أن قرارات هذا المؤتمركان مثل سابقيه مجرد نداءات.

[1]حلمي محروس إسماعيل : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ج 2 ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2002 ، ص 716.

[2]عبد الحميد زوزو : تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 ، ص 17.

[3]عبد الكريمقرين : المرجع السابق ،ص 16.

5/ المؤتمر الإفريقي الخامس عام 1927م :

انعقد هذا المؤتمر بمدينة نيويورك عام 1927م واشترك فيه أكثر من 100 مندوب، لكنه لم يحقق أي تقدم للجامعة، وذلك بسبب موقف الشيوعيين المناهض لحركة الجامعة الإفريقية الذين كانوا يطلقون على هذه الحركة اسم "برجوازية القومية السوداء الصغيرة "[1]

ونشير هنا إلى أن الحركة الشيوعية العالمية عندما رفض الأفارقة زعامتها لجأت إلى التشكيك في قدرة الحركة على الدفاع عن مطالب إفريقيا ضد الامبريالية، فقد وصف أحد الاشتراكيين هذه الحركة بالانتهازية وأنها تمثل قومية البرجوازية الصغيرة، لا لشيء إلا لأنها وقفت حاجزا أمام انتشار النفوذ الشيوعي بين الأفارقة.

6/المؤتمر الإفريقي السادس عام 1945م :

انعقد هذا المؤتمر بمدينة مانشستر في بريطانيا في أكتوبر عام 1945م برئاسة الدكتورً على دعوة الاتحاد الفدرالي "ديبوا" أيضا بناء، حيث حضر هذا المؤتمر نحو 200 مندوب يمثلون الأحزاب السياسية، واتحادات العمال والمزارعين، وبرزت فيه شخصيات إفريقية لميكن لها دور في المؤتمرات السابقة منهم كوامينكروما وجوموكينياتا[2]

لقد اتخذ هذا المؤتمر قرارات منها:

- معارضة السيطرة الأجنبية على القارة الإفريقية.

- المطالبة بالإصلاح السياسي والدستوري في المناطق الإفريقية.

[1] حلمي محروس إسماعيل : المرجع السابق ، ص 718.

[2] منصف بكاي ، المرجع السابق، ص 164.

– التعاون والتضامن بين الأفارقة.

– التأكيد على القومية الإفريقية.

– وحدة إفريقيا الغربية واستقلالها. المطالبة باستقلال تونس والجزائر، والمغرب وليبيا.

– فسخ العقد الثنائي بين مصر وبريطانيا حول السودان ، واحترام حق السودانيين في الاستقلال الكامل

مما سبق ذكره يمكننا القول بأن هذا المؤتمر قد أثبت نضج الحركة الإفريقية، بحيث أصبحت ذات اتجاهات واضحة متبلورة إلى حد كبير، يمثل معاداة الاستعمار الخط الرئيسي لها، ولأول مرة يدعو هذا المؤتمر للاستقلال الوطني باعتباره الحل الوحيد لتحقيق أماني الشعوب الإفريقية .

المطلب الثاني :مؤتمرات شعوب آسيا

تعرضت آسيا كسابقتها إفريقيا للاستعمار، لذلك لميكن منتظرا أن تقف شعوبها مكتوفة الأيدي، فقد شهدت نشاطا سياسيا بالإضافة إلى الكفاح المسلح، وقد تمثل النشاط السياسي في عقد سلسلة من المؤتمرات والاجتماعات عبر تكلها عن معاناتهم وتطلعهم إلى نيل بعض الحقوق السياسية وفي مقدمتها الاستقلال[1].

1/ مؤتمر بيرفيل عام 1926م :

انعقد هذا المؤتمر في شهر أوت من عام 1926م، وقد عرف" بالمؤتمر العالمي للسلام "حضره عدد كبير من شعوب آسيا ، نددت الوفود المشاركة في هذا المؤتمر بالسياسة الاستعمارية الأوروبية التي يمارسها الاستعمار الأوروبي في المستعمرات الآسيوية.[2]

[1] منصف باكي، مرجع سابق، ص168.

[2] هي مدينة تقع في مقاطعة بيري اركانسو بولاية اركمساس بالاولايات المتحدة الامريكية [2]

فعلى سبيل المثال وليس الحصر، ندد الوفد الهندي في المؤتمر بسياسة أوروبا الاستعمارية وبإعاقتها للتعاون بين شعوب القارة من جهة وتهديدها للسلام العالمي من جهة أخرى، وقد جاء في تقرير الوفد الهندي بهذا الخصوص : « إن الخطأ الأول الذي تقع فيه البلدان الأوروبية هو اعتقادها بأن المشاكل العالمية هي مشاكل أوروبا، والخطأ الثاني هو عدم قيام أوروبا مجهود من أجل القضاء على خضوع آسيا لأوروبا والتخلي عن محاولة إخضاع شعوب آسيا المستقلة حديث

إن القرارات التي صدرت عن هذا المؤتمر، توضح لنا مدى وعي وإدراك شعوب توضح لنا مدى وعي شعوب المستعمرات بطبيعة الاستعمار من جهة، وتمسكها باستقلالها من جهة أخرى.

2/ مؤتمر ناكازاكي عام 1926م:

انعقد هذا المؤتمر من 01 إلى 03 أوت عام 1926م باليابان، ويعتبر أول مؤتمر دولي آسيوي يرمي بضرورة إقامة تعاون وترابط وحدوي بين البلدان الآسيوية، وقد دعا إلى عقد هذا المؤتمر أعضاء البرلمان الياباني، حيث حضره 42 مندوبا منهم ممثلون عن ماليزيا وكوريا، وأفغانستان والفلبين، والصين والهند. وأسفر هذا المؤتمر عن تأسæس "جامعة الشعوب الآسيوية . "واختيرت مدينة "طوكيو" مقرا لها.[1]

وبهذا تكون شعوب آسيا قد بدأت تدرك أكثر فأكثر بأن قوتها في مواجهة الاستعمار الأوروبي تكمن في وحدتها وتنسيق جهودها .

3/ مؤتمر بروكسل عام 1927م :

انعقد هذا المؤتمر من 10 إلى 15 فيفري عام 1927 م ببروكسل ببلجيكا، نظمته "الجمعية المعادية للاضطهاد الاستعماري" ، ويعتبر هذا المؤتمر أكبر حدث سياسي على الصعيد العالمي، وقف فيه الضعفاء ليندوا بالأقوياء، إذ كان يمثل ثمانية ملايين من العمال المشتركين في النقابات،

[1] عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 12.

ومن بين هؤلاء: ممثلون عن أند ونسيا، الهند الصينية، سوريا، مصر، أقطار إفريقيا الشمالي وممثلون عن زنوج إفريقيا، المكسيك... الخ[1]

وقد توج المؤتمر بتكوين منظمة عرفت فيمابعد باسم "العصبة المعادية للاستعمار"، وضمت في عضويتها كل من : "جواهر لال نهرو، أحمد سوكارنو، العالم الأمريكي "أينشتاين"، رومان

رولان صنيات صن"، ولكن "أينشتاين" استقال من عضوية العصبة بعد أشهر، نظرا لعدم موافقته على وقوف العصبة في سياستها حيال النزاع العربي–الإسرائيلي في فلسطين موقفا يؤيد العرب[2]

يتضح مما سبق أن هذا المؤتمر يعتبر أول لقاء جمع بين الحركات الوطنية في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

4/ مؤتمر نيودلهي الأول عام 1947م:

انعقد هذا المؤتمر في الفترة الممتدة ما بين 23 مارس إلى 02 أفريل عام 1947م، بدعوة من حزب المؤتمر الهندي،وحضرته عدة حركات سياسية آسيوية، وعدد من المندوبين الذين يمثلون بعض دول العالم، بحيث حضره أكثر من 25 دولة آسيوية، وكان الهدف الأساسي منعقده هو الدعوة لتحقيقالاستقلال السياسي والحصول على الحقوق والمناداة بالحرية [3]

ومن أهم المسائل والقضايا التي عالجها المؤتمر:

[1]محمد قنانش : الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحزبين (1919–193 م) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1982 ، ص 41.

[2] محمد لطيب العلو: مظاهر المقاومة الجزائرية (1830–1954 م) ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1الجزائر، د س، ص 123.

[3]عبد الحميد زوزو ، المرجع السابق ، ص 15– 16

" وضع حركات التحرر الوطني والقومي، المشاكل العنصرية، بعض مشاكل التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية ، المشاكل الثقافية والتعاون الثقافي، وضع المرأة والحركات النسائية في آسيا" ،

وقد أسفر المؤتمر عن إنشاء منظمةباسم "جمعية العلاقات الآسيوية" ، مهمتها السهر على تطبيق قراراته[1]

5/ مؤتمر نيودلهي الثاني عام 1949م:

انعقد هذا المؤتمر ما بين 20 إلى 23 جانفي عام 1949م، أي بعد سنتين من انعقاد مؤتمر نيودلهي الأول، شارك في هذا المؤتمر حوالي خمسة عشر دولة هي :

(أفغانستان، أستراليا، بورما، سيلان، مصر ، إثيوبيا، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان ،الفيليبين، سوريا، اليمن والعربية السعودية)[2]

لقد تمخضت أشغال المؤتمر على تأكيد جميع الوفود، باستثناء وفد استراليا على الحاجة لإنشاء مجموعة آسيوية للتداول والتشاور، والتنسيق في إطار منظمة الأمم المتحدة، وقد الماس فعلا الاتفاق على هذا رغم تحفظ اندونيسيا حول ذلك[3]

6/ مؤتمر باجيو عام 1950م :

انعقد هذا المؤتمر من 26 إلى 30 ماي عام 1950م بالفلبين، وحضرته سبع دول هي :

[1]محمد حلمي مصطفى وآخرون : العالم الثالث ومؤتمرات السلام ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1969 ، ص 89.

[2] محمد حلمي مصطفى واخرون ،المرجع نفسه، ص89.

[3] مخطار مرزاق ، المرجع السابق ، ص 26.

(الهند، سيلان، الفلبين، باكستان، تايلاندا، أستراليا ، اندونيسيا)، وكان الهدف من هذا المؤتمر هو إقامة كتلة آسيوية جديدة لمواجهة الصين الاشتراكية ، و خاصة بعد نجاح الثورة الاشتراكية فيها عن طريق توطيد الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين شعوب هذه الدول.

إلا أن هذه الدول ما فتئت أن انقسمت على نفسها نتيجة اختلاف مواقفها إزاء بعض الأحداث التي عرفتها المنطقة في تلك الفترة مثل :

" الحربين الكورية والفيتنامية"، حيث رفضت بعض الدول مثل الهند واندونيسيا وبورما، الانسياق وراء السياسة الأمريكية[1].

7/ مؤتمركولومبو عام 1949م:

انعقد هذا المؤتمر في 5 أفريل عام 1954مبسيريلانكا، وحضرته كل من : بورما، سيلان، اندونيسيا، باكستان، سري لانكا، وكان الهدف من انعقاده هو إنهاء الحرب الدائرة في الهند الصينية بين القوات الفرنسية والقوات الوطنية الفيتنامية، ودراسة المخاطر الناجمة عن توسع الحرب الباردة وماوما يمكن أن ينجم عنها من آثار على آسيا، وكذلك مناقشة مشروع انضمام الصين إلى الأمم المتحدة، كما درسوا الأبعاد المحلية والعالمية للحركة الشيوعية وعارضوا أيتدخل في الشؤون الداخلية سواء كان من طرف عملاء الشيوعية الخارجية أو من طرف المعادين للشيوعية[2].

وفي ختام هذا المؤتمر دعا الوزير الأول الاندونيسي "علي ساستروميد إلى دراسة إمكانية عقد مؤتمر آسيوي إفريقي ، والذي خصص له لقاء بوجور في 28-29 ديسمبر عام 1954م[3].

8/ لقاء بوجور عام 1954م:انعقد هذا اللقاء في 28-29 ديسمبرعام 1954م حضره رؤساء الدول الخمسة التي حضرت في مؤتمر كولومبو وهي : اندونيسيا، سيلان، بورما، باكستان، سري لانكا.[4]

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش : مقدمة في العلاقات الدولية ،د.د.ن،د.ب،2010،ص228..

[2] مختار مرزاق : المرجع السابق،ص27.

[3] عبد القادر خليفي : المؤتمرات الافرو- اسيوية و القضية الجزائرية ، مجلة المصادر ،ع8، الجزائر ماي 2003، ص219

[4] هي مدينة تقع في جاوى الغربية باندونيسيا وكانت تعد عاصمة اندونيسيا ابان الاحتلال البريطاني .

وفي هذا اللقاء تم الاتفاق على الترتيبات النهائية لعقد مؤتمر باندونغ باندونيسيا، ومن جملة الأهداف التي حددها هذا المؤتمر هي:

العناية بالمشاكل ذات الأهميةالخاصة بالنسبة لشعوب آسيا وإفريقيا مثل المشاكل التي تتعلق بالسيادة الوطنية وبالعنصرية والاستعمار[1].

هناك ملاحظة يجب أن نوردها وهي حضور الجزائر في هذا اللقاء، بحيث مثلها وفد من جبهة التحرير، وذلك لأن قيادة الثورة كانت تسعى لطرح القضية الجزائرية على صعيد مجموعة دول العالم الثالث الساعية إلى تحقيق نوع من التضامن وتوحيد المواقف من الصراع الدائر بين المعسكرين في خضم الحرب الباردة القائمة بينهما، فكان أن تم إرسال وفد من جبهة التحرير إلى بعض الدول الآسيوية قبل انعقاد مؤتمر باندونغ ضم كل من حسين آيت أحمد ، أحمد يزيد.

حيث تنقل الوفد بين دول : بورما، اندونيسيا ، سري لانكا، الهند، باكستان، وحضر هذا الوفد لقاء بوجور وكان يركز على أهمية إدراج القضية الجزائرية ضمن البيان الختامي، وقدم لذلك مذكرة في سياق المطالبة بحق تقرير المصير للشعب الجزائري، إلا أن المناقشات بين وفد الجبهة وبقية الوفود لم تثمر ما كان منتظرا، إذ لم يشر البيان الختامي للقاء سوى إلى القضية التونسية والمغربية فقط، غير أنه وبالرغم من أن المجتمعين لم يتناولو االقضية الجزائرية إلا أن الوفد حقق الممثل نتيجة إيجابية، وهي حصوله على تعهد بأن تمنح صفة مراقب للوفد الجزائري الممثللجبهة التحرير للمشاركة في مؤتمر باندونغ ضمن وفد مغاربي.

إن المؤتمرات السابقة سواء التي انعقدت في آسيا أو في إفريقيا، قد كشفت عن توفر الإرادة السياسية لدى شعوب القارتين، للتضامن وتنسيق الجهود لمواجهة المشكلات المشتركة ، وهو الأمر الذي هيأ لبروز الكتلة الأفرو– آسيوية في مؤتمر باندونغ عام 1955م.[2]

[1] عيسى ليثم : المرجع السابق ،ص16.

[2] وتعرف أيضا باسم ماينمار ورسميا جمهورية اتحاد مينمار هي احدى دول جنوب شرق اسيا انفصلة عن حكومة الهند البرطانية سابقا .

المطلب الثالث :مؤتمر باندونغ عام 1955م

إن مؤتمر باندونغ الذي جمع بين شعوب إفريقيا وآسيا لم ينعقد اعتباطا، بلكان حتمية تاريخية فرضتها ظروف ومتطلبات النضال المشترك لشعوب هاتين القارتين، نظرا لتشابه ٍ مشاكلهما ووحدة أهدافهما وآمالهما، فلم يكن وليدة الصدفة أو اجتماعا ظهر فجأة وإنما سبقته مؤتمرات وهي التي أشرنا إليها سابقا فجاء المؤتمر تطورا لها، وبلورة للأفكار التي جاءت بها[1]

انعقد هذا المؤتمر في الفترة ما بين 18-24أفريل عام 1955مبمدينةباندونغ الاندونيسية بناء على مبادرة من رؤساء حكومات دول مشروع كولومبو(باكستان، سري لانكا ، سيلان، اندونيسيا)، حيث انعقد في جو مشبع بروح الكراهية للاستعمار على اعتبار أنه السبب الرئيس وراء المشكلات التي تعاني منها هذه الدول والتي أعاقت نموها وتطورها.

ضم هذا المؤتمر 29 دولة إفريقية وآسيوية وهي :

مصر، ليبيا، السودان، ليبيريا، أثيوبيا، غانا، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، العربية السعودية، اليمن، تركيا، أفغانستان، باكستان، إندونيسيا، برمانيا، سيلان، الهند، اليابان، تايلاندا، كمبوديا، اللاووس ، النيبال ، الفلبين، الفيتنام الجنوبية، الفيتنام الشمالية، الصين، إيران.

أما الملاحظون فتمثلت وفودهم في بلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) وقبرص[2]. وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المحللين السياسيين ، قد رأوا للمؤتمر عدم النجاح نظرا لاختلاف اتجاهات وانتماءات الدول المشاركة فيه:

[1] أحمد سعيود : العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1954 إلى 1958 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة ، 1، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001-2002 ،ص 52

[2] عبد القادر الخليفي ، المرجع السابق ، ص 220.

– منها الدول المرتبطة بالمعسكر الغربي مثل: باكستان، الفيليبين، إثيوبيا، سيلان، فيتنام الجنوبية، كمبوديا ، ليبيريا، العراق ....

– منها الدول المنتمية إلى المعسكر الشرقي: كالصين الشعبية وفيتنام الشمالية .

– منها دول محايدة غير تابعة لأي من المعسكرين : مصر، اندونيسيا ، أفغانستان، الهند، بورما، نيبال ، سوريا ، إيران .

بالإضافة إلى وجود دول أخرى كانتمرتبطة بمعاهدات ثنائية مع المعسكر الغربي كاليابان ،الأردن، ليبيا[1]

أما فيما يتعلق بشروط المشاركة في المؤتمر فقد وضعت مجموعة كولومبو شرطان أساسيين وهما:

1/ أن تكون الدولة العضو تنتمي لإحدى القارتين إفريقيا أو آسيا.

2/ أن تكون الدولة العضو مستقلة أيذات سيادة.

إن هذين الشرطين في نظرنا غير كافيين وغير موضوعيين من الناحية السياسية ، فقد قصر باب العضوية في المؤتمر على دول آسيا وإفريقيا ، وهذا فيه تجاهل لعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية التي تعاني من نفس الظروف، كذلك الشرطالثاني يعتبر في نظرنا مجحفا في حق شعوب المستعمرات وحركات التحرر على وجه الخصوص.

لقد رسمت مجموعة كولومبو للمؤتمر أربعة أهداف تتمثل فيما يلي:

– تشجيع التعاون فيما بين شعوب إفريقيا و آسيا.

– دراسة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية لشعوب القارتين.

[1]شوقي الجمل ، المرجع السابق ، ص 34.

– حث المشاكل المتعلقة بكفاح شعوب القارتين ضد الاستعمار والعنصرية.

– حث مدىالمساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه الدول في مجال توطيد السلم والتعاون الدولي[1]

وفي الخطاب الافتتاحي لمؤتمر باندونغ، قال الرئيس الاندونيسي "أحمد سوكارنو ":

" لا تهم الاختلافات الموجودة بين الدول الحاضرة في هذا المؤتمر، طالما أنها توجد وحدة في رغبة هذه الشعوب فإننا جميعا تربطنا أشياء أكثر أهمية من الأشياء التي تفرق بيننا شكليا ، إننا موحدون على أساس مناهضة الاستعماربمختلف أشكاله وأنواعه، موحدون حول هدف تحقيق السلم في العالم"

لهذايمكننا، تلخيص الصفات والسمات التي تشترك فيها دول وشعوب إفريقيا وآسيا:

- **من الناحية السياسية :**

أنها دول حديثة الاستقلال تعاني من التركة الاستعمارية، دول غير كاملة السيادة معظمها مطوقة بأحلاف عسكرية وتوجد فوق أراضيها قواعد عسكرية أجنبية، السياق نحو التسلح وما ينجم عنه من أخطار على هذه الدولبالإضافة إلى خطر قيام حرب عالمية ثالثة، سياسة الحرب الباردة والتوتر الدولي الناجم عنها، سياسة التمييز العنصري وأخيرا رغبة هذه الدول بالمحافظة على استقلالها وصيانة سيادتها وإصرارها على عدم التخلي عن أيجزء من هذه والحقوق.

- **الناحية الاقتصادية:**

التبعية الاقتصادية ، ضعف إنتاجية ومردودية القطاع الصناعي، ضعف القطاع الزراعي، عدم الكفاءة الغذائية، ضعف متوسط الدخل القومي ومستوى المعيشي...الخ.[2]

- من **الناحية الاجتماعية:**

ارتفاع نسبة البطالة، ضعف مستوى التعليم وانتشار الجهل والأمية، ارتفاع نسبة الولادات...الخ.

[1] عيسى ليثم، المرجع السابق ، ص45 .

[2] احد زعماء حركة الاستقلال في الهند ، وأول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال وهو احد مؤسسي حركة عدم الانحياز العالمية .

تجدر الإشارة إلى أن مؤتمر باندونغ يعتبر الانطلاقة الأولى لفكرة الحياد الايجابي وعدم الانحياز على صعيد العلاقات الدولية ، وقد ظهرت هذه الانطلاقة من خلال النقاش والجدل الذي دار خلال المؤتمر حول هذه الفكرة[1]، فقد دافع الرئيس "جواهر لال نهرو" عن سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، وأوضح مدىالإهانات التي تتعرض لها الدول الصغيرة التي تدور في فلك أحد المعسكرين ، واعتبر سياسة القوة والأحلاف العسكرية طريقا تؤديإلى ضياع العالم وخسارته ، وانتقد الحلف الأطلسي لأنه أداة جبارة لحماية لاستعمار ، كما أن مندوب سوريا دافع بشدة عن هذه الفكرة[2]حين قال :

" إننا نمثل أكبر قارتين في الأرض، وفي أقاليمنا أهم القواعد والمناطق الإستراتيجية رنا ، فإذا قررنا تقع حرب، فإن مثل هذه الحرب لا يمكن أن تقع... "، كذلك اعتبر مندوب بإرادتنا مجتمعة ألا مصر أن الحياد يجب أن يتضمن تصفية الاستعمار وإنهاء الاحتلال، ومن جهة ثانية قوبلت فكرة الحياد الايجابي وعدم الانحياز بهجوم شديد من جانب عدد من الدول كالعراق والفيليبين وغيرهما، وقد اقترحت باكستان سبعة مبادئ أساسية للسلام ، وعللت انتماءها للأحلاف العسكرية بحقها في تأمين الأمن الجماعي، كذلك تركيا التي دافعت عن الأحلاف العسكرية الدفاعية وحذرت الدول الحاضرة من مغبة الحياد، ومن المصير المحزن الذي يمكن أن تؤول إليه.[3]

لقد ركز المؤتمر أشغاله على ثلاثة مواضيع أساسية هي:

– حق تقرير المصير ومشاكل الدول جلت خلافات المستقلة حديثا والسلم والتعاون الدولي، وقد سجلت حادة بين المؤتمرين حول ثلاثة أمور هي:

1/ مسألة الاستعمار ومفاهيمه.

[1] عبد المنعم الزنابلي ، المرجع السابق، ص152.

[2] عبد المنعم الزنابلي ، مرجع سابق ،ص152.

[3] محمد عزيز شكري : الاحلاف و التكتلات في السياسة العالمية ،د.ط،عالم المعرفة ، الكوية،ص109.

2/ مسألة السلم والتعاون الدولي، وهل يتنافى ذلك مع حق الدول في الدفاع الفردي أو الجماعي أم لا؟

3/ مسألةالتنمية [1]

لقد ترتبت عن أشغال المؤتمر نتائج في مجالات وميادين متعددة، لكن قبل ذكر هذه النتائج تجدر الإشارة بأن المؤتمر قد انقسم إلى ثلاث لجان رئيسية هي:

*** اللجنة السياسية :**

قد عهد إليها ببحث المسائل الآتية : حقوق الإنسان وحق تقرير المصير، دعم السلام والتعاون العالميين.

*** اللجنة الاقتصادية**

عهد إليها ببحث المسائل والموضوعات التالية : التعاون فيما يتعلق بالتقدم الاقتصادي والتعاون فيما يتعقل بتقدم التجارة ، استخدم الطاقة الذرية في الأغراض السلمية ، والتعاون في الميادين الأخرى.

*** اللجنة الثقافية :**

مهمتها تحقيق التعاون الثقافي بين الدول الإفريقية والآسيوية[2].

كذلك يجب أن نشير إلى المؤتمرات الأفرو– آسيوية التي جاءت بعد مؤتمر باندونغ وهي:

1/ مؤتمر بريوني عام 1956م:

بهدف تطوير سياسة الحياد الايجابي وعدم الانحياز، وبلورتها وتوسيع نطاقها عقد في ، اجتماع ضم الزعماء "جواهر لال نهرو"، "جوزيف أو جوسيببروزتيتو"، "جمال عبد الناصر" أكدوا في قراراته[3]

[1] مخطار مرزاق ، المرجع السابق ،ص75.

[2] مختار مرزاق ، المرجع السابق ، ص 81.

[3] هي مدينة صغير باوز باكستان مع الحدود التركمانستانية

على مبادئ مؤتمر باندونغ التي أقرها، وطالبوا بالإضافة إلى ذلك بضرورة نزع السلاح وحظر التجارب النووية، إلى المشاكل العالمية في مختلف المناطق كالشرق الأقصى، فطالب الزعماء الثلاثة بقبول عضوية الصين الشعبية في الأمم المتحدة، وتعرضوا لمشاكل أوروبا واقترحوا توحيد ألمانيا وفقاّ لرغبات الشعب الألماني[1]

ثم تناولوا مشاكل الوطن العربي كالقضية الفلسطينية، كما أعلنوا استنكارهم لأعمال الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وقد جد أكيد مرة أخرى على حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

وكان أهم ما تركه هذا الاجتماع زيادة على القرارات التي خرج بها ، آثار هامة تتعلق بسياسة الحياد الايجابي ومستقبلها في العلاقات الدولية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

– ان عدم الانحياز لميعد يشمل فقط المعيار الجغرافي المقتصر على إفريقيا وآسيا، بل أصبح يشمل دول أوروبية مثل يوغسلافيا.

– أن اشتراك يوغسلافيا في هذا المؤتمر أكد على أن سياسة الحيادالايجابي وعدم الانحياز ليست مقتصرة على الدول التي تخلصت من الاستعمار الغربي فحسب، بل تشمل كذلك الدول التي استطاعت أن تفلت من التسلط السوفيتي[2].

2/ مؤتمر القاهرة عام 1957–1958 م :

احتضنته العاصمة المصرية القاهرة خلال الفترة من 26 ديسمبر 1957 إلى 01 جانفي دولة افريقية وآسيوية، وترس في هذا المؤتمر المبادئ الكبرى لمؤتمر باندونغ[3] .

[1]عيسى ليثيم : المرجع السابق ، ص 50.

[2]أحمد بن فليس : السياسة الخارجية للثورة الجزائرية (1954–1962 ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خد ، 2006 –2007 ، ص 153.

[3]لزهر بديدة : دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية ، دار السبيل للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009 ، ص 112.

وبعد نهاية المداولات أصدر المؤتمر قرارات وتوصيات لصالح الشعوب المكافحة من أجل حريتها واستقلالها. أما فيما يخص القضية الجزائرية فقد كان هذا المؤتمر فرصة سانحة لإسماع صوتها بواسطة ممثل جبهة التحرير الدكتور "محمد الأمين دباغين".

ففي هذا المؤتمر أدينت السياسة الاستعمارية الموجهة ضد الشعب الجزائري الذي يحارب لانتزاع حريته واستقلاله، وصدر تصريح يدعو الشعوب الأفرو–آسيوية إلى مد يد المساعدة عليها بالإجماع على : ضرورة استقلال الجزائر، وفتح مجال التفاوض بين الطرفين الجزائري والفرنسي.

كما كان من نتائج هذا المؤتمر أن ن 30 مارس عام 1958 م يوم التضامن الأفرو– آسيوي مع الجزائر[1]

3/ مؤتمر كونكاري عام 1960م:

انعقد هذا المؤتمر في كوناكري عاصمة غينيا في الفترة الممتدة من 11 إلى 15 أفريل عام 1960م، ومما ساعد على انعقاده هو إحراز شعوب القارتين على عدة انتصارات؛ فقد تحررتمعظم شعوب آسيا، ونالت عدة دول إفريقية استقلالها مما جعلها تضيف قوة جديدة للكتلة الافرو– اسيوية ، للمؤتمر الذي ضم 70 وفدا لتمثيل القارتين[2]

وكان "فرانتز فانون*"رئيسا للوفد الجزائري، واتخذ المؤتمر قرارات تتعلقـ 22 دولة في إفريقيا وآسيا ومنها الجزائر، وتضمن ذلك استنكارا قويا لسياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر وللدول التي تقف وراء هذه السياسة، كما قرر المؤتمر تأليف جيش آسيوي أو إفريقي دوره ، تقديم الدعم لأية دولة آسيوية أو إفريقية تناضل من أجل التحرر[3].

المبحث الثاني: احتضان الجزائر لمؤتمر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز 1973

[1] يوسف السباعي : مع الثورة الجزائرية ، القاهرة 1958، عالم الأفكار لطباعة و النشر التوزيع ، د.ب،2007،ص5-6.

[2] عبد القادر خليفي ، المرجع السابق ،ص227.

[3] شوقي الجمل المرجع السابق ،ص134.

المطلب الأول: اهتمامات حركة عدم الانحياز قبيل مؤتمر الجزائر.

أولا: مؤتمر القمة الأول التأسيسي ببلغراد عام 1961م

انعقد المؤتمر التأسيسي لحركة عدم الانحياز في بلغراد بيوغسلافيا في الفترة من 1-6 سبتمبر 1961م و يعتبر أول اجتماع رسمي للدول غير المنحازة باعتبار أن مؤتمر باندونغ احتل مكانة المؤتمر التحضيري القائم على فكرة تحرير الشعوب المستعمرة، أما مؤتمر بلغراد قد تأسس على فكرة عدم الانحياز[1]، فالمنظمون لهذا المؤتمر و هم:

"أحمد سوكارنو، جوسيبروزتيتو، جمال عبد الناصر، جواهر لال نهرو"، و لم يقوموا بدعوة الشعوب المرتبطة بإحدى الكتلتين، فدعى إلى هذا المؤتمر الدول الغير منحازة فقط، و قد ضم هذا المؤتمر 25 دولة، منها 11 دولة آسيوية و 11 دولة افريقية هي:

"أفغانستان، الجزائر، بورما، كمبوديا، سيلان، الكونغو، اثيوبيا، غانا، غينيا، الهند، اندونيسيتا، العراق، لبنان، المغرب، نيبال، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، مصر، اليمن، تونس"[2].

و دولة من أمريكا اللاتينية و هي كوبا، و دولتين أوروبيتين هما: قبرص، يوغسلافيا، و ثلاث دول مشاركة بصفة ملاحظ هي: بوليفيا، البرازيل، الإكوادور.

و تقرر توجيه الدعوات لحضور مؤتمر بلغراد لدول تعهدت بإتباع مباد ئ معينة، و برهنت عمليا على ذلك من خلال تصرفاتها الدولية، و على هذا الأساس تم إبعاد عدد كبير من الدول التي شاركت في مؤتمر باندونغ و هي:

"الصين الشعبية، اليابان، الأردن، ليبيريا، ليبيا، فيتنام الشمالية، فيتنام الجنوبية، باكستان، الفلبين، تايلاندا، تركيا"[3].

---

[1] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص

[2] عيسى ليتيم: المرجع السابق، ص 56.

[3] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 170-171.

جدول أعمال المؤتمر:

1- خطبة الافتتاح:

في خطبة الافتتاح ألقى الرئيس اليوغسلافي جوسيبروزتيتو خطابا شرح فيه الوضع الدولي، و أشار إلى إمكانية تحول الصراع في الحرب الباردة إلى حرب مدمرة في أية لحظة، ثم طالب بضرورة تصفية الأحلاف العسكرية القائمة و حل المنازعات بواسطة هيئة الأمم المتحدة، و أضاف انه على الدول الكبرى أن تعي أن مصير الإنسانية لا يمكن أن يبقى رهن مزاجيتها...، كذلك تأكيده على أن حركة عدم الانحياز لا تشكل و لا يجب أن تشكل تكتلا دوليا ما، لان سياسة عدم الانحياز تقوم على نبذ الحرب الباردة التي أدت إلى ظهور التكتلات في العلاقات الدولية.

ثم دعا دول العالم جميعا أن تعمل على تخفيف حدة الصراع الدولي، و أن تسعى من اجل التعايش السلمي، و أشار إلى أن الهوة بين الدول المتقدمة و الدول النامية كمصدر للعديد من الصراعات الدولية، و طالب الدول المتقدمة بتقديم المساعدات الاقتصادية إلى الدول النامية و بتكثيف التعاون الاقتصادي و الفني مع الدول النامية باعتبار ذلك مصلحة مشتركة.

بعد خطية الافتتاح تم تبادل وجهات النظر حول الوضع الدولي، و أثارة عدة تساؤلات حول مفهوم عدم الانحياز[1].

و تم تحديد نقاط رئيسة ملزمة بها الدول التي تعتبر نفسها محايدة و غير منحازة، و هذه النقاط هي مبادئ حركة عدم الانحياز التي اشرنا إليها في الفصل السابق.

2- القضايا التي ناقشها المؤتمر:

- مناهضة الاستعمار و المطالبة بإنهائه:

تعتبر فكرة مكافحة الاستعمار بمثابة الركيزة الأولى لسياسة عدم الانحياز، ذلك لأن الأغلبية العظمى من الدول التي اختارت تبني هذه السياسة كانت بشكل أو بآخر خاضعة للاستعمار سواء كان مباشر أو غير مباشر (حماية، انتداب، وصاية)[2].

[1] بروز تيتوجوسيب: عدم الانحياز ضمير البشرية و مستقبلها، مؤسسة بلغراد للطباعة و النشر، بلغراد، 1979، ص 18. 8.

[2] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 181.

- حق الشعوب في تقرير مصيرها و استقلالها:

تقرير المصير من أهم الحقوق التي تبنتها الأمم المتحدة، لقيام مختلف الجماعات و الشعوب بتقرير مستقبلها من خلال إبداء الرأي حول الاستقلال عن الاحتلال من عدمه، و الذي منح أغلب الشعوب المحتلة الاستقلال الذي كانت تسعى إليه[1]، و قد فسرت كلمة شعوب على أنها تعني سكان جميع الدول و الأقاليم أيا كانت، و أضيفت كلمة أمم لتدل على السمة العالمية لحق تقرير المصير[2].

فقد أيد المؤتمر كفاح الشعب الانغولي، و أشار إلى إجراءات القمع التي تتخذها السلطات الاستعمارية البرتغالية ضده، و طالب بوضع حد لإراقة دما شعب أنغولا، كما طالب المؤتمر من جميع الدول المحبة للسلام و بخاصة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتقديم مساعدتها دون تأخير لشعب أنغولا حتى يتمكن من إقامة دولة حرة مستقلة[3].

و بالنسبة للكونغو

طالب المؤتمر بأن لا تتكرر الاحداث المفجعة في الكونغو، و انه من واجب المجتمع الدولي أن يواصل بذل ما في وسعه لمحو آثارها، و لمنع أي تدخل أجنبي جديد في هذه الدول الإفريقية و أن يساعد الكونغو على الانطلاق بحرية في طريق التطور المستقل، على أساس احترام سيادته و وحدته و سلامة أراضيه.

بالنسبة لتونس:

طالب المؤتمر بجلاء القوات الفرنسية عن جميع الأراضي التونسية، نظرا لحق تونس المشروع في ممارسة سيادتها الوطنية الكاملة[4].

بالنسبة للجزائر

[1] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: المرجع السابق، ص 120.

[2] محمد بجاوي: الثورة الجزائرية و القانون (1960، 1961)، تر: علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 327.

[3] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 122.

[4] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 173.

اعتبرت الدول المشاركة في هذا المؤتمر كفاح الشعب الجزائري كفاحا عادلا، من اجل الحرية و تقرير المصير و الاستقلال[1]، و كذلك من اجل وحدة أراضيه بما في ذلك الصحراء و قد تحدث الرئيس جمال عبد الناصر عن مذابح الاستعمار الفرنسي في الجزائر، موضحا أن السياسة المنتهجة من قبل حركة عدم الانحياز تشكل آمل الشعوب في تحقيق استقلالها[2] و مثل الجزائر في هذا المؤتمر رئيس الحكومة المؤقتة*[3] السيد "بن يوسف بن خدة"** الذي ألقى خطابا أكد فيه حرية كل دولة في اختيار الحكم الذي يتناسب مع طبيعتها دون الخضوع لضغوطات و تأثيرات أي دولة من الدول، و أوضح أن الشعب الجزائري لن يتخلى أبدا عن وحدة ترابية و سيادته على الصحراء، كما أعلن عن استعداد الحكومة المؤقتة دائما لاستئناف التفاوض مع الحكومة الفرنسية إذا أرادت هذه الأخيرة أن تعطي محتوى ايجابيا لتصفية الاستعمار[4]

البيان الختامي للمؤتمر:

قد جاء في البيان الختامي القرارات التالية التي اقرها المؤتمرون يوم 6 سبتمبر 1961م:

---

[1] مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954، 1962)، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص 349.

[2] شوقي الجمل: المرجع السابق، ص 247.

[3] خطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد: المجاهد،ع،سبتمبر 1961ا

4لحكومة المؤقتة الجزائرية GPRA تم الإعلان الرسم ي عن تأسيسها يوم 19 سبتمبر عام 1958م بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة و وكالات الأنباء و سفراء بعض الدول العربية، كما نظم حفلين آخرين بتونس و الرباط في نفس الوقت، و تم تعيين فرحات عباس رئيسا لها و احمد بن بلة نائبا، أنظر: مصطفى هشماوي، جذور أول نوفمبر 1954 في الجزائر، د.ط، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 113.

5بن يوسف بن خدة: ولد في 23 فيفري عام 1920 بالرواقية ولاية المدية، درس في مدارس فرنسية، في عام 1942، انخرط في حزب الشعب، كان عضوا في اللجنة المركزية لحزب الشعب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في عام 1947 ثم اصب حامينا عاما في عام 1951، 1954، و في عام 1956 عين من طرف مؤتمر الصومام عضوا في لجنة التنسيق و التنفيذ، في عام 1961 عين على رأس الحكومة المؤقتة و أنهى المفاوضات مع فرنسا و هو الذي أعلن وقف إطلاق النار 19 مارس 1962، بعد الاستقلال عاش ظروفا صعبة في أزمة صيف 1962، في عام 1976 و ضع تحت الإقامة الجبرية مع حجز ممتلكاته، أفرج عنه في عهد الشاذلي بن جديد، توفي في 4 فيفري عام 2003، انظر: بن يوسف بن خدة، شهادات و مواقف، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 391-392.

– مناهضة دول حركة عدم الانحياز للاستعمار و الاستعمار الجديد*[1] ، بحيث نص البيان الختامي في بنده الثامن على دعم الإعلان الخاص بمنح الاستقلال لجميع الدول و الشعوب الواقعة تحت نير الاستعمار، و المطالبة بتصفية الاستعمار و بذل الجهود اللازمة لوضع حد لجميع أشكال الاستعمار و السيطرة الامبريالية.[2]

– دعم الحركة للإعلان الخاص بمنح الاستقلال لجميع الدول و الشعوب و الحق في تقرير المصير الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر، فقد أيد كفاح الشعب الأنغولي و الجزائري، وجلاء القوات الفرنسية عن تونس، و تحرر الكونغو ليوبولد فيل[3].

– إدانة سياسة التفرقة العنصرية في أي مكان من العالم لأنها تشكل انتهاكا خطيرا لميثاق منظمة الأمم المتحدة و للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

– اعتبار القواعد الأجنبية التي تقيمها بعض الدول على أراضي الغير رغم معارضة الشعوب يعتبر انتهاكا لحقها في السيادة و الاستقلال، و لهذا يجب العمل على دعم الدول التي تريد التخلص من هذه القواعد، و مطالبة الدول الاستعمارية بتصفية قواعدها العسكرية التي أقامتها في مختلف مناطق العالم[4].

– اعتبار نزع السلاح و حظر التجارب النووية ضرورة ملحة للإنسانية و مشكلة يجب حلها عن طريق مراقبة دولية فعالة.

– حق الشعوب في التصرف بمواردها و ثروتها الطبيعية دون الأضرار بالتعاون الاقتصادي الدولي الذي يعتمد على مبدأ المنفعة المتبادلة، و على مبادئ الحقوق الدولية و دون حرمان أي شعب من الشعوب من وسائل قوته الخاصة[5].

---

[1] الاستعمار الجديد :ان أول من استخدم هذا المصطلح هي الفيلسوف و المفكر الفرنسي جون بول سارتر ،و يقصد ب هان يحاول الاستعمار الإبقاء على هيمنته عن طريق الإصلاحات الغير الفعالة و الموجهة لاستغلال الأهالي، أو عن طريق أنظمة تابعة له، أنظر: مختار مرزاق، المرجع السابق، ص 184.

[3] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 189.

[4] ادوارد كاردل: يوغسلافيا في العلاقات الدولية و في حركة عدم الانحياز، المرجع السابق، ص 364.

[5] عبد المنعم زنابيلي، المرجع السابق، ص 1743.

كما سعى هذا المؤتمر إلى إيجاد مخرج ملائم لتحقيق الانفراج الدولي باعتبار إن الاتحاد السوفياتي و الو.م.أ هما القوتين العظيمتين في العالم، فقد كلف كل من الرئيس الاندونيسي "أحمد سوكارنو"، و رئيس جمهورية مالي موديبوكيتا بحمل رسالة إلى الرئيس الأمريكي جون كينيدي و مناشدته للاجتماع برئيس وزراء الاتحاد السوفياتي نيكيتا خروتشوف و كلف جواهر لال نهرو و كروما بحمل نسخة من هذه الرسالة إلى خروتشوف".

ثانيا: مؤتمر القمة الثانية بالقاهرة عام 1964م

انعقد مؤتمر القمة الثاني بالقاهرة في الفترة ما بين 5-1 أكتوبر عام 1964م، و الدول المشاركة في هذا المؤتمر بصفة عضو هي:

"أفغانستان، المملكة العربية السعودية، أنغولا، المغرب، بورما، بورندي، الكاميرون، الجزائر، كمبوديا، سيلان، الكونغو برازافيل، كوبا، قبرص، داهومي، غانا، اثيوبيا، غينيا، الهند، اندونيسيا، العرق، الأردن، كينيا، الكويت، لاووس، لبنان، ليبيريا، مالاوي، مالي، موريتانيا، النيبال، نيجيريا، أوغندا، السينغال، سيراليون، الصومام، السودان، سوريا، تشاد، تونس[1]، الطوغو، مصر، جمهورية إفريقيا الوسطى، تنجانيقا، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا".

- **الدول المشاركة بصفة ملاحظ**

"الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، الشيلي، فنلندا، جامايكا، المكسيك، ترينداد، توباجو، الارغواي، فنزويلا".

كما حضر المؤتمر الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية، و الأمين العام لجامعة الدول العربية باعتبارهما مراقبين.

و ما يلاحظ في هذا المؤتمر هو زيادة عدد الدول المشاركة في المؤتمر مقارنة بمؤتمر بلغراد، و كذلك غياب دولة الإكوادور التي شاركت في مؤتمر بلغراد.[2]

1- القضايا التي ناقشها المؤتمر:

[1] مختار مرزاق: المرجع نفسه، ص

[2] محمد حلمي مصطفى: المرجع السابق، ص 128.

- تدعيم كفاح الشعوب المستعمرة.
- احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- التمييز العنصري و سياسة التفرقة العنصرية.
- التعايش السلمي و تقنين مبادئه بواسطة الأمم المتحدة.
- احترام سيادة الدول و سلامة أراضيها.
- حل المنازعات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ الأمم المتحدة.
- نزع السلاح و استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السليمة و تحريم التجاري النووية.
- الأحلاف و القواعد العسكرية.
- الأمم المتحدة و دورها في الشؤون الدولية.
- التعاون الثقافي و العلمي و التربوي بين دول حركة عدم الانحياز[1].

2- البيان الختامي للمؤتمر:

أقر القرارات التالية:

- العمل المشترك لتحرير الدول الغير مستقلة و القضاء على الاستعمار، و استنكار عدم تنفيذ إعلان الأمم المتحدة الخاص بمنح الدول و الشعوب المستعمرة استقلالها.

- اعتبار التمييز العنصري انتهاكا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان و مبدأ المساواة بين الشعوب، و ندد في هذا الإطار بحكومة جنوب إفريقيا العنصرية[2].

- حل النزاعات بالطرق السليمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة دون التهديد باستعمال القوة أو استخدامها و قد أشار المؤتمر إلى احترام السلام و الاستقرار في شبه جزيرة الهند الصينية[3].

- حتمية نزع السلاح و استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، و تحريم جميع التجارب النووية.

---

[1]- عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 187-199.

[2] ريتشارد جيبسون: المرجع السابق، ص

[3] عوني عبد الرحمان السبعاوي: المرجع السابق، ص 295.

– ضرورة إزالة القواعد العسكرية من أراضي الدول لان هذا يعتبر انتهاكا لسيادة الدول و تهديدا للحرية و السلام العالمي[1].

– رأى المؤتمر أن تقوم الأمم المتحدة بوظائفها بشكل فعال، و أن تراعي في أعمالها المبادئ الأساسية للتعايش السلمي.

– طالب المؤتمر بتعزيز مجالات التعاون الثقافي و العلمي و التربوي بين الدول.

فبعد هذا المؤتمر سيأتي انعقاد مؤتمر القمة الثالث لحركة عدم الانحياز بلوساكا عام 1970م[2]

المطلب الثاني: سير أعمال المؤتمر (الجزائر)

أولا: جدول أعمال المؤتمر

احتوى جدول أعمال المؤتمر على النقاط التالية:

- افتتاح المؤتمر.
- الموافقة على جدول الأعمال.
- تقرير رئيس مؤتمر القمة الثالث.
- توصيات اجتماع وزراء خارجية الشؤون الخارجية.
- تنظيم الأشغال.
- دراسة شاملة لتطور الوضع الدولي.
- دور حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية.
- دراسة القضايا و الاقتصادية و العمل على المستوى الدولي بهدف الإسراع بالتقدم الاقتصاد ي و الاجتماعي لدول حركة عدم الانحياز.
- اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى إنعاش التعاون و التنسيق بين دول عدم الانحياز.
- قضايا أخرى.

[1] محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص 94.

[2] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 199.

- البيان الختامي للمؤتمر[1].

ثانيا: القضايا التي ناقشها المؤتمر.

–قام المؤتمرون في البداية بدراسة شاملة لتطور الوضع الدولي ثم تطرقوا إلى دور حركة الانحياز في السياسة الدولية.

1- تصفية الاستعمار:

اتفق المؤتمرون على ضرورة تصفية الاستعمار و التأكيد مرة أخرى على حق الشعوب في تقرير مصيرها كشعوب جنوب إفريقيا، الرأس الأخضر، الصحراء الغربية، الصومال، جزر القمر و السيشل، منطقة الشرق الأوسط التي تتعرض لأخطر أشكال الاستغلال و الاستعمار.

2- قضية التمييز العنصري:

أدان المؤتمرون سياسة التميز العنصري التي تعاني منها عدة شعوب كشعب زيمبابوي، روديسيا، فلسطين من قبل الكيان الصهيوني[2] الذي اعتبر في هذا المؤتمر شكل من أشكال العنصرية.

3- أكد المؤتمرون على أن سياسة الانفراج الدولي[3] يجب أن تؤدي إلى حل الأحلاف العسكرية التي تعتبر[4] وليدة الحرب الباردة و منافية لأهداف السياسة الدولية الحالية، و لهذا يؤكد المؤتمرون بانسحاب القوات الأجنبية من جميع مناطق العالم، و بتصفية القواعد العسكرية، و خاصة تلك التي أقيمت بموجب معاهدات غير متكافئة[5].

---

[1] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 372.

[2] الصهيونية: حركة يهودية قومية هدفها إقامة دولة يهودية في الأراضي المقدسة كموطن للشعب اليهودي، و عقد أول مؤتمر صهيوني في بازل في عام 1897م بمبادرة من تيودور هرتزل، أنظر: أحمد طربين: التجزئة العربية كيف تحققت تاريخها، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1987، ص138.

[3] الانفراج الدولي: و هو المناخ السياسي الذي ساد العالم في السبعينيات و الثمانينيات نتيجة اتفاق القطبين على العديد من الحلول للمشاكل الدولية و ابتعادها عن التصادم، في عهد نيكسون و كارتر و ريجان و معهم وزير الدبلوماسية "هنري كيسنجر"، و قد تم توقيع عدة اتفاقيات بين الو.م.أ و الاتحاد السوفياتي في هذه الفترة، انظر: هنري كيسنجر: الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، تر: مالك فاضل البديري، دار الأهلية للنشر و التوزيع، الأردن، 1995، ص 412.

[4] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 234.

[5] محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص 96.

4- تدعيم حركات التحرر:

لقد تم في هذا المؤتمر تدعيم العديد من حركات التحرر خاصة قضية فلسطين، فقد ظهرت كقضية أولى في قضايا المؤتمر، وتم الاعتراف بالثورة الفلسطينية و بمنطقة التحرير الفلسطينية* الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، كما تمت مطالبة جميع الدول بعدم تدعيم إسرائيل سواء بالدعم السياسي أو المالي أو بالأسلحة لأنه ليس لها الشرعية في احتلال و ضم بعض أراضي منطقة الشرق الأوسط[1]، فقد أعلن الرئيس الكوبي "كاسترو" عن قطع بلاده العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، و هذا يعتبر مكسبا هاما للمؤتمر، ففي هذا الصدد قال الرئيس "هواري بومدين": « لقد تعرضت إسرائيل في مؤتمر عدم الانحياز بالجزائر إلى هزيمة كبيرة، و لم تكن هذه الهزيمة نتيجة النصوص التي أقرها المؤتمر فحسب، و إنما هي نتيجة الوضع الذي ساد إزاء إسرائيل أيضا، فلم يكن هناك دولة واحدة دافعت عن إسرائيل و نظرياتها»[2].

5- إنشاء مكتب التنسيق:

شهدت قمة الجزائر تقديم مقترح يقضي بانتشاء مكتب التنسيق لحركة عدم الانحياز، و قد تأكدت أهمية هذا الجهاز مع مرور الوقت، بكونه ضمان لاستمرار عمل الحركة خلال الفترات الفاصلة بين القمم و المؤتمرات الوزارية، كما يقوم بمهام التنشيط و الإشراف على مختلف أفواج العمل و اللجان التابعة للحركة التي ترفع تقاريرها إليه، كما يتناول دراسة مواقف الحركة حول القضايا، و يباشر عبر رئاسة الحركة بالمساعي الضرورية باتجاه الأمم المتحدة و خاصة الأمين العام و مجلس الأمن، كما يقع على عاتقه تحضير القمم و المؤتمرات الوزارية للحركة[3].

---

* منظمة التحرير الفلسطينية: تأسست عام 1964م، و قد مثلها فيهذا المؤتمر ياسر عرفات الذي يعتبر ثالث شخص يترأس هذه المنظمة و هو القائد العام لحركة فتح أكبر الحركات داخل المنظمة، أنظر: محسن محمد صالح: القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، لبنان، 2012، ص 80.

[1] لطفي الخولي: حوار مع بومدين عن الثورة في الثورة و بالثورة، منشورات التجمع الجزائري البومدينيالإسلامي، قسنطينة، د.س، ص 189.

[2] محمد عوض الهزايمة: القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ص 391.

[3] عبد المنعم زنابيلي: المرجع السابق، ص 258.

القضايا الاقتصادية:

و من القضايا الاقتصادية التي عالجها المؤتمر

1- تدعيم الاستقلال السياسي بالاقتصادي:

تشكل السيادة على الموارد الطبيعية للدول جزءا من سيادتها، فهي جزء لا يتجزأ من السيادة الإقليمية[1] ، و ممارسة هذه السيادة هو أمر هام بالنسبة للاستقلال الاقتصادي للدول و له ارتباط وثيق بالاستقلال السياسي، و تقوية الاستقلال الاقتصادي يعني تعزيز الاستقلال السياسي[2]، و بما أن السيادة الحقيقية و الكاملة تعني إبعاد أي ولاء أو خضوع لأية سلطة، فإنها تتضمن حرية الدولة صاحبة السيادة في اختيار طرق وسبل استخدام مواردها و ثرواتها الطبيعية، و لهذا أكد المؤتمرون انه لكل دولة الحق في سيادتها على مواردها الطبيعية و على جميع نشاطاتها الاقتصادية الداخلية، و أن آية محاولة تهدف إلى المساس بحق إشراف الدولة الفعلي على مواردها الطبيعية و استثمارها وفق المتطلبات و المصالح القومية بما في ذلك حق و حرية التأميم و نقل الملكية إلى الشعب تعتبر 2- مراقبة عرقلة لنمو التعاون الدولي و لاستقرار الأمن و السلام الدوليين[3].

2- مراقبة نشاط الشركات الأجنبية الاحتكارية:

تلجأ الدول الرأسمالية في إطار المحافظة على سيطرتها و هيمنتها على ثروات دول العالم الثالث إلى تكوين إطارات هذه الدول وفقا لرغبتها و خططها الاستغلالية، كما تلجأ من اجل تحقيق ذلك إلى إيفاد بعض خبرائها لهذه الدول، و لهذا فقد أدان المؤتمرون أمام الرأي العام العالمي نشاطات الشركات الأجنبية الاحتكارية التي تمس بسيادة هذه الدول، و طلب باتخاذ إجراءات ضد هذه

[1] السيادة الإقليمية: هي عبارة عن حق الدولة في ممارسته سلطاته السياسية و القانونية و الإدارية و المالية و الثقافية على جميع الأشخاص و الأشياء الموجودة ضمن حدودها الإقليمية سواء كانت هذه الحدود برية أو بحرية أو جوية، أنظر: مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 293.

[2] ادوارد كاردل: الجذور التاريخية لعدم الانحياز، المرجع السابق، ص 14.

[3] حميدي عبد الجواد: البلدان النامية و آفاق التطور، د.ط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، د.س، ص 9.

الشركات و ذلك ضمن إستراتيجية[1] شاملة تهدف إلى تعديل نظام العلاقات الاقتصادية و المالية و الذي ما زال يخضع هذه الدول لسلطة الدول الصناعية[2].

3- دراسة النظام الدولي الاقتصادي و المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد عادل:

لم تعد دول عدم الانحياز تؤمن بجدوى و فعالية و عدالة النظام الاقتصادي الدولي الحالي و هذا ما أكده المؤتمرون عند تقييمهم لمسألة التعاون الدولي، حيث ارجعوا سبب فشل التعاون الدولي إلى مواقف حكومات بعض الدول المتقدمة و المؤسسات الدولية و الشركات الاحتكارية التي تستفيد من سلب ثروات الدول النامية، و التي ترفض المساهمة في خلق أوضاع اقتصادية خارجية تتلاءم و الإستراتيجية الدولية للتنمية[3]، و عليه يجب إصلاح النظام الدولي الاقتصادي و ذلك بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد قائم على ساس العدل، أما عن النظام النقدي الدولي فقد أقر المؤتمرون بضرورة إصلاحه و انه يجب أن تساهم الدول النامية في إقامة النظام النقدي الدولي الجديد على أساس من المساواة، و يجب أن يكون هذا النظام شاملا و أن يتضمن استقرار الأوضاع و التدفقات التمويلية للتجارة الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار شروط و حاجيات الدول النامية[4].

كذلك تمت الإشارة إلى الديون التي تعاني منها دول العالم الثالث و التي تقف حاجزا في طريق تطورها[5].

---

[1] جورج قرم: التنمية المفقودة دراسات في الأزمة الحضارية و التنمية العربية، دار الطليعة للطباعة و النشر، لبنان، 1981، ص 124.

[2] ادوارد كاردل: يوغوسلافيا في العلاقات الدولية و في حركة عدم الانحياز، المرجع السابق، ص 232.

[3] حمدي عبد الجواد: المرجع السابق، ص 56.

[4] محمد بجاوي: من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص 23.

[5] محمد عبد المولى: المرجع السابق، ص 122.

4- وضع برنامج للتعاون الاقتصادي:

و هنا طرح مفهوم التنمية الاقتصادية[1]، التبعية[2]، التخلف[3]، فالمؤتمرون قد أكدوا على ضرورة التعاون بين الدول النامية في المجالات الاقتصادية و التجارية و المالية و التكنولوجية لتحقيق برنامج التعاون الاقتصادي[4].

المطلب الثالث: نتائج القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز

لقد خرج المؤتمر ببيانان، الأول سياسي و الثاني اقتصادي

✓ **التوصيات التي تضمنها البيان السياسي هي:**

- التأكيد على دور حركة عدم الانحياز في السياسة الدولية.
- التنديد بسياسة التمييز العنصري.
- أدان المؤتمر سياسة إسرائيل التوسعية العدوانية، و ضم الأراضي التي تحتلها بالقوة و ممارسة القمع ضد سكان المناطق المحتلة.
- مطالبة إسرائيل بالانسحاب الفوري الغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة، و تعهد بمساعدة مصر و سوريا و الأردن على تحيري أراضيهم بكل الوسائل.
- طالب المؤتمر من جميع الدول خاصة الو.م.أ بإيقاف دعمها السياسي و الاقتصادي و العسكري لإسرائيل، الذي يمكنها من مواصلة سياسيتها العدوانية التوسعية.
- تدعيم حركات التحرر، بحيث اعتبر منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين، و منحت صفة عضو مراقب في حركة عدم الانحياز[5].

---

[1] التنمية الاقتصادية: هي العملية التي يتم من خلالها تحويل بلد متخلف اقتصاديا الى بلد متقدم اقتصاديا، أنظر: حسين عمر: موسوعة المصطلحات الاقتصادية، ط2، مكتبة القاهرة الحديثة، د.ب، 1967، ص91.

[2] التبعية: يقصد بها من الناحية السياسية خضوع بلد لسيطرة بلد أخر، أنظر: عبد القادر رزيقالمخادمي: التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 274.

[3] التخلف: هو انعكاس لحالة او ظاهرة اقتصادية أو اجتماعية متدنية و متأخرة في مستوى تطورها و تقدمها، أنظر: محمد أحمد الدوري: التخلف الاقتصادي، د.ط، ديوان المطبوعات ا لجامعية، الجزائر، 1983، ص2.

[4] حمدي عبد الجواد: المرجع السابق، ص 14-15.

[5] محمد عوض الهزايمة: المرجع السابق، ص 391.

- رفض سائر أصناف التدخلات الأجنبية من سياسية و عسكرية و جميع مظاهر الاستغلال و الاستعمار، و تجنب الأحلاف و التكتلات، و إزالة القواعد العسكرية[1].
- إنشاء مكتب التنسيق لمتابعة تطبيق قرارات المؤتمرات و جعل مقره في نيويورك.

✓ **التوصيات التي تبناها البيان الاقتصادي:**

- تدعيم الاستقلال السياسي بالاقتصادي و حق الدول في التصرف بكامل سيادتها على مواردها الطبيعية.
- حق دول العالم الثالث في تأميم[2] ثرواتها الطبيعية و مراقبة النشاطات الاقتصادية التي توجد بحوزة الشركات الأجنبية الاحتكارية[3].
- إيجاد ميكانيزمات جديدة عادلة في المبادلات بين دول العالم الثالث و الدول الصناعية الغنية، فالجنوب الفقير يصدر موارده الأولية بأسعار زهيدة و الشمال يبيع منتوجاته المصنعة بالأسعار التي يريدها و غالبا ما تكون مرتفعة[4].
- العمل على إيجاد حل لمعضلة الديون التي أثقلت كاهل دول الجنوب و فوضت أية مبادرة للتنمية[5].
- الدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي جديد عادل يوازن بين مصالح الدول كلها.
- وضع برنامج للتعاون الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية[6].
- و مما سبق ذكره يمكننا القول أن هذا المؤتمر قد ناقش قضايا سياسية سبق و أن نوقشت في المؤتمرات السابقة الا انه أولى اهتماما كبيرا للقضية الفلسطينية، لكنه اهتم أكثر بالقضايا

---

[1] محمد عزيز شكري: المرجع السابق، ص 97.

[2] التأميم: يقصد به تحول الملكية الخاصة الى ملكية عامة، فمثلا تقوم الدول بتحويل عدد كبير من المشاريع من الملكية الخاصة الى ملكية الشعب، أنظر: حسين عمر: المرجع السابق، ص 69.

[3] ادوارد كاردل: الجذور التاريخية لعدم الانحياز، المرجع السابق، ص 14.

[4] جاك لوب: العالم الثالث و تحديات البقاء، تر: أحمد فؤاد بلبع، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 59.

[5] خليل حسن: السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 188.

[6] محمد بجاوي: من اجل نظام اقتصادي دولي جديد، المرجع السابق، ص 26.

الاقتصادية التي أضافت اهتمامات اقتصادية جديدة لحركة عدم الانحياز التي لم تكن تهتم سابقا إلا بالقضايا السياسية.

و ينبغي هنا أيضا أن نشير إلى أهم الاحداث التي جاءت بعد هذا المؤتمر و هي:

- حرب أكتوبر عام 1973م بين إسرائيل و العرب.
- الأزمة البترولية التي جاءت بعد حرب أكتوبر و آثارها على العرب و العالم[1].
- انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 افريل عام 1974م، التي شارك فيها الرئيس هواري بومدين و كرر باسم حركة عدم الانحياز الطلب المعبر عنه في مؤتمر الجزائر عام 1973م بضرورة إقامة نظام اقتصادي دولي جديد[2]، كما عقد بهذا الشأن أيضا قمة باريس عام 1975م و قمة 1981م التي تدعم فكرة إنشاء هذا النظام. (انظر: الملحق 08).

المبحث الثالث: اهتمامات حركة عدم الانحياز بعد مؤتمر الجزائر إلى غاية انعقاد مؤتمر بلغراد

في هذا المطلب سنشير الى القضايا السياسية و الاقتصادية التي عالجتها مؤتمرات حركة عدم الانحياز من مؤتمر كولومبو عام 1976م الى غاية مؤتمر بلغراد عام 1989م.

المطلب الأول: اهتمامات سياسية

سنتطرق هنا الى القضايا السياسية التي تمت مناقشتها في المؤتمرات التالية:

1- مؤتمر القمة الخامسة بكولومبو (سيريلانكا) في الفترة من 16-19 أوت عام 1976م

- تدعيم قرارات مؤتمر الجزائر.

[1] سامية محمد جابر: قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، لبنان، 2003، ص 153.

[2] يحي ابو زكريا: الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، ناشري للنشر الالكتروني، د.ب، 2003، ص 27.

بالنسبة لقضية فلسطين:

أكد هذا المؤتمر على شرعية الكفاح الفلسطيني ضد الاستعمار و الصهيونية و العنصرية، لأن هذا الكفاح يشكل جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العالمية، كما أدان هذا المؤتمر وجود إسرائيل في هيئة الأمم المتحدة لأنه يتعارض مع ميثاق الهيئة[1].

- **قضية السلام في المحيط الهندي:**

في هذا المؤتمر تم تجديد الدعوة على اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام، لاستبعاد التنافس الدولي من الكتلة الشرقية و الغربية، مع أهمية إعلان حرية الملاحة غير العسكرية فيه.

- مكتب التنسيق الخاص بحركة عدم الانحياز:

قام المؤتمرون بتنظيمه و تحديد دوره و مهامه و مسؤولياته[2].

2- مؤتمر القمة السادس في هافانا (كوبا) في الفترة من 3-9 سبتمبر عام 1979م:

- **اتفاقية كامب ديفد:**

في هذا المؤتمر تم التطرق للحديث عن اتفاقية كامب ديفد التي كانت بين مصر و إسرائيل حيث كان هناك نقد واضح و صريح لهذه الاتفاقية، كما دعا المؤتمرون لتعليق عضوية مصر باعتبارها قد خرجت عن مقررات حركة عدم الانحياز، إلا انه لم يمكن التوصل إلى قرار بهذا الشأن و لم يكن هناك توافق في الآراء، و من ثم اعتبرت المشكلة الخاصة بالطعن في عضوية مصر مرفوضة رغم رفض دول حركة عدم الانحياز لهذه الاتفاقية[3].

- **القضية اللبنانية:**

أدان المؤتمرون بشدة العدوان و الغزو الإسرائيلي المستمر على جنوب لبنان، و المحاولات الإسرائيلية الهادفة إلى تكريس احتلال إسرائيل لبعض المناطق اللبنانية بواسطة عملاءها و طالب كافة الدول بمساعدة و مساندة الشعب اللبناني لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، كما شدد المؤتمر على أن

[1] محمد عوض الهزايمة: المرجع السابق، ص 391-392.

[2] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 256.

[3] عفرون محرز: المرجع السابق، ص 507.

البحث عن السلام العالمي مرتبط ارتباطا وثيقا بالنضال ضد الامبريالية و الاستعمار بما في ذلك الصهيونية.

كما ناقش المؤتمر قضية كمبوديا، و جنوب إفريقيا، الصحراء الغربية و لكن هذه الأخيرة لم يتخذ قرار بشأنها[1].

3- مؤتمر القمة السابع في نيودلهي (الهند) في الفترة من 7-12 مارس عام 1983م:

-قضية فلسطين:

أكد المؤتمرون أن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط لا يمكن أن يقوم إلا على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، و إعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة إلى أراضيه و في تقرير المصير دون أي تدخل أجنبي، و كذلك حقه في إقامة دولته المستقلة، كما أكد المؤتمر على أن القدس هي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، و لابد من انسحاب إسرائيل الكامل منها، كما أكد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة غير شرعية، و تشكل عقبة أمام تحقيق السلام، و لذا يجب إزالتها فورا و منع إقامة مستوطنات جديدة، كما اتخذ هذا المؤتمر مبادرة جديدة تتمثل في تشكيل لجنة باسمها لمتابعة القضية الفلسطينية[2].

كما أدان المؤتمر الجرائم التي ترتكبها إسرائيل من قتل و تدمير في لبنان، و ندد أيضا برفض إسرائيل الامتثال لقرارات مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مرتفعات "الجولان" السورية المحتلة، كذلك أدان سياسة الو.م.أ التي تساعد إسرائيل على استمرار احتلالها للأراضي الفلسطينية و العربية من خلال الأمم المتحدة و خاصة مجلس الأمن باستعمالها لحق الفيتو.

[1] مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 192.

[2] محمد عوض الهزايمة: المرجع السابق، ص 393.

- قضية العراق:

أدان المؤتمر العدوان الإسرائيلي على المنشآت النووية العراقية باعتبار أن ذلك عملا من أعمال الإرهاب الدولي، و أعرب عن التضامن مع العراق و جميع الدول النامية في ممارسة حقوقها المشروعة و حيازة و تطوير التكنولوجيا النووية اللازمة للأغراض من السلمية و البرامج الإنمائية[1].

- قضية الصحراء الغربية:

أعرب المؤتمر عن تأييده للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية من اجل حل نزاع الصحراء الغربية وفقا لقرار مؤتمر القمة الإفريقي الثامن عشر الذي عقد في نيروبي في الفترة من 24-27 جوان عام 1981م[2].

كما أكد المؤتمر على حق شعب ناميبيا في الاستقلال و تقرير مصيره و إقامة دولة مستقلة.

كذلك أعلن عن تأييده لكفاح شعب جنوب إفريقيا من اجل تقرير المصير و كفاحه ضد القهر و الاستغلال و السيطرة العنصرية، و عن حق شعب كمبوديا في تقرير مصيره هو الآخر، كما أيد الجهود التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة من اجل التسوية السياسية في أفغانستان، أما بالنسبة لكوريا فقد أعرب المؤتمر عن أمله في أن يعزز انسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة تحقيق رغبة الشعب الكوري في إعادة وحدته بالطرق السلمية[3]، كذلك أكد دعمه لمطالب كوبا الخاصة باست عادة قاعدة جوانتانامو البحرية من الو.م.أ، كما أكد على تأييده لسيادة الأرجنتين على جزر فوكلاند.

طالب المؤتمر أيضا إشراك حركة عدم الانحياز في مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبي، و أثار وجود ارتباط وثيق بين المسائل الأمنية في أوروبا و منظومة البحر المتوسط[4].

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 263.

[2] بن عامر تونسي: تقرير المصير و قضية الصحراء الغربية، د.ط، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص 317.

[3] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 264.

[4] نور الدين حاطوم: المرجع السابق، ص 438.

4- مؤتمر القمة الثامن في هراري (زيمبابوي) في الفترة من 1-6 سبتمبر عام 1986:

جرى خلال هذا المؤتمر الاحتفال بالذكرى الخامسة و العشرين لتأسيس حركة عدم الانحياز ففيه أكد المؤتمرون على مواصلة الدعم للقضاء على التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، أما مشكلة عضوية الصحراء الغربية فلم تطرح على المؤتمر لتجنب حدة النقاش و إضافة المزيد من مظاهر الانقسام بين صفوف الحركة، و بالنسبة لمشكلة العراق و إيران فقد تخلل جلسات المؤتمر هجوم الريس الإيراني على العراق خلال الكلمة التي ألقاها، و تحديده لشروط إنهاء الحرب و مطالبته بالتعويضات[1].

5- مؤتمر القمة التاسع في بلغراد (يوغسلافيا) في الفترة من 4-7 سبتمبر عام 1989م

- قضايا منطقة الشرق الأوسط:

أعرب المؤتمر عن قلقه إزاء تدهور الوضع في الشرق الأوسط نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية و الجولان السورية و الأراضي العربية الأخرى، كما قام أيضا بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة و بمشاركة جميع الأطراف و وضع الأراضي العربية المحتلة تحت إشراف دولي كجزء من عملية السلام الشامل في الشرق الأوسط.

قضية فلسطين:

أكد المؤتمرون بأن القضية الفلسطينية هي الصراع العربي – الإسرائيلي، فطالبوا بالسلام العادل الشامل القائم على أساس انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي الفلسطينية، و أدانوا إنشاء المستوطنات الإسرائيلية، و أيضا حل مشكلة اللاجئين على أساس قرار الجمعية العامة رقم 194 الصادر في 11 ديسمبر عام 1984م.

[1] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 265.

قضية لبنان

أكد المؤتمرون على ضرورة التوصل إلى وقف إطلاق النار في لبنان من اجل توفير المناخ المناسب لعمل مؤسسات الدولة اللبنانية، و طالبوا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تدعوا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية، و أيدوا تحقيق الوحدة و السيادة الكاملة للدولة اللبنانية[1].

قضية العراق و إيران

طالب المؤتمر من كلا الدولتين بإجراء التفاوض لإنهاء أسباب النزاع و التوتر بين البلدين.

و أكد أيضا على أهمية القضاء على التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، كما أعرب المؤتمرون عن ارتياحهم لبدء تطبيق مخطط الأمم المتحدة من اجل استقلال ناميبيا[2].

كذلك أكدوا أهمية استكمال انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان و دعوا كل الأطراف المعنية بالمشكلة إلى مواصلة و تكثيف جهودهم لتحقيق تسوية عادلة تقوم على تنفيذ اتفاقيات جنيف[3].

المطلب الثاني: اهتمامات اقتصادية:

سنشير في هذا المطلب إلى القضايا الاقتصادية التي عالجها كل مؤتمر.

1- مؤتمر كولومبو 1976م:

خلال هذا المؤتمر تمت دراسة و تقييم الوضع الاقتصادي الدولي و مشاكل التنمية، و موضوع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، كما حددت الوسائل الكفيلة بدعم التضامن و التعاون و التنسيق بين دول حركة عدم الانحياز في كافة الميادين[4].

- الحوار بين الشمال و الجنوب من اجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد:

بعد مرور سنتين على التعديل لأسعار النفط كما أشرنا إليه سابقا بعد حرب أكتوبر 1973م، و بعد مناورات عديدة، اضطرت الدول الرأسمالية إلى القبول بمنطقة الحوار و أن تجلس الا مائدة

[1] محمد عوض الهزايمة: المرجع السابق، ص 393-394.

[2] محمد بوعشة: الدبلوماسية الجزائرية، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، لبنان، 2004، ص 139.

[3] هايل عبد المولى طشطوش: المرجع السابق، ص 265.

[4] عبد الخالق عبد الله: المرجع السابق، ص 117.

المفاوضات و الحوار مع دول العالم الثالث حول موضوع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد موافقة[1] بذلك و لو ضمينا على أن النظام الاقتصادي الدولي الحالي قابل للطعن، فقد تضمن بيان كولومبو ما يلي «إن فشل النظام الدولي الحالي قد تجلى بوضوح خلال السنوات الأخيرة، و تعتبر الأزمات الاقتصادية التي عانت منها الدول الرأسمالية المتطورة، و انهيار النظام النقدي لما بعد الحرب، و تطبيق إجراءات الحماية و التقشف على صعيد المبادلات العالمية و تصاعد حدة التضخم و زيادة الانكماش الاقتصادي و البطالة، و الأزمة الغذائية و انخفاض الدخل الحقيقي لصادرات الدول النامية من المنتجات الأساسية، من الظواهر التي تدل على فشل النظام القائم و على مساوئه العديدة...»[2].

– التكامل الاقتصادي فيما بين اقتصاديات دول العالم الثالث:

أكد المؤتمرون أن النضال من اجل الاستقلال السياسي لهذه و ممارسة سيادتها على ثرواتها الطبيعية لا يمكن بأي حال الأحوال أن يتم دون تحررها اقتصاديا، و أنه من حق دول العالم الثالث وحدها الاستفادة من إمكانياتها الاقتصادية[3]، و هذا يتطلب توفر العوامل التالية:

- استقلال دول العالم الثالث الذي يمكنها من التعاون فيما بينها في إطار إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.
- توطيد التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية.
- دعم تضامن و تنسيق نشاطات هذه الدول في إطار جبهة واحدة موحدة ضد كل المؤتمرات الامبريالية الهادفة للضغط على هذه الدول.

[1] محمد نصر مهنا: قضايا سياسية معاصرة، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 190.

[2] نعوم تشومسكي: النظام العالمي القديم و الجديد، تر: عاطف معتمد عبد الحميد، د.ط، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2007، ص 109.

[3] محمود عبد الفضيل: النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 145.

و عليه فقد جاء في بيان المؤتمر نقطة كاملة لمسألة التكامل الاقتصادي[1] جاء فيها «أن العمل الجماعي مرحلة هامة و ضرورية من مراحل تثبيت دعائم التعاون و التكامل الاقتصادي و هي تتطلب مساهمة جميع الدول...»[2].

2- مؤتمر هافانا عام 1979م

في هذا المؤتمر تم التركيز على

- التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث.
- تدعيم الحوار بين الشمال و الجنوب[3].

3- مؤتمر نيودلهي عام 1983م:

دعى المؤتمر إلى التمسك بقرارات و لوائح المؤتمرات التي جاءت بعد مؤتمر الجزائر أين تم طرح نظام اقتصادي دولي جديد قائم على العدل و المساواة.

- الدعوة إلى مفاوضات شاملة بين الشمال و الجنوب Nord-Sud:

تمت الدعوة إلى هذه المفاوضات بسبب قضية تصاعد أزمة الديون الدولية، فقد أكد المؤتمر على أهمية إعادة جدولة الديون الأجنبية لدول العالم الثالث، و التي بلغت في ذلك الوقت حوالي 540 مليار دولار، كما طالب بإعادة إصلاح البنك الدولي و صندوق النقد الدولي على ألا يسيطر عليهما الغرب، و طالب أيضا بإنهاء القيود التجارية[4].

- تشجيع التعاون جنوب -جنوب Sud-Sud:

فقد اقترح المؤتمر إنشاء عدة مؤسسات تهدف إلى دعم التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث[5].

---

[1] استخدم مصطلح التكامل الاقتصادي أول مرة على يد فينر عام 1950م و يعني السعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول أنظر: عبد القادر رزيقالمخادمي: المرجع السابق، ص 25.

[2] سمير التنير: التكامل الاقتصادي و قضية الوحدة العربية، معهد الانما ء العربي، لبنان، 1978، ص 13-14.

[3] سام ي ريحانا: العالم في مطلع القرن 21،دار الملايين للترجمة و النشر، لبنان، 1998، ص 30-31.

[4] محمد الهادي صالح الأسود: مشكلات التنمية في البلدان العربية و اثر الديون الخارجية في تفاقمها، د.ط، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2006، ص 138.

[5] محمد سعد أبو عامود: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 145.

4- مؤتمر هراري عام 1986م:

ناقش هذا المؤتمر عدة قضايا سنوردها فيما يلي:

1. قام هذا المؤتمر باستعراض حالة الاختلال و عدم التوازن في الوضع الاقتصادي الدولي، و تأكيد ضرورة إعادة تشكيل نظام اقتصادي دولي يقوم على أساس المساواة في السيادة و العدالة و التكافؤ و المصلحة المشتركة و النفع المتبادل، و أكد على العلاقة بين السلام و نزع السلاح و التنمية، و أهمية الدخول في مفاوضات عالمية لإقامة نظام اقتصادي دولي جديد[1].

2. كما أشار إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية و ضرورة اجراء الحوار بين الشمال و الجنوب[2].

3. أعرب المؤتمر أيضا عن قلقه نظرا للتباطؤ في تنفيذ ما تضمنه ميثاق حقوق الدول و واجباتها الاقتصادية و القصور في تحقيق أهدافه الإستراتيجية الإنمائية.

4. أكد المؤتمر على زيادة نسبة أصوات دول العالم الثالث و مستوى مشاركتها في عملية صنع القرارات الخاصة بالمؤسسات النقدية و المالية، وربط حصص حقوق السحب الخاصة باحتياجات التنمية، و ضرورة إدخال تعديلات كبيرة في معاييره المشروطة الخاصة بصندوق النقد الدولي، كما ناشد الدول المانحة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية و تعزيز دور البنك الدولي.

5- كذلك أوضح المؤتمر المخاطر و التهديدات التي تتعرض لها تجارة دول العالم الثالث و تدهور أسعار السلع الأساسية، و أكد على ضرورة دعم الاتفاقات السلعية القائمة عن طريق التعاون بين الدول المنتجة و الدول المستهلكة[3].

6. كما تعرض المؤتمر لقضايا الأغذية و الزراعة و الطاقة و العلوم التكنولوجية و التصنيع، و السيادة على الموارد الطبيعية و الشركات غير الوطنية.

7. أكد المؤتمر على التعاون بين دول العالم الثالث (التعاون جنوب – جنوب)[4]:

---

[1] حمدي عبد الجواد: المرجع السابق، ص 59.

[2] أنجلوس أنجلوبوس: العالم الثالث في مواجهة البلاد الغنية تطلعات للعام 2000، تر: مصطفى عدنان السيوطي، د.ط، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، سوريا، 1975، ص 159.

[3] جاك لوب: المرجع السابق، ص 60-61.

[4] محمد سعد أبو عامود: المرجع السابق، ص 146.

5- مؤتمر بلغراد عام 1989م:

أكد على ما يلي:

1. أهمية دعم التعاون الاقتصادي بين دول العالم الثالث، على أساس برنامج العمل للتعاون الاقتصادي.

2. أما عن الوضع الاقتصادي المتأزم في جنوب إفريقيا فقد ناشد المؤتمر المجتمع الدولي التعديل الفعلي لبرنامج عمل الأمم المتحدة من اجل الإنعاش الاقتصادي و التنمية في إفريقيا.

3.أما في مجال العلوم و التكنولوجيا فقد أكد المؤتمر حتمية الدعم الدولي للجهود التي تبذلها دول العالم الثالث من اجل تحقيق مزيد من التنمية التكنولوجية.

4. كذلك طالب المؤتمر ببذل المزيد من الجهود لمصلحة المنتجين و المستهلكين معا في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، و التوصل إلى اتفاقيات تحقق استقرار السوق و الأسعار و دعم التسهيلات التجارية القائمة.

5. كما أيد المؤتمر الدعوة إلى عقد دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة في افريل 1990م للتخطيط للتعاون الاقتصادي، و أن تعمل على تحقيق اتفاق حول المشاكل التي تواجه دول العالم الثالث و أسلوب مواجهتها[1]. (أنظر الملحق 04)

يتضح مما سبق ذكره بأن اهتمامات حركة عدم الانحياز بعد مؤتمر الجزائر تمثلت في اهتمامات سياسية اغلبها تم طرحه و التطرق إليه في المؤتمرات السابقة، أما اهتماماتها في الجانب الاقتصادي كانت أكثر و التركيز عليها كان بصورة أكبر.

[1] جورج قرم: المرجع السابق، ص 124-125.

الفصل الثاني:
دور الجزائر في دعم القضايا التحررية في العالم والوطن العربي

الفصل الثاني : دور الجزائر في دعم القضايا التحررية في العالم و الوطن العربي.

- **المبحث الاول : الجزائر في هيئة الأمم المتحدة**

المطلب الأول : ظروف انضمام الجزائر الى هيئة الأمم المتحدة

المطلب الثاني : خطاب الهواري بومدين في هيئة الأمم المتحدة وصداه 10 افريل 1974

المطلب الثالث : مبادئ السياسة الخارجية في عهد بومدين

- **المبحث الثاني : نماذج من مواقف الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضايا العربية (القضية الفلسطينية – الصحراء الغربية)**

المطلب الأول : القضية الفلسطينية من خلال احتضان القمة العربية 1973.

المطلب الثاني : الجزائر و دورها في تدويل القضية الصحراوية

تمهيد:

مما لاشك فيه ان الجزائر قد لعبت دورا فاعلا في دعم القضايا العادلة في العالم و الوطن العربي لا سيما على صعيد المحافل الدولية و الهيئات الأممية الدولية و الإقليمية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين ..حيث تقمصت الدبلوماسية الجزائرية دورا رياديا من خلال مبادئها الراسخة في تقديم الدعم و السند للقضايا العادلة في العالم والدفاع على مصالح العالم الثالث اضافة الى العمل على تصفية الاستعمار بمختلف أشكاله و رواسبه في العالم و كذا مساندة الشعوب المظلومة من خلال الضغط و تقديم السند و المواقف الرجولية التي دونها التاريخ للبعثات الدبلوماسية التي مثلت الجزائر أحسن تمثيل على هذا الصعيد خاصة في الحقبة التي سلطنا عليها الضوء خلال دراستنا هاته و التي كانت حافلة بالانجازات و البطولات و قد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دوورا كبير في التنظيمات الدولية و الهيئات الأممية العظمى و قد كرست مبادئها بكل حذافرها التي استنبطتها من مبادئ ثورة نوفمبر المجيدة و كسبت مرجعيتها من خلال ما مرت عليه و من تجربتها النضالية التحررية المعادية لكل أشكال الاستعمار على الشق السياسي و الدبلوماسي التي تعود جذورها الى مؤتمر الصومام و مفاوضات ايفيان الشامخة موورا بقمة طرابلس الراسخة كاسبة بهذا قوة و العزيمة في الدفاع عن مصالحها و قضاياها زيادة الى ادارة الأزمات وكذا التفاوض و جس النبض ضف الى ذالك التعامل على الطاولة المستديرة و فرض شروطها و الدفاع عنها و تحقيق أهداف المرجوة منها و من خلال هذا الفصل سنحاول تقريب الصورة أكثر من خلال أبراز مواقفها البطولية على الصعيد الدولي الذي عملت فيه على نطاق دعم القضايا العادلة في العالم و على الصعيد الاقليمي و القومي من خلال تقديمها لدعم و السند للقضايا التحررية في الوطن العربي و دعمه لقضاياه و انشغالته العالقة و المصرية خاصة في تمثل الأمر في حق تقرير المصير أو مناهضة الاستعمار و تقديم السند للأقطار العربية التي كانت قابعة تحت مظلة الاستعمار و نخص بالذكر القضية الفلسطينية التي أعطت الدبلوماسية الجزائرية درسا للعالم يحمل معه عدة شيفرات و رسائل تحمل دلالة البعد القومي و الحضاري للشعبين الشققين و كذا المسألة ليست مسألة تخص فلسطين

فحسب بل هي مسألة أمة و قومية بأكملها و قد خصصنا مبحث لذكر منابق الزعيم الراحل على هذا الصعيد و لم يتوقف الدعم الجزائري عند هذا الحد فحسب بل عملت أيضا على نطاق إقليمي من خلال مساندة جبهة البوليزاريو الفتية و احتضان دوراتها و ملتقيات زعمائها و الزج بها في المحافل الدولية و العمل على الضغط على الأطراف المعنية والتعريف بها و العمل على كسب التئييد الدولي و العالمي لصالح هذه القضية و الخوض معها غمار السعي على حقها المشروع و المتمثل في حق تقرير المصير الضائع...

و بهذا تعد الجزائر من البلدان الرائدة في هذا المجال و قد عرجنا على كيفية انظمام الجزائر الى الهيئة الأممية و ما تبعه من أثر على الصعيد القومي و العربي للجزائر و قد اصطلح العديد من الساسة و المهتمين على الدبلوماسية بالجزائرية بمصطلح _ من دبلوماسية ثورة الى دبلوماسية تحرر _ و هذا تبعا لمسارها الذي انتهجته خلال نضالها ضد المستعمر ابان فترة الثورة و المعركة الدبلوماسية و السياسية ضد المستعمر وصولا الى النهج الذي سلكته بعد الاستقلال و المبادئ التي وقفت عليها و كرستها و سنعرض من خلال هذ الفصل مقتطفات منها بعد التعريف و اعطاء نظرة على الهيئة الأممية التي لعبت الجزائر مجمل ادوارها من خلال قممها و ندواتها في فترة حكم الزعيم الراحل هواري بومدين

هيئة الأمم المتحدة:

هي منظمة دولية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية على أنقاض عصبة الأمم الفاشلة، قوامها الدول المستقلة، مقرها الدائم نيويورك.

ظروف ومراحل نشأة هيئة الأمم المتحدة:

أولا: ظروف النشأة

* فشل عصبة الأمم في إحلال السلم والأمن في العالم.

* قيام الحرب العالمية الثانية ونتائجها الوخيمة البشرية خاصة.

* رغبة الدول الكبرى في تنظيم العالم بالصيغة التي تضمن الهيمنة عليه.

* التقارب بين الشرق والغرب أي بين المعسكرين الاشتراكي و الرأسمالي.

ثانيا: مراحل التكوين:

أ- مرحلة التفكير و التنظير: وتبدأ بالتصريحات مثل:

1- تصريح الأطلسي 1941: وهو واضع البذرة الأولى للميثاق.

2- تصريح واشنطن1942: وتم فيه عرض المبادئ العامة للهيمنة.

3- تصريح موسكو1943: وفيه تم التأكيد على أهمية دور الهيئة الأممية.

4- تصريح طهران1943: وفيه تم الإصرار على ضرورة إنجاح السلام.

5- مؤتمر دومبارتون أوكس 1944: تم اقتراح مشروع ميثاق الهيئة بحضور الولايات المتحدة الأمريكية- بريطانيا- الاتحاد السوفياتي- الصين.

6- مؤتمريالطا1945: وهو اللقاء الذي وضعت فيه اللمسات الأخيرة لاسيما موضوع الهياكل+ موضوع التصويت+ الاتفاق على الأعضاء الدائمين+ حق الفيتو.

ب- مرحلة التأسيس: وأهم ما ميزها:[1]

- مؤتمر سان فرانسيسكو1945: وحضرته 50 دولة وفيه تم التوقيع على ميثاق الهيئة يوم 24-10-1945 وهو اليوم العالمي للأمم المتحدة.

مبادئها وأهدافها

أولا: المبادئ:

* حل النزاعات بالطرق السلمية.

* عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

* احترام حقوق الإنسان طبقا للميثاق العالمي الذي ظهر في10 ديسمبر 1948.

* احترام مبادئ وميثاق الهيئة.

ثانيا- الأهداف:

* الحفاظ على الأمن والسلام في العالم

* تنمية العلاقات الودية والتعاون بين الدول

* الاعتماد على مرجعية الأمم المتحدة في التوجيه والتنسيق.

[1] *د. حسن نافعة : الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945،ص18*

المبحث الأول: الجزائر في هيئة الأمم المتحدة

المطلب الأول : ظروف انضمام الجزائر إلى الامم المتحدة

*تعد الفترة الممتدة بين عامي 1955 و 1962 بمثابة انتصار لدبلوماسية الجزائرية على الساحة الدولية حيث طرحت قضيتها و لأول مرة في لائحة الأمم المتحدة كحركة تحررية تسعى إلى تحقيق الاستقلال و التخلص من أذيال الاستعمار و قد استطاعت الوفود الدبلوماسية الجزائرية ان تسمع صوتها للعالم و تعرف بقضيتها النضالية و تكسب ود و تعاطف المجتمع الدولي الذي عمل على الضغط على الاستعمار و بذالك صنفت القضية الجزائرية تحت سقف الشعوب الطامحة في تحقيق الحق المشروع المتمثل في تصفية الاستعمار و استرجاع السيادة و تحقيق الاستعمار التام و الشامل من هذا التاريخ و المنطلق بدأت مغامرة الجزائر في الأمم المتحدة [1]و بعد الاستقلال مباشرة استطاعت ان تفتك انجاز أخر تمثل في الانضمام الفعلي كدولة عضوة في الامم المتحدة تشارك في ندواتها و قممها و تعبر عن اهتمامتها و تدافع عن مصالحها من خلال هذا المبر .

و الجدير بالذكر أن عضوية الجزائرية في الامم المتحدة لم تكن شكلية او صورية بل كانت فاعلة و تعمل وفق مبادئها المرسومة و خريطتها السياسية الخارجية الواضحة المعالم و الخطط اذ كما ذكرنا فقد اصطلح عليها العديد باسم من دبلوماسية ثورة الي دبلوماسية تحرر فكانت فالعديد من المرات ترمي بصوتها لصالح القضايا العادلة و تصوت لصالح تصفية الاستعمار و حق الشعوب في تقرير المصير .و بذالك فان الثامن من أكتوبر من عام 1962 يعد بمثابة الانطلاقة الأولى للجزائر المستقلة داخل قاعات و ندوات الامم المتحدة تشارك بوفودها و تصنع قرارتها وتسمع صوتها و تجهر به للعالم و أصبحت تملك حق التصويت و التزكية..[1]

[1]منظمة عالمية تضم في عضويتها جميع دول العالم المستقلة تقريبا .تاسسة بتاريخ 1945/10/24م بمدينة سان فرانسيسكو وكليفورنيا الامريكية تبعا لمؤتمر دما براتون اوكس الذي عقد في العاصمة واشنطن .

[1] بنجامين ستوراء،تاريخ الجزائر ما بعد الاستقلال ترجمة الدكتور صباح ممدوح كعدان ، الهيئة العامة السورية للكتاب ،ط2012، ص52-53.

المطلب الثاني : خطاب هواري بومدين في هيئة الأمم المتحدة 10 أفريل 1974 و صداه

ان المتصفح لورقات تاريخ الجزائر في الحقبة التي تلت الاستعمار لابد له من الولوج إلى فترة حكم الراحل هواري بومدين و التمعن فيها لما شهدته الجزائر من رقي على العديد من الأصعدة لاسيما المتعلقة بالداخل من مؤسسات وثورات و تأميمات وصولا إلى المكانة السياسية الثقل الدبلوماسي الذي تمتعت به في هذه المرحلة ...[1]

و لعل الحدث البارز في تاريخ الجزائر مع الهيئة الأممية هو خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في 10 أفريل 1974 حيث تعد سابقة نادرة من نوعها حين استعمل الرئيس الراحل اللغة العربية كأداة للتواصل مع العالم و لأول مرة ...[2]

_ انعقدت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة حول المواد الأولية بطلب من الجزائر بحكم أنها رئيسة الحركة وذلك بعد 4 أشهر من انعقاد القمة الرابعة في 31 جانفي 1974 حيث دعت الجزائر باسم مجموعة عدم الانحياز إلى عقد هذه الدورة لإعادة النظر في العلاقات بين دول الشمال والجنوب لدراستها وقد حظيت هذه الدعوة بتأييد عدد كبير من الدول .انطلقت ، أشغال هذه الدورة في 10 أفريل1974وفيها ألح الرئيس هواري بومدين على ضرورة إصلاح العلاقات الدولية و النهوض بتنمية العالم الثالث مقترحا برنامجا يحتوي على 5 نقاط:

*تأميم العالم الثالث لثرواتها الطبيعية.

*حق الدول المنتجة مراقبة المواد الأولية و الدول الغنية المتحكمة في الأسواق.

*بعث برنامج للتنمية المنسجمة و المتكاملة.

---

[1] رشيد ميصالي : هواري بومدين الرجل اللغز ، دار الهدى ، الجزائر ،ض17

[2] سعد بشير لعمامرة : هواري بومدين الرئيس القائد ،1932-1978،قصر الكتاب الجزائر1997،ص15.

*فسح المجال للدول في التنمية الاقتصادية[1].

*إلغاء أو التخفيف من تلك التكاليف التي تثقل كاهل العالم الثالث أي إقامة نظام تسوده العدالة في التبادل التجاري[2].

وعودة الى خلفيات هذا الخطاب و أسراه يذكر الخطاط محمد اسكندر أنه قى حوالي ثلاثة أيام لكتابة الخطاب الشهير و يؤكد أن الخطاب كان مكونا من 125 صفحة باللغة العربية في تصريحات جديدة لم يسبق ذكرها إلى السنين الأخيرة من قبل الكاتب محمد اسكندر و يذكر حسب ما أورده لصحيفة الشروق انه كان فخورا جدا كونه رافق و عمل كمستشار إعلامي في فترة حكم بومدين العظيم كما يحب تسميته...

المطلب الثالث: مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بومدين

إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية الجزائرية ومختلف مواقفها من القضايا الدولية الكلاسيكية والحديث ،يلاحظ أنها مواقف ثابتة لا تتغير بتغير الرؤساء والمؤسسات التي تصنع هذه السياسة ،وظهر ذلك جليا في الوقت الراهن بالرغم من الضغوطات الدولية لإجبارها على اتخاذ موقف من قضية معينة أو العدول عنه لهذا لا بد من إدراك حقيقة تلك المبادئ والمرتكزات.

إن جملة مضامين السياسة الخارجية الجزائرية تظهر جليا من خلال بيان أول نوفمبر ،فمبادئ هذا الأخير التاريخية تتمثل في المحافظة على الثوابت الوطنية والتي تعني تثبيت الهوية الوطنية من دين ،وتاريخ ،ولغة ،وسيادة وطنية ،ولعل من الصور التي يمكن أن تقدم عن تلك الثوابت مسألة الوحدة الوطنية ،إذ في مؤتمر الشعوب الإفريقية الثالث المنعقد بالقاهرة في 31 مارس 1961 ،كشف

[1] هي الاجراءة المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة و الجماعات المشتركة و التي تساهم في تعزيزمستوى المعيشة و الصحة الاقتصادية بمنطقة معينة من ابرز معاييرها النمو الاقتصادي.

[2] احمد بن مرسلي : دراسة شخصية الهواري بومدين ، مجلة المصادر ، العدد الأول ، المركز الوطني لدراسات في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، صيف 1999، ص67.

هذا المؤتمر عن المناورات الفرنسية لفصل الصحراء عن الجزائر ،بالإضافة إلى زيادة الدعم والمساندة لموقف الحكومة المؤقتة الجزائرية التي تأسست في 09 سبتمبر 1958.[1]

أما فيما يخص الثوابت القومية فتتمثل في البعد المغاربي والإسلامي والعربي والإفريقي ،فالنضال المشترك ضد المستعمر كثابت في البعد المغاربي ،ما جاء في أدبيات الأحزاب آنذاك حزب الشعب الجزائري ،والحزب الدستوري التونسي ،وحزب الاستقلال المغربي ،وكان أول تطبيق عملي لفكرة المغرب الكبير هو إنشاء اتحاد طلاب شمال إفريقيا سنة 1927 ،أما البعد الإفريقي والعربي ،والإسلامي فتمثل فيما جاء في البيان من خلال تحقيق وحدة شمال إفريقيا في نطاقها الطبيعي العربي والإسلامي.

وفيما يتعلق بالثوابت الإنسانية فتتمثل في مبادئ العدالة والشرعية الدولية والقيم الإنسانية ،ومما جاء في البيان "احترام جميع الحريات الإنسانية دون تمييز عرقي أو ديني" وهذا يدل على مناهضة الفكر التمييزي العنصري.

أما الثوابت البراغماتية[2] فالسياسة الخارجية لجبهة التحرير ،لاسيما الحكومة المؤقتة قد تميزت ببراغماتية ،ومما جاء في البيان" المصلحة الوطنية فوق كل الاعتبارات التافهة والمغلوطة"[3]،وهذا يدل على التعامل مع الطرف الآخر انطلاقا من مبدأ المصلحة في حقل العلاقات الدولية. هذا

[1] محمد السعيد مطمر : هواري بومدين رجل القيادة الجماعية ، دار الهدى ، الجزائر ، 2003،ص05.

[2] هومذهب فلسفي سياسي يعتبر نجاح العمل المعيار الوحيد في للحقيقة نشأت هذه المدرسة في الولايات المتحدة الامريكية أواخر 1878م ويعد هذا المصطلح لفض يوناني ومعناه العمل .

[3] محمد مسعود بونقطة ،**(البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014،،ص 90 – 92.

المسار الذي أسسه وبناه بيان أول نوفمبر التاريخي رسم معالم الدولة الجزائرية الحديثة بأبعادها الوطنية ،والقومية [1]،والإنسانية ،والبراغماتية ،والذي سارت عليه السياسة الخارجية الجزائرية أثناء الثورة وبعد الاستقلال.

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ نص عليها الدستور الجزائري الحالي ومختلف الدساتير السابقة ،وقد تبنتها الجزائر من مواثيق حركة عدم الانحياز ،والأمم المتحدة ،والجامعة العربية والإتحاد الإفريقي ،فالدستور هو القانون الوضعي الأسمى الذي تستند إليه معالم السياسة الخارجية الجزائرية ،يتضمن مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الالتزام إزاء كل القضايا العادلة في العالم:

صادقت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يوم 14 ديسمبر سنة 1960 بالإجماع على القرار رقم 1554 الذي كرس حرية الشعوب في تقرير مصيرها ،وأصبح هذا القرار يمثل منعرجا تاريخيا في العلاقات الدولية ،ويؤكد هذا القرار أن تفاقم النزاعات الناجمة عن إنكار حرية تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي. وورد في ديباجة الدستور "تعتز بإشعاع ثورتها ،ثورة أول نوفمبر ،ويشرفها الاحترام الذي أحرزته ،وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم"، فالجزائر كانت ولازالت من الدول الرائدة والتي تهتم بنصرة القضايا العادلة في العالم ،ومن بين هذه القضايا نجد القضية الفلسطينية ،وقضية الصحراء الغربية.[12]

[1] هي اديولوجية وحركة اجتماعية سياسية نشات مع مفهوم الامة في أواخر القرن الثامن عشر.

[2]محمد مسعود بونقطة :تفس المرجع السابق ،ص102-103.

"إن الجزائر ساعدت حركات التحرر الثورية ولا يمكنها أن تتأخر عن دعم هذه الحركات حتى تبقى وفية لمهمتها وتاريخها ،إن دعمها لهذه الحركات دعم طبيعي وسيتواصل"،من خطاب الرئيس الراحل هواري بومدين في اجتماع منظمة الوحدة الإفريقية[1] سنة 1968 ،يؤكد من خلاله تمسك الجزائر بمبدأ حق تقرير المصير وممارسة الشعوب لحريتها الكاملة. وفي هذا الإطار تؤكد الجزائر التزامها الكامل لدعم كل القضايا العادلة دون قيد أو شرط وخير دليل على ذلك احتضانها لـ "لجنة الحريات في إفريقيا وهي من بين الهياكل الجديدة التي أحدثتها منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك ،وتكمن مهمتها في دعم الحركات الإفريقية المناهضة للاستعمار ،ومن أبرز الشخصيات التي لقيت الدعم والحماية نذكر أوغسطينو تيتو من أنغولا ،وروبار موغابي من زيمبابوي وتابومبيكي من جنوب إفريقيا ،وسام نجوما من ناميبيا ،وأميلكار كابرال من الرأس الأخضر إلى جانب القضية الفلسطينية والصحراء الغربية التي لا زالت تتلقى التهديد. وبشأن هذه المسألة لم تتوان الجزائر على الصعيد العربي والإفريقي والدولي عن تقديم إسهامها الكامل من خلال إشارة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في العديد من المناسبات إلى الطابع المتكامل لحقوق الشعوب وحقوق الإنسان ،كما أنه وبمناسبة إحياء الذكرى الواحدة والستون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر 2009 ،على أن حقوق الإنسان [2]لا يمكن أبدا فصلها عن حقوق الشعوب معتبرا أن التحديات التي تنتظر المجموعة

[1] منظمة الوحدة الافريقية هي منظمة إقليمية تاسسة على قرارات مؤتمر اديس ابابا ، 23ماي 1963م ، حضر اللقاء 30 رئيس دولة افريقية من أهدافها نبذ الخلافات ، انهاء التكتلات و قصر نشاط المنظمات التي كانت اقئمة على مجالات محدد .

[2] هي المبادئ الأخلاقية و المعايير الاجتماعية التي تصف نموذجا للسلوك وقد انشاة منظمة تضمن هذه الحقوق وفقا لظروف محددة .

الدولية رفعها تتصل بتنفيذ حقوق الشعوب بالمفهوم الذي تفرضه الأخلاق ومنها خاصة الحق في السلم والحق في ممارسة حق تقرير المصير بكل سيادة.[1]

2- الإمتناع عن اللجوء إلى الحرب للمساس بسيادة الشعوب:

جاء في المادة 26 أن: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها"، فهذه المادة تبين أن الجزائر تنبذ وتشجب الحروب من أجل المساس بأمن وسيادة الدول.

3- التسوية السلمية للخلافات:

جاء الشق الثاني من المادة 26 على النحو التالي: "تبذل جهدها (الجزائر) لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"،أي أن الجزائر تبذل المساعي عبر الدبلوماسية لتسوية مختلف النزاعات مثل: الأزمة في مالي ،فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كثابت في حل الأزمات. فبروز أي نزاع بين الدول أو داخل الدولة في حدّ ذاتها ،وبحسب السياسة الخارجية الجزائرية فإنها توجب الاحتكام إلى الطرق السلمية لتسويته كالمفاوضات ،والتوفيق ،والتحكيم والتسوية القضائية ،واللجوء إلى المنظمات الإقليمية والدولية.[2]

[1] محمد مسعود بونقطة ،مرجع سابق ،ص 93.

[2] محمد مسعود بونقطة ،مرجع سابق ،ص 94.

4- التضامن مع شعوب العالم:

بحسب المادة 27 من الدستور والتي جاءت على النحو التالي: " الجزائر متضامنة مع جميع شعوب العالم التي تكافح من أجل التحرر السياسي والاقتصادي ،والحق في تقرير المصير وضد كل تمييز عنصري" ،فالجزائر تدعم التحرر السياسي والاقتصادي لمختلف دول العالم خاصة دول الجنوب بما فيها الدول الإفريقية والعربية ،ولذلك دخلت في علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف مع تلك الدول بالأخص لمجابهة أو الحد من هيمنة ونفوذ وسيطرة الدول الكبرى. أما الحق في تقرير المصير ومحاربة التمييز العنصري ،فمواقف الجزائر ثابتة على الرغم من تعدد الرؤساء واختلاف الأنظمة – أحادية الأحزاب أو التعددية – من القضايا الخاصة بتقرير المصير ومحاربة التمييز العنصري (القضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية ،نظام الأبارتيد[1] للتمييز العنصري في جنوب إفريقيا).

وأقر باحثون وأكاديميون في إحدى كتاباتهم بأن "الجزائر تحتل كفاعل دولي وضعا دبلوماسيا ومحوريا هاما ،ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي الذي يعد نقطة التقاء بين كل من أوروبا وإفريقيا والعالم العربي ،بل لأنها تمثل أيضا بالنسبة لبلدان العالم الثالث نموذجا لحركات التحرر القومي".[12]

[1] هو نظام يرمي الى تقسيم الافرادالى مجموعات عرقية كانت أهمها السود و البيض ،حكمت من خلاله الأقلية البيضاء في جنوب افريقيا من عام 1948وحتى تم الغاء النظام بين عامي 1993/90م

[2]محمد السعيد مطمر: مرجع سابق ،ص13.

5- دعم التعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

جاءت المادة 28 على النحو التالي: "تعمل الجزائر من أجل دعم التعاون الدولي ،وتنمية العلاقات الودية بين الدول ،على أساس المساواة ،والمصلحة المتبادلة ،وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتتبنى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة [1]وأهدافه".

فالجزائر تدعو دائما عبر مختلف مسؤوليها الرسميين وغير الرسميين إلى زيادة التعاون بينها وبين الدول الأخرى خاصة الصديقة والشقيقة ،وذلك على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة ،وكما تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والأمثلة عديدة منها الدول التي هبت عليها رياح التغيير ما يسمى بـ "الربيع العربي"،كما أن الجزائر تتبنى ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه من خلال خطابات المسؤولين المنبثقة من ميثاقها.

أما التدخل فهو قيام دولة ذات سيادة أو مجموعة من الدول أو منظمة دولية بتدخل ينطوي على التهديد بالقوة أو استخدامها أو أية وسيلة إكراه أخرى في الشؤون الداخلية للدول المستقلة رغما عن إرادات حكومات هاته الدول.

[1] هو وثيقة وقعة كنتيجة لانبثاق هيئة الأمم المتحدة ويعد بمثابة النظام الخاص للهيئة الدولية كما يعتبر الأساسي لمحكمة العدل الدولية اصبح ساري المعول منذ 24اكتوبر 1945م.

ومبدأ عدم التدخل يعتبر أحد المبادئ الأساسية التي نص عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة ،حيث يعد نتيجة منطقية لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في المنظمة ،لأنه يؤكد على ضرورة احترام سيادة الدولة واستقلالها وبالتالي الحفاظ على شخصيتها وبقاءها.[1]

أما تاريخيا فقد ورثت جبهة التحرير الوطني في إطار نشاطها الخارجي إبان الثورة مبدأ الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية للحركة الوطنية إزاء الأحداث التي عايشتها ،فقد لزم معظم رواد الحركة الوطنية الحياد من أحداث الحرب العالمية الثانية ،ولم تقف إلى جانب على حساب الآخر كما إلتزمت الحياد حيال ما كان يجري على الساحة المغاربية والعربية ،فحافظت جبهة التحرير على هذا التقليد بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ،ولم تخض في الخلافات العربية.

وبعد الإستقلال بقيت الجزائر تحافظ على نفس النهج حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق بحركات التحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع حتى ولو يكون أحد أطراف الصراع طرفا عربيا ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية طبقته الجزائر ،سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية ،أو في علاقاتها الثنائية.[2]

[1] وثائقي : الجزيرة الوثائقية سلسلة ثائر يبني دولة، الجزء الثاني .

[2] محمد مسعود بونقطة ،مرجع سابق ،ص 94 – 95.

6- الحدود الموروثة عن الاستعمار:

الحدود هي إحدى المصادر الرئيسية للنزاعات التي شهدتها القارة الإفريقية خلال موجات المد التحرري ،كانت الجزائر من بين الدول التي عانت منه (حرب الرمال[1] بين الجزائر والمغرب سنة 1963).

إن مبدأ عدم المساس بالحدود موقف اتخذته الحكومة المؤقتة بتصريحها "لن يكون هناك أي تغيير أو تعديل للحدود مع القوة الاستعمارية التي ليس لها أي حق في إبرام اتفاق باسم الجزائر"،لأن هذا المبدأ يهدف على المستوى الداخلي للحفاظ على إفريقيا من الهزات التي يمكن أن تحدثها إعادة النظر للوضع القائم للحدود على المستوى الخارجي ،بالإضافة إلى الدفاع عن الوحدة الإقليمية ضد كل قوى خارجية متمثلة في شبه الاستعمار تحت كل أشكاله".[2]

إن معضلة ضبط الحدود مع الدول المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار ،نصت وأقرت عليها مختلف المواثيق الدولية ،إلا أن هناك دول أخلّت ومازالت تُخل بهذه المواثيق ،ولذلك فالجزائر سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ نشوب أول مشكل حدودي لها مع المغرب وما نتج عن هذا النزاع حرب الرمال ،وجاءت بعد ذلك اتفاقية إفران[3] في 15 جانفي 1969

[1] هو صراع مسلح وحرب اندلعت بين المغرب و الجزائر في أكتوبر 1963م بسبب مشاكل حدودية بعد عام تقريبا من استقلال الجزائر في ضواحي مدينة تندوف واستمره لأيام معدودة وتوقفة المعارك في05نوفمبر بعد وساطة لحل النزاع من قبل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية

[2] محمد مسعود بونقطة ،مرجع سابق ،ص 96.

[3] هي معاهدة تم المصادقة عليها من طرف مجلس النواب في المملكة المغربية لرسم حدود مع الجزائر من اشهر معاييره الحد الفاصل بين وجدة ومغنية .

واتفاقية تلمسان في 27 ماي 1970 ،ثم معاهدة الرباط في 15 جوان 1972 لحل هذه المعضلة ،كما تم توقيع اتفاقية مع تونس في 06 جانفي 1970 ،ثم اتفاقية أخرى في 08 ماي 1983 ،كما تم التوقيع على اتفاقية مع موريتانيا في 13 ديسمبر 1983 ومع مالي في 08 ماي 1983 ،ومع النيجر في 05 جانفي 1983 ،أما الحدود الليبية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي سنة 1956.

إن طبيعة العلاقات الدولية[1] وأخطار تفتيت المستعمرات ،دفع الجزائر من أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود ،نظرا لما يمثله هذا المبدأ على مساوى تأسيس الامن الإقليمي ،ذلك أن إعادة النظر في الحدود سوف يدخل إفريقيا في دوامة من الحروب داخل كل دولة نفسها ومع الدول الأخرى كان هذا السعي للجزائر من أجل ترسيم حدودها مع جيرانها من أجل القضاء على كل أسباب النزاع والمحافظة على أمن واستقرار المنطقة ،وحسب فاتيل "Vattel" فإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوانا وظلما ،ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد عن كل مشكلة سوء تفاهم ،فإنه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية.

ومن خلال ضبط الحدود مع الدول المجاورة ،تمّ إعطاء أهمية لتفعيل صور مبادئ حسن الجوار الإيجابي ببعث تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف ،ويتم بعثه عبر الحدود عن طريق التشاور ،ويمارس التعاون الحدودي في إطار اختصاصات هذه الجماعات أو السلطات الإقليمية ،ومن أمثلة ذلك نجد

[1] هي تفاعلات تتميز بين وحدات دولية لاحياء تشابك وتفاعل في محيط العلاقة كتعزيزالروابط وإقامة الاتفاقيات و رسم الاستراتجيات و السياسات المشتركة .

أن الجزائر وقّعت اتفاقيات الإخاء والتعاون وحسن الجوار مع كل الدول المجاورة مع نهاية الستينات ماعدا المملكة المغربية ،لكن أبرز مظاهر التعاون كان بين الجزائر وتونس[1] ،حيث تركزت جهود البلدين في إطار مخطط تنمية الوحدات الصناعية المتواجدة في المناطق الحدودية للبلدين مع إنجاز مشاريع أخرى صناعية في إطار مخطط تنمية لهذه المناطق، إلا أن هاجس الحدود تحوّل إلى معضلة عويصة حالة دون الدفع بالتعاون مع مختلف دول الجوار خاصة المملكة المغربية التي مازالت تطالب إلى حد الآن ببعض المناطق الجزائرية كتندوف وبشار ،وتعتبرهما في نفس الوقت إقليمين جغرافيين تابعين لها ،ولو أن معضلة الحدود لا توجد بالنظر إلى أن الجزائر حلت جميع مشكلاتها الحدودية بعقد اتفاقيات مع دول الجوار.[2]

[1] محمد السعيد مطمر :نفس المرجع لاسابق ،ص30.

[2] عبد الحميد سي عفيف : مكانت الدبلوماسية البرلمانية ودورها في السياسة الخارجية للجزائر (المجلس الشعبي لوطني ، لجنة الشؤون الخارجية و التعاون والجالية ،نوفمبر2009).

المبحث الثاني : نماذج من مواقف الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضايا العربية (القضية الفلسطينية– الصحراء الغربية):

المطلب الأول :القضية الفلسطينية من خلال مؤتمر القمة العربية 1973

عقدت الدول العربية مؤتمر القمة العربية العادي السادس في الجزائر في الفترة من26 الى28 نوفمبر عام 1973 وشارك في القمة كل من سورية والسعودية وتونس ومصر والكويت وقطر والجزائر والأردن والبحرين وموريتانيا والسودان والمغرب ومنظمة التحرير الفلسطينية وغابت عنها العراق وليبيا وأصدرت القمة العربية العديد من القرارات المهمة في تلك المرحلة منها تحديد الهدف المرحلي للأمة العربية واعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني والعمل علي التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان جوان 1967 وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء من هذه الأراضي أو المساس بالسيادة الوطنية عليها وتحرير مدينة القدس العربية. وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بسيادة العرب الكاملة على المدينة المقدسة.

كما شددت القمة على الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجوز لاي طرف عربي التنازل عن هذا الالتزام وذلك وفق ما أكدته مقررات مؤتمرات القمة العربية السابقة.

❖ **في المجال العسكري قرر المؤتمر:**

1- تضامن جميع الدول العربية مع مصر وسورية والشعب الفلسطيني في النضال المشترك تحقيقا للأهداف العربية العادلة.

2- تقديم جميع وسائل الدعم العسكري والمالي لجبهتي القتال المصرية و السورية تعزيزا لقدراتهما العسكرية على خوض معركة التحرير ومواجهة لما يتلقاه العدو من معونات ضخمة ومساعدات غير محدودة.[1]

3- - دعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة لتأمين دورها الفعال في المعركة[2]

في **المجال الاقتصادي قرر المؤتمر:.**

1- تدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وتكليف المجلس الاقتصادي العربي وضع المنهاج التنفيذي لضمان تحقيق ذلك.

2- الاستمرار في استخدام النفط سلاحا في المعركة على ضوء قرارات وزراء النفط العرب وربط رفع حظر تصدير النفط لأي دولة بالتزامها بتأييد القضية العربية العادلة وتكليف لجنة المتابعة لوزراء النفط بمتابعة تنفيذ هذه المقررات ومقررات وزراء النفط المتعلقة بنسب التخفيض وذلك على أن يجري تنسيق بين هذه اللجنة ولجنة وزراء الخارجية لدول النفط في كل ما يتعلق بتطور مواقف الدول الأجنبية من القضية العربية.

[1] احمد مريوش : القضية الفلسطينية في اهتمامات الطيب العقبي، مجلة الدراسات التاريخية ، جامعة الجزائر ، سنة 1995م، ص241.

[2] عبد الرحمن شيبان، الجزائر وفلسطين بين قوة الحق وحق القوة، دار الخلدونية، الجزائر،2010م، ص57.

3- ضرورة دعم وتأمين الصمود في الأراضي العربية المحتلة.

4- قيام الدول العربية بإعادة تعمير ما دمرته الحرب لما لذلك من أثار على المجهود الحربي ورفع الروح النضالية والقدرات القتالية لدول المواجهة.

❖ **في المجال السياسي :**

أكد المؤتمر أن العمل السياسي يكمل المعركة العسكرية ويعد استمرارا لها في الكفاح ضد العدو وانطلاقا من مواقف الدول الأجنبية تجاه النضال العربي العادل قرر المؤتمر:

أ- إنشاء بنك عربي-إفريقي للتنمية الصناعية والزراعية في افريقيا ودعم التعاون العربي الافريقي في جميع المجالات.. [1]

ب- دعم التعاون العربي الإفريقي في المجال السياسي وتعزيز التمثيل الدبلوماسي العربي في إفريقيا.

ت- قطع جميع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب افريقيا والبرتغال وروديسيا زيمبابوي حاليا من قبل الدول العربية التي لم تقم بذلك بعد.

ث- تطبيق حظر تام لتصدير البترول العربي إلي هذه البلدان.

ج- اتخاذ إجراءات خاصة لمواصلة التموين الطبيعي للبلدان الإفريقية الشقيقة بالبترول العربي.

ح- دعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي مع البلدان الإفريقية الشقيقة وذلك على مستوى ثنائي وعلى مستوى المؤسسات الإقليمية العربية والإفريقية.

[1] عبد الرحمن شيبان، مرجع سابق،ص59.

خ- - ينشأ بنك عربي للتنمية الصناعية والزراعية في إفريقيا يدار على أسس تجارية.

- يحدد رأس مال البنك بالمبلغ الذي يتم الاكتتاب به.

- تتعهد الدول بدفع 25بالمئة من مقدار اكتتاباتها في رأس المال عند التأسيس ويدفع الباقي على ثلاثة أقساط حسب طلب مجلس إدارة البنك.

- يدعو الأمين العام للجامعة الوزراء المختصين في الدول المكتتبة لوضع النظام الاساسي وعقد التأسيس ورسم الأهداف.

د- تقديم مساعدات فورية للشعوب الإفريقية المتضررة بالكوارث الطبيعة والقحط.

- مضاعفة التأييد على الصعيد الدبلوماسي والمادي لكفاح منظمات التحرير الإفريقية.

- ومن أجل التعجيل بتطبيق هذه القرارات وقيام تعاون مستمر بين البلدان العربية والإفريقية تكلف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية باتخاذ الإجراءات التنفيذية والاتصال بالأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية ولجنة الدول السبع التابعة لها لتنظيم مشاورات دورية على مختلف المستويات وأعلاها بين الدول العربية والإفريقية

وحول دول عدم الانحياز أكد المؤتمر ضرورة العمل على ضمان استمرار مساندتها وقرر:

- العمل على تنفيذ مقررات مؤتمر الجزائر للدول غير المنحازة والخاصة بمقاطعة اسرائيل ولا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وتكليف الجزائر بوصفها رئيسة المؤتمر بدعوة المكتب الى اجتماع خاص على مستوي عال لوضع المقررات المذكورة موضع التنفيذ.
- العمل على ضمان استمرار مساندة هذه الدول للكفاح العربي ضد الصهيونية بمختلف الوسائل

كما قرر المؤتمر ضرورة اقناع الدول الاسلامية بقطع علاقاتها مع اسرائيل من خلال :

- بذل المساعي لاقناع الدول الاسلامية التي لها علاقات مع اسرائيل بقطع جميع هذه العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية[1].

- السعي لتحقيق المزيد من دعم هذه الدول لكفاح العرب في جميع المجالات. كما قرر المؤتمر مطالبة الدول الغربية بما يلي.:[2]

- مطالبة دول السوق الأوروبية المشتركة بتطوير موقفها السياسي الذي بدأته ببيانها الصادر في يوم 6-11-1973.

- مطالبة دول أوروبا الغربية بوقف مساعداتها العسكرية والاقتصادية لإسرائيل

- السعي لترفع هذه الدول الحظر الذي فرضته على تصدير الأسلحة الى البلاد العربية.

- السعي لديها لتقوم بالضغط على الولايات المتحدة الامريكية للكف عن مساعدة العدو.

كما أكد المؤتمر ضرورة اقناع الدول الاسيوية بقطع علاقاتها مع اسرائيل من خلال متابعة المساعي لدى الدول الاسيوية التي لها علاقات باسرائيل لقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع اسرائيل واتخاذ موقف أكثر تأييدا لمعركة التحرير العربية وتضامنا مع البلاد العربية الاسيوية التي لها مناطق محتلة[3].

[1] سهيل الخالدي ، الجزائر و بلاد الشام (صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال) ، منشورات الحضارة ، الجزائر 2013م، ص88.

[2] احمد مريوش، مرجع سابق،ص248.

[3] سهيل الالدي، مرجع سابق، ص90.

وشدد المؤتمر على العمل على ضمان استمرار دعم الاتحاد السوفييتي[1] ودول اوروبا الشرقية للدول العربية لتحقيق:

- استمرار دعمها للقضية العربية في جميع المجالات.
- تزويدها للدول العربية وجبهات القتال بالاسلحة التي تكفل للعرب مواجهة العدو سواء ما تعلق منها بالكم أو النوع.
- السعي لدى رومانيا لقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية باسرائيل.

كما اكد المؤتمر اهمية متابعة الاتصالات العربية بالصين الشعبية لضمان استمرار تأييدها للقضية العربية وتقديم جميع المساعدات الممكنة لها.

واكد المؤتمر ضرورة شرح مخاطر انحياز الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل من خلال..

- العمل على أن تغير الحكومة الامريكية موقفها المنحاز لاسرائيل وتنبيهها الى ما يترتب على الاستمرار في سياستها الحالية من مخاطر على مصالحها في المنطقة العربية.
- مضاعفة الجهود على مستوى الشعب الأمريكي وأجهزة إعلامه المختلفة لتوضيح عدالة القضية العربية ومخاطر انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل على مصالح الشعب الأمريكي والأمن والسلام الدوليين.

❖ **وفي مجال الإعلام العربي :**

[1] هو اتحاد من الجمهوريات السوفياتية التي تكونة داخل الإمبراطورية الروسية التي تم الإطاحة بها بالثورة الروسية عام 1917م وتلتها الحرب االاهلية الر وسية بين عامين 1920/1918م، يتبنا هذا الاتحاد النظام الاشتراكي احد القطبان في الحرب الباردة.

قرر المؤتمر الإسهام في صندوق الدعوة العربية وتعميم إنشاء اللجان الإعلامية كما تدارس المؤتمر موضوع الإعلام في الخارج وضرورة دعمه في المرحلة الحالية والتنسيق بين السفارات العربية في العواصم الأجنبية والاستفادة من خبراتها في هذا المجال والمساهمة حاليا في صندوق الدعوة العربية بمبلغ خمسة ملايين دولار لمواجهة متطلبات المرحلة الراهنة المترتبة على حرب اكتوبر[1].

وحول العلاقات العربية إدراكا لعظم المسؤولية الملقاة على الدول العربية جميعا وحشدا لكل القوي والامكانيات العربية قرر مؤتمر القمة العربي بذل كل الجهود والمساعي لتنقية الجو العربي وازالة أي خلافات قائمة بين الدول العربية.

كما وجه المؤتمر قرار شكر الى الجزائر على استضافتها القمة ورحب بانضمام الجمهورية الاسلامية الموريتانية الى الجامعة.

وحول دورية مؤتمر القمة قرر المؤتمر ان تعقد اجتماعات دورية لمؤتمر القمة العربي في شهر نيسان من كل عام كما تعقد دورات استثنائية إذا اقتضت الضرورة ذلك بموافقة أغلبية الدول الأعضاء وبناء على طلب دولة أو أكثر من الدول الأعضاء أو الأمين العام[2].

وجاء في البيان الختامي للقمة إن القادة العرب بحثوا الوضع الجديد في الشرق الأوسط الناجم عن العدوان الإسرائيلي وأثاره على الأمن الدولي وأخذوا بعين الاعتبار تزايد حركة التضامن التي عبرت عنها البلدان الإفريقية الشقيقة لصالح القضية العربية العادلة والكفاح من أجل تحرير الأراضي العربية

[1] احمد مريوش، مرجع سابق، ص249.

[2] احمد شانتي، مقال تاريخي: الجزائر و القضية الفلسطينية ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة العربي التبسي، تبسة.

المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية وهو الكفاح الذي يندرج ضمن المعركة التي تخوضها قوى التحرر ضد قوى الاستعمار والعنصرية والصهيونية. وقرروا :

- توجيه تحية تقدير للدول الإفريقية للقرارات التي اتخذتها بقطع علاقاتها مع إسرائيل التي تزداد عزلتها في العالم
- الإعراب عن تقديرهم لتأكيد هذا التضامن مع البلدان العربية المكافحة خلال الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية
- تأييد البلدان الإفريقية تأييدا كاملا في الكفاح من أجل التحرر الوطني والتقدم الاقتصادي وفي النضال ضد الاستعمار والتمييز العنصري
- الترحيب بقرار مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في اجتماعه الطارئ الاخير بتاليف لجنة مكونة من سبع دول لتنظيم التعاون الافريقي وحول حرب تشرين الاول قال البيان ان حرب تشرين عام 1973 انما هي مثل سابقاتها نتيجة حتمية لسياسة العدوان والامر الواقع التي تنتهجها اسرائيل ضاربة عرض الحائط بالمبادئ والقرارات الدولية وحقوق الشعوب

وقال البيان في حرب اكتوبر استطاعت القوات المسلحة المصرية والسورية والمقاومة الفلسطينية تشاركها قوات عربية أخري أن تلحق بالمعتدين الاسرائيليين أفدح الخسائر.

ومن خلال هذه المعركة تعاظم وعي الامة العربية وحكوماتها بمسؤولياتها وامكاناتها المادية والبشرية. وقد تجسد هذا الوعي في تضامن عملي أكد فاعليته وأعطي بعدا جديدا لحركة التحرر العربي وان المؤتمر ليحيي جنودنا الابطال علي جبهات القتال الذين سجلوا أروع صفحات الوطنية

والاقدام ويزدادون تصميما على النضال حتى النصر كما يترحم على شهدائنا الشجعان الابرار الذين خلدوا ذكراهم وأعلوا شأن أمتهم

وحول شروط استتباب الامن والسلام قال البيان ..ما دامت الحروب العدوانية التوسعية التي تضع العالم على حافة صراع شامل لم يقض على أسبابها فلن يستتب في الشرق الاوسط سلام دائم أو أمن حقيقي اذ لا يمكن التوفيق بين العدوان والاحتلال والتوسع والهيمنة وبين مبادئ الاستقلال الوطني والتنمية والتقدم والسلام العادل[1]

واضاف البيان ان وقف اطلاق النار ليس هو السلام فالسلام يستلزم توفير عدد من الشروط في مقدمتها شرطان أساسيان ثابتان هما.:

1- انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس.

2- استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة.

وما لم يتحقق هذان الشرطان فانه من الوهم توقع شيء اخر في الشرق الاوسط سوى تفاقم أوضاع متفجرة وقيام مجابهات جديدة.

إن الملوك والرؤساء العرب إدراكا منهم لمسؤولياتهم التاريخية يؤكدون استعدادهم للمساهمة في تحقيق سلام عادل علي أساس هذين المبدأين.

وعلى الذين يتحدثون عن السلام أن يبرهنوا بالأفعال عن ارادتهم في انهاء وضع تزيده الأيام خطورة وتفجرا[2].

[1] احمد شنتي، مرجع سابق .

[2] سهيل الخالدي ، الاشعاع المغربي في المشرق(دور الجالية الجزائرية في بلاد الشام)دار الامة ،ص60.

وختم البيان بالقول ان البلدان العربية لن تقبل بأي حال رهن مستقبلها بوعود غامضة ومساومات خادعة. ويجب ألا يتطرق أدني شك لدى الرأي العام العالمي الذي طالما خدعته الدعاية الصهيونية حول ارادة الأمة العربية وتصميمها على استرجاع حقوقها المغتصبة وتحرير أراضيها المحتلة. حيث شارك في قمة الجزائر عام1973عدد من الملوك والرؤساء العرب في تلك الفترة وهم القائد الخالد حافظ الاسد والملك فيصل بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية والرئيس المصري انور السادات وامير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح والشيخ خليفة بن حمد ال ثاني امير دولة قطر والشيخ عيسى بن سلمان ال خليفة امير دولة البحرين والرئيس الجزائري هواري بومدين والرئيس الموريتاني مختار ولد دادة والرئيس السوداني جعفر النميري والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة وملك المغرب الحسن الثاني وبهجت التلهوني ممثلا للملك الاردني وياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية[1].

المطلب الثاني : دور الجزائرية في تدويل القضية الصحراوية:

على عكس الأطراف المشاركة في النزاع الصحراوي و التي لها علاقة فإن الجزائر كما أعلنت في عدة مناسبات ليست لها اية مطالب على أراضي الصحراء الغربية كدولة عصرية فإن سياسة الجزائر على هذا المنوال تعتمد على اعتبارات تطور العصر و ليس على مطالب قائمة على التاريخ القديم

[1] المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، مقال تاريخي ، المؤلف مجهول ، الجزائر و القضية الفلسطينية .

حسب وجهة النظر الجزائرية فإن إقليم الصحراء الغربية يصنف ضمن الأقاليم المستعمرة التي لم تحكم ذاتيا والمنصوص عليها في الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة وعلى هذا الأساس يجب على السلطة المديرة للأقاليم ان تعطيه الاستقلال عبر مبدأ تقرير المصير

تعتبر الحكومة الجزائرية مسالة الصحراء الغربية مسالة استعمار و عليه فان أي اجراء يتخذ في هذا الاطار من اجل الإسراع في تصفية الاستعمار من الأقاليم سيلقى الدعم والتأييد الكامل من طرف الدولة الجزائرية. . مصالح الجزائر قائمة على اعتبارات جيوسياسية

واضحة وعلى الحاجة الى الوحدة الجهوية وليس ابعد من الاعتبارات القومية و المشروعة لكن هذا لا يعني ان الجزائر سوف يتم تجاهلها في البحث عن أي حل سلمي لمشكلة الصحراء الغربية[1]

دعمت الحكومة الجزائرية بصورة دائمة قرارات الجمعية العامة لأمم المتحدة والتي منذ 1966 وهي تنادي اسبانيا من اجر إجراء استفتاء في الإقليم تحت مراقبة الأمم المتحدة تؤيد الجزائر كذللك التعاون والتنسيق بين الدول المجاورة للأقاليم هذا من جهة. و من جهة اخري لا ترفض البحث عن حل سلمي عادل و دائم عبر المفاوضات مع السلطات الاستعمارية الإسبانية لكن ذللك لمصلحة شعب الصحراء الغربية في هذا المجال أيدت الجزائر اقتراح كل المغرب (*)و موريطانيا و الذي يطلب رأي استشاريا من محكمة العدل الدولي (1) وطلبت من ايبانيا تأجيل الاستفتاء الذي أعلنت عن اجرائه في 20 اوت 1974(2) وكانت السلطات الاستعمارية الإسبانية قد أعلنت سنة 1964

[1] مقلاتي عبد الادر : العلاقات الجزائرية المغربية فيى ضل الاستقلالية القطرية ، دار القصابة الجزائر 2011، ص58-59.

بأنها ستقبل تطبيق مبدأ تقرير المصير في إقليم الصحراء الغربية و أعلنت أن إقليم الصحراء الغربية له من الخصوصيات المميزة و التي لو أخذتها في الحسبان سوف لا نستطيع منع تنمية و تطور هذا الشعب في اطار مصالحه المشروعة هذه الخصوصيات المميزة وصفتها اسبانيا : ببداوة شعب الصحراء الغربية و المستوى المتدني للتنمية

رغم ان الحكومة الإسبانية صوتت ضد لوائح الجمعية العامة للأمم المتحدة للسنوات 1965 1966 1972 ورفضت نداء الأمم المتحدة الداعي لتطبيق استفتاء بمراقبة المنضمة الأممية واصلت تدافع عن رأيها القاضي بأنه من السابق لأوانه تطبيق مبدأ تقرير المصير في ظل الظروف التي يعيشها إقليم الصحراء الغربية وهكذا اخذت اسبانيا كل الإجراءات وبدأت تحضر من أجل توفير الظروف اللائقة و التي يتمكن من خلالها شعب الصحراء الغربية تقرير مصيره بعيدا عن اية ضغوط اجنبية من المبررات التي قدمتها على حسن نيتها، هو اعطاء الاستقلال لغينيا الاستوائية في اكتوبر 1969، و اعادة ايفني الى المغرب في جوان من السنة نفسها.

بالنسبة للجزائر إذا ، نجد أن تعلقها بالاعتبارات القانونية في معالجة مشكلة الصحراء الغربية ، لم يقلل من إبلائها أهمية كبيرة لمعالجة المشكلة عبر الطرق السياسية كانت الجزائر دائما تعتبر بأن البحث عن حل المشكلة يتفق عليها الجميع ، احسن من انخراط شعب الصحراء الغربية المعني مباشرة بالمشكلة في تحديد الشروط و الضمانات و من يمثل الشعب الصحراوي تمثيلا حقيقيا .

حتى 1974 صوتت الجزائر لصالح كل اللوائح التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والخاصة بمسألة الصحراء الغربية لكن لم تغير موقفها الداعم لحق الصحراء الغربية في تقرير المصير [1]

[1] علي شامي : الصحراء الغربية ، عقدة التجزءة في المغرب العربي – بيروت ، دار الحكمة لنشر و التوزيع 1980،ص200-2002.

الفصل الثالث:
الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية و الصحراوية إبان الحقبة البومدينية
1965-1978

الفصل الثالث : الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية و الصحراوية في الحقبة البومدينية 1965-1978

- **المبحث الأول :** موقف الجزائر الداعم للقضية الفلسطينية 1965-1967

المطلب الأول : موقف الجزائر من حرب 1965.

المطلب الثاني : رفض الجزائر لقرار 242.

- **المبحث الثاني :** موقف الجزائر الداعم للقضية الفلسطينية 1967-1973

المطلب الأول : الدعم الجزائري بعد نكسة 1967.

المطلب الثاني: دور الجزائر في حرب أكتوبر 1973.

-**المبحث الثالث:** موقف الجزائر الداعم للقضية الصحراوية.

المطلب الأول: اسهامات الجزائر في القضية الصحراوية وتطورها.

المطلب الثاني: دور الجزائر في قيام الجمهورية العربية الصحراوية.

المبحث الأول : موقف الجزائر الداعم للقضية الفلسطينية الفترة 1965-1967:

المطلب الأول: الجزائر من حرب 1965

لقد كانت الجزائر رغم انشغال قادتها بترتيب البيت الداخلي بعد تسلم مجلس الثورة بقيادة العقيد هواري بومدين مقاليد الحكم في البلاد بتاريخ 19 جوان 1965 تتابع تطورات الوضع في المشرق العربي، وفي هذا السياق أعلن الناطق الرسمي باسم وزارة الشؤون الخارجية يوم 16 ماي تضامن الجزائر مع الأقطار العربية وتأييدها الكامل لسوريا التي أشار الناطق إلى أن إسرائيل قد اختارتها لتكون هدفها الأول بمساعدة بعض الدول الاستعمارية،ولم تكتف الجزائر عند حد إعلان المواقف بل أن الرئيس بومدين قد أوفد بعد أقل من أسبوع من التحركات المذكورة أي يوم 23 من الشهر نفسه العقيد الطاهر الزبيري رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي للإطلاع في عين المكان عن احتياجات البلدين التي يمكن أن تقدمها الجزائر، وفي هذا الإطار اقترح إرسال قوات جزائرية إلى مصر وقد تم تنفيذ هذا المقترح فعلا، وهذا ما أكده العقيد الزبيري في تصريح لجريدة المجاهد الصادرة يوم 31 ماي.

وانطلاقا من أن الجزائر تعتبر تحرشات الكيان الصهيوني معركتها هي بالذات فقد عقد مجلس الثورة يوم 28 ماي اجتماعا توج بصدور بيان تضمن دعوة الشعب الجزائري و الشعوب العربية إلى الاستعداد للعمل على القضاء على المصالح الاستعمارية في العالم العربي وذلك في إطار فهم الجزائر لماهية المعركة مع الكيان الصهيوني ورؤيتها لها التي حددها الرئيس بومدين في خطاب له بتلمسان عشية اندلاع الحرب أي يوم 3 جوان 67: "إن المعركة بين العرب وإسرائيل ليست حقدا دينيا بل معركة ضد المصالح الأجنبية، لأن القضية قضية استعمارية صرفة وأن قضية فلسطين للجزائر دورا يجب أن تقوم به رغم بعدها الجغرافي".[1]

1 مصطفى بوطورة، (**البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية: نموذج علاقات الجزائر مع الدول العربية المجاورة لفلسطين "دول الطوق" 1964-1988)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000، ص 76-77

ويشير محمد حسنين هيكل إلى أن السيد: زكريا محي الدين نائب رئيس الجمهورية قد توجه يوم 3 جوان 67 على الجزائر في مهمة عاجلة قابل خلالها الرئيس هواري بومدين وأطلعه على أخر التطورات ، وطلب إليه إمكانية الاتصال بالملك فيصل لمعرفة موقفه من هذه المستجدات المتسارعة ، وقد كان الملك فيصل وقتها في لندن فقابله سفير الجزائر هناك ، وابرق بمضمون ما قاله الملك : "إننا حاضرون بكل ما يتفق عليه الأخوان" ويرى هيكل إن هذا الرد لم يكن محددا بما فيه الكفاية ، ولكن زكريا محي الدين رجع من الجزائر بما هو أكثر تحديدا ويقول هيكل: "فقد وجد الرئيس بومدين في حالة معنوية عالية وفي رأيه "أن الأوان قد أن لضرب إسرائيل وردعها " ومع ذلك فقد كان رأيه في المحصلة الأخيرة هو أنه لن تحدث حرب لأن الولايات المتحدة ليست في وضع يسمح لها بالقتال في الشرق الأوسط ، وإسرائيل لن تستطيع القتال بدون أمريكا أو بدون أوامر من أمريكا مؤكدة بضمان، فإذا كانت إسرائيل وحدها هي التي ستحارب فهي غير قادرة على أن تقاتل في ثلاث جبهات مرة واحدة (مصر والأردن وسوريا) ، وكان الرئيس هواري بومدين بعد ذلك مستعدا لإرسال أكبر جزء من الطيران الجزائري للاشتراك في المعركة في حال نشوبها ، وقد قال أنهم "سوف يفكون أجنحة الطائران المقاتلة ويحملونها في طائرات النقل الكبيرة ، وستكون في مصر خلال أيام".[1]

وقد تبين فيما بعد أن تقديرات القادرة العرب المهتمين بالصراع في المنطقة للموقف لم تكن موفقة بتقليلهم من نشوب حرب باعتمادهم على أن أمريكا في وضع قد لا يسمح لها بالحرب في الشرق الأوسط وهي إشارة إلى حرب أمريكا في فيتنام ، وهي الحليف الرئيسي لإسرائيل وبدونها لا يمكن لإسرائيل شن حرب على أكثر من جبهة واحدة لأن الكيان الصهيوني قد شن عدوانه منذ الساعة الثامنة من صباح يوم 5 يونيو 67 بالإجهاز على أغلب المطارات العسكرية المصرية ، وهذا ما أحدث صدمة كبيرة لدى كل الجزائريين ولدى الرئيس بومدين بالذات وكان الرد سريعا باتخاذ قرار إرسال قوات جزائرية إلى أرض المعركة وجسد القرار في يومه . وقد ألقى الرئيس بومدين خطابا

[1]محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967 حرب الثلاثين سنة،القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص 694.

أمام الوحدات العسكرية وهي تستعد للالتحاق بأرض المعركة خلاصته :النصر أو الاستشهاد ، وحول هذا الموقف يشير السيد: عبد الرزاق بوحارة قائد الوحدات الجزائرية في حرب 1967 إلى أن أهم ما سجله في ذهنه هو قول الرئيس بومدين أن ذهابكم للوقوف مع إخوانكم المصريين أمام هذا العدوان وأمامكم طريقان إما النصر أو الاستشهاد ، والإحساس ذاته غمر كل جنود الجيش الوطني الشعبي الذين كانوا على استعداد كبير وإيمان قوي بالنصر أو الاستشهاد ، وقد ذهب الجميع بهذا الإحساس و الشعور ، وبمعنويات هائلة وهم في طريقهم إلى قناة السويس ، على الرغم من رؤيتهم الجيش المصري في محطة الزقازيق وهو في حالة هزيمة بأتم معنى الكلمة وعند وصول الوحدات الجزائرية إلى قناة السويس قامت بإعداد التجهيزات اللازمة بما فيها حفر خنادق واستغلال بقايا السكك الحديدية غير الصالحة للاستعمال لتكوين المراكز المدعمة ، وعند وقوع هجوم سواء بالمدفعية أو بالطائرات كانت الخسائر عند الوحدات الجزائرية أقل من الخسائر عند الوحدات الأخرى.

وفي إطار عدم تقبل الجزائر وضع العرب أمام الأمر الواقع ، فقد دعا الرئيس بومدين إلى ممارسة سياسة طول النفس ، وجسد موقف الجزائر النضالي وظل على اتصال مستمر بالرئيس جمال عبد الناصر ، تقرر بعده قيام الرئيس بومدين بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي ، حيث وصل موسكو يوم 12 جوان 69 بعد توقف في بلجراد أجرى خلاله محادثات مع الرئيس اليوغسلافي جوزيف بروز تيتو تركزت حول الوضع القائم في المنطقة العربية في أعقاب الهزيمة. و الملاحظ من خلال نص حوار بومدين وحديثه مع القادة السوفيت خلال زيارته لموسكو أن الرجل يعتبر القضية قضيته فعلا ، وانه معني قبل غيره بالعمل على كيفيات غسل عار ماجرى ، ورفض الأمر الواقع بكل مرارته ومهما كلف رفضه من تضحيات ، وهذا ما يؤكده الخضر الإبراهيمي سفير الجزائر في القاهرة وقتها وعضو الوفد.[1]

وهذا التأثر العميق و الصادق هو الذي كان وراء الصراحة الكاملة التي تكلم بها مع قادة ثاني قوة دولية في العالم و التي أفضت إلى قرار السوفيات القاضي بسفر رئيس الدولة السوفياتية "نيكولاي

[1] محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 695.

بودرجورني" إلى مصر فورا لتسوية كل القضايا وتنسيق الواقف بما تفرضه أخر المستجدات في لمنطقة . وكانت زيارة بومدين إلى موسكو مهمة ومنها ابتداء العمل وإعادة التسليح المصري و السوري تحضيرا للحرب و الرد وعدم قبول الهزيمة، وهذا ما يوضحه بومدين نفسه عندما يرى: "إن العرب خسروا المعركة، لكن يحكم علينا التاريخ كخونة، يحكم علينا التاريخ كمنهزمين ، يحكم علينا التاريخ بأننا قصرنا في واجبنا ذا قبلنا هذه الهزيمة وإذا قبلنا هذه النكسة".

وبعيد عودة الرئيس بومدين من موسكو إلى الجزائر بعد إن توقف في بلجراد وأجرى محادثات ثانية مع تيتو حول موضوع الساعة، حل بالقاهرة السيد بودجورني رئيس الدولة السوفيتي لتقييم ما يقتضيه الوضع الجديد، وحسب حسنين هيكل فإن بودجورني قد بدأ حديثه مع الرئيس جمال عبد الناصر بما يعد شكوى من الأسلوب الذي اتبعه الرئيس بمدين مع القيادة السوفيتية ، وقد رد عليه جمال عبد الناصر بقوله: "أنه عرف بالطريقة الغاضبة التي تصرف بها الرئيس بومدين في موسكو ، وهو يريد أن يضيف للأمانة إن المشاعر التي عبر عنها بومدين في موسكو هي مشاعر كثيرين في العالم العربي ، ولو أن الاتحاد السوفيتي دقق جيدا فيما تعنيه هذه المشاعر لعرف أنها دليل ثقة كانت معلقة على صداقته ونتيجة رغبة في إعادة تأكيدها على أساس جديد".[1]

وفي هذا المناخ وبروح العزيمة المتواصلة حل الرئيس بومدين بالقاهرة يوم 09 جويلية وتحادث مطولا مع الرئيس عبد الناصر صباح يوم 10 جويلية لتقييم الوضع ، وبهذه المناسبة عبر الرئيس عبد الناصر عما يشعر به من عرفان للجهد الذي بذله بومدين وقت الأزمة و المعركة ، وكذلك رحلته إلى موسكو عقب وقف إطلاق النار ، وقد كان رد بومدين ينم عن الرؤية الشاملة لكون أمن الوطن العربي كل لا يتجزأ حيث قال : "إن ما قام به هو جزء من الواجب، فما يصيب الجمهورية العربية المتحدة يصيب الجزائر، و القيادة و الشعب في الجزائر يدركان تماما أن من يبدأ بمصر سوف يستدير على الجزائر، وهذه طبائع الأمور".[1]

[1]محمد حسنين هيكل، مرجع سابق ،ص 787.

[1]محمد حسنين هيكل،مرجع سابق، ص 891.

وعلى الصعيد الدولي فقد كانت ذيول الهزيمة وما أفرزته حرب 1967 محل نقاشات ومناورات كبيرة على صعيد الأمم المتحدة بدءا من مجلس الأمن الذي فشل في التوصل إلى قرار بخصوص هذه القضية تم إفشال مشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد السوفيتي يوم 11 جويلية 67 وكذلك كان الفشل مآل كل المشاريع التي قدمت على مستوى الجمعية العامة ، كما تم التطرق إلى ذلك في الفصل الثاني آثار حرب 1967 وعاد الموضوع مرة أخرى إلى مجلس المن الذي لم يتوصل إلى إصدار قرار عنه بخصوص هذا الموضوع إلا بعد مضي أكثر من خمسة شهور على العدوان الصهيوني ، وهو القرار رقم 242 الذي قبلته كل من مصر و الأردن بينما رفضته سوريا.

المطلب الثاني: رفض الجزائر للقرار 242:

لقد رفضت الجزائر هذا القرار 242 [1]الذي رأت أنه يكرس الهزيمة ويكافئ المعتدي الصهيوني ويختزل قضية فلسطين التي هي لب الصراع في الشرق الأوسط و المشكل الجوهري في مسألة لاجئين يمكن تسوية أوضاعهم بتوطينهم هنا أو هناك، وإسباغ الشرعية على الكيان الصهيوني في أرض فلسطين العربية ، واعتبرت أن هذا القرار يفرط في القضية الفلسطينية في غياب ممثليها الشرعيين الذين تطرح مشاريع التسوية على حسابهم ، كما كان للرئيس بومدين رأي في كيفية تجنيد الطاقات العربية غير اعتماد القمم العربية ، ويبدو أنه لهذا لم يشارك في قمة الخرطوم لأنه يعتقد انه لا جدوى من هذه القمم في البحث الجاد و الصادق عن أنجع الحلول للصراع العربي –الصهيوني وقد كان يرى أن التنسيق بين بعض الدول المعنية مباشرة بالصراع وفي مقدمتها مصر وسوريا ودعمهما من الدول الأخرى القريبة من ميدان الصراع و البعيدة جغرافيا أجدى وأنفع ، ولأنه لم يكن مرتاحا أيضا لأدوار بعض الحكام العرب الذين أثبتت الأيام و السنوات اللاحقة أنهم كانوا على صلة مباشرة بالعدو الصهيوني وحلفائه .

[1]قرار 242: أصدره مجلس الامن الدولي التابع لمنظمة الأمم المتحدة في 22نوفومبر 1967، وجاء تعبيرا عن الخلل الخطير في ميزان القوى في الصراع العربي الصهيوني، وهو الذي لاشك كان سبب الهزيمة التي مني بها لعرب في الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة 1967.

ومن هنا فقط رفضت الجزائر وبالحزم ذاته كل مشاريع التسويات المقترحة و المندرجة تحت مرجعية القرار 242 سواء المقترح المنسوب إلى الرئيس جمال عبد الناصر[1] أو المشروع المطروح من قبل الملك حسين باسمه وباسم عبد الناصر، أو مقترحات كاتب الدولة الأمريكي الأولى بتاريخ 10 ديسمبر 69 و التي تضمنت أن يتم في المرحلة الأولى النظر في إمكانية عقد اتفاق مصري – إسرائيلي ، كما رفضت الجزائر أيضا مقترحات وليام روجرز المقدمة بتاريخ 19 جوان 1970 و التي أصبحت تعرف بمبادرة "روجرز" واعتبرتها مشروعا تصفويا لقضية فلسطين وقد انعكس موقف الجزائر الواضح و المعلن من هذه المشاريع والانحياز لصالح الثورة الفلسطينية على علاقاتها بالدول العربية المعنية التي قبلت هذا المشروع مهما كانت مبرراتها وفي مقدمة ذلك مصر التي يرى بومدين أن تحالفها الوثيق مع سوريا و الثورة الفلسطينية يشكل أهم ضمانات النصر . وفي هذا الإطار يقول الرئيس بومدين : "أن الشيء الذي يربطنا ولله الحمد بالقضية الفلسطينية هو النضال والإيمان بمستقبل هذه القضية وحقوق الشعب الفلسطيني، وقد أعلنت القيادة الثورية في هذه الأرض (يقصد الجزائر) بأنها تؤازر وتؤيد القضية الفلسطينية بدون قيد ولا شرط، وإننا نؤازر وندعم المقاومة الفلسطينية بدون أي تحفظ ونؤيد أهداف الثورة الفلسطينية حتى ولو اختلفنا مع كثير من الدول العربية، وان كانت هذه الدول العربية قريبة منا في الهدف وفي النضال والمصير".[2]

وفي مقابل رفض الجزائر لمشاريع التسوية التي بدأت هنا وهناك سواء من أمريكا مباشرة أو من بعض حلفائها في المنطقة على الخصوص كانت ترى ضرورة وأهمية دعم المقاومة الفلسطينية وإمدادها بكل ما تحتاجه من مقتضيات النضال مثل السلاح ونقاط الانطلاق تجاه العدو ، وقدمت في هذا المجال دعما كبيرا بشكل مباشر إلى مختلف الفصائل الفلسطينية ودعت إلى ضرورة تمكين دول الطوق المقاومة الفلسطينية و السماح لها بالانطلاق نحو أعماق العدو وحواره بالسلاح و النار

[1] جمال عبد الناصر : جمال عبد الناصر حسين .15 جانفي 1918-1970 و ثاني رؤساء مصر تولى السلطة من سنة 1965 الى وافته و هو احد قادة ثورة 23 جويلية 1952 التي أطاحت بنظام الملك فاروق و الذي شغل نائب رئيس الوزراء و وصل جمال عبد الناصر الى الحكم و وضع الرئيس محمد نجيب تحت الإقامة الجبرية

[2] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 93.

اللغة الوحيدة التي يفهمها المحتلون و المغتصبون لفلسطين ومن وراءهم من القوى الدولية الأخرى ، و العمل في الوقت ذاته عن طريق السياسة و الدبلوماسية .

وقد كانت رؤية الجزائر وبصماتها واضحة في البيان المشترك الجزائري –السوري الصادر بتاريخ 1970/02/28 في ختام الزيارة التي قام بها نور الدين الأتاسي رئيس الدولة السورية إلى الجزائر الذي تضمن تأكيد الجانبين على:

–اعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد أمام الأمة العربية لتحرير الأرض المحتلة .

–التأكيد على أن المشاريع المطروحة وفق قرار مجلس الأمن[1] 242 ستؤدي حتما إلى تصفية القضية الفلسطينية وتكريس العدوان .

–الجزم بأن العنصر الإيجابي الذي برز على أرض المعركة منذ هزيمة 1967 يتمثل في الكفاح المسلح للشعب الفلسطيني.

–التأكيد على أن واجب الدول العربية التاريخي هو ضرورة تمكين المقاومة الفلس طينية من السباب الإستراتيجية والعسكرية ومدها بكل أشكال العون الذي تفرض طبيعة الكفاح الثوري.

–التركيز على أهمية توحيد العمل الفدائي.

–ضرورة منح العمل الفدائي حرية التمركز و العمل و التموين والانطلاق من جميع الأراضي العربية والإعلان عن مقاومة أي مضايقة للعمل الفدائي من طرف أي بلد عربي بكل شدة وحزم.[2]

[1] مجلس الامن: يعد احد اهم أجهزة الأمم المتحدة ويعتبر المسؤول عن حفظ السلام والامن الدوليين طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولمجلس الامن السلطة القانونية على حكومات الدول الأعضاء لذلك تعتبر قراراته ملزمة لدول الأعضاء.

[2] مصطفى بوطورة، مرجع سابق، ص 93 – 94.

المبحث الثاني : موقف الجزائر الداعم للقضية الفلسطينية 1967-1973 :

المطلب الأول: الدعم الجزائري بعد نكسة 1967

لقد شكلت هزيمة الجيوش العربية في حرب 1967 صدمة كبيرة لدى الجزائريين قيادة وجماهير ،فكان الحزن شديد وحصرة كبيرة في الشارع خيم عليهما ذهول الصدمة لأن كل المعلومات التي كانت ترد من القاهرة خاصة تعبر عن قرب تحقيق النصر على العدو الإسرائيلي ،أول ما بادرت به القيادة السياسية الجزائرية عند اندلاع الحرب هي إرسال وزير الخارجية السيد عبد العزيز بوتفليقة إلى مصر من أجل معرفة احتياجاتهم للمعركة ،في حين كانت الجماهير الجزائرية تطالب بالمشاركة في المعركة مباشرة وهذا ما عبر عليه خالد نزار في كتابه (على الجبهة المصرية) بقوله: "يريد التذكير هنا برد فعل المواطنين الجزائريين أثناء الإعلان عن هزيمة الجيش المصري عام 1967 ...ما إن تأكد الخبر على أمواج الإذاعة الجزائرية حتى بدأ مئات المواطنين بالتوافد ...هنا رأيت لحظتها شبابا وأطفالا يجرون بأقصى سرعتهم ،وقد نزع بعضهم أقمصتهم قاصدين الوزارة ..." بعد مرور أيام قليلة بدأت التعبئة.[1]

1- الدور السياسي:

لعبت الجزائر دورا دبلوماسيا كبيرا خلال هذه المرحلة ،فبعد الهزيمة مباشرة توجه الرئيس هواري بومدين إلى موسكو لمقابلة من أجل الطلب من السلطات السوفيتية إعادة تسليح الجيوش العربية المنهزمة ،لأن القيادة السوفيتية كانت ترفض بيع أسلحة جديدة لمصر ،لأنها مستاءة من وصول أسلحتها السابقة التي تخلت عنها القوات المصرية عند انسحابها من سيناء[2] في أيدي الإسرائيليين

[1] حسنين هيكل ، مرجع سابق،ص901.

[2] سيناء: : هي شبه جزيرة صحراوية مثلثة الشكل تقع غرب آسيا في الشمال الشرقي من جمهورية مصر العربية ، تبلغ مساحتها حوالي 60088كلم^2 .

والأمريكان ،كما أن الرئيس السوفيتي وأثناء لقائه ببومدين قال بأنهم سلموا لمصر أحدث الأسلحة والتي لم تحسن استغلالها.

وبعد مفاوضات طويلة وعلى مرحلتين استطاع أن يقنع السوفيات بأن من هزم هو الحلف ككل وليست مصر وحدها وسأله إن كان مستعد للتنازل أمام الولايات المتحدة التي ستزيد قوتها في المنطقة إن شعرت شعوبها بتخلي السوفيات عنهم ،عندها وافق السوفيات على إعادة تسليحهم على نفقة الجزائر.

ونظرا لدورها الدبلوماسي النشط ،الحلفاء الطبيعيين لإسرائيل يستعجلون الوصول لحل قضية الشرق الأوسط ولو جزئيا قبل تسلم الجزائر منصبها كعضو في مجلس الأمن في 01 جانفي 1968 كما تدخل المندوب الجزائري في هيئة الأمم المتحدة من أجل المشاركة في صياغة القرارات التابعة لهزيمة جوان 1967 وهذا ما أقر به وزير خارجية سوريا بأنه طلب من الرئيس بومدين أن يسمح لبوتفليقة بالبقاء معه في هيئة الأمم المتحدة ما ساعده على إقناعها بعدم الرضوخ للقرارات الأمريكية القائمة على اعتراف العرب بإسرائيل.

كما تعرضت الجزائر إلى ضغط أمريكي كبير بعد نزول الطائرة الإسرائيلية بوينغ 707 التي اختطفتها المقاومة الفلسطينية وحولتها إلى الجزائر واستصدرت قرار من منظمة الملاحة العالمية[1] للطيران يدين الجزائر ويمنع التعامل معها إلا أن الجهاز الدبلوماسي الجزائري استطاع أن يتفادى هذا التهديد بفضل قوة علاقاته مع دول العالم ،ما أدى بأمريكا بإرسال قطع من أسطولها السادس قبالة السواحل الجزائرية غير أن هذا التهديد لم يثن الجزائر عن التمسك بمواقفها الداعمة لحركات التحرر بل أكثر من ذلك فقد قامت بطرد السفير الأمريكي من الجزائر.[2]

[1] منظمة الملاحة الدولية: هي منظمة دولية تأسست ، في سنة 1948م تحت اسم المنظمة البحرية الدولية الاستشارية يقع مقرها يلندن .

[2] محمد تامالت، **العلاقات الجزائرية الإسرائيلية البحث عن السراب**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2001، ص 69.

وقد قام العدو الإسرائيلي باختطاف الأمين العام لرئاسة مجلس الثورة الجزائري في 14 أوت 1970 معتقدة أن ذلك سيجعل الجزائر تغير من مواقفها وأن تتخل عن دعم العرب في صراعهم مع الصهاينة ،غير أن هذا المعتقد وسياسة الترهيب أثبتت فشلها مع الجزائريين.

2- الدور العسكري:

بمجرد وصول خبر الهجوم الجوي الإسرائيلي على الجيوش العربية ،قرر مجلس الثورة إرسال قوات جزائرية على جناح السرعة إلى ميدان المعركة ،ولقد كان الجزائريون متحمسون إلى المشاركة في هذه الحرب.

لقد وصلت في اليوم الثاني من الحرب نحو 11 طائرة حربية جزائرية من نوع ميغ إلى إحدى المطارات المصرية التي لم تكن قد استهدفت بعد ،وكانت هذه الطائرات هي كل ما تملك الجزائر من أسطولها الجوي وقاد هذه المقاتلات طيارون جزائريون لم يكونوا قد استكملوا بعد تدريباتهم على القتال الجوي لكن لم تكن تنقصهم لا الإرادة ولا الحمية للدفاع عن الأرض العربية ،وكانت مصر بأمس الحاجة لهذه الطائرات بعد أن دمرت قواتها الجوية وأصبحت سماؤها مكشوفة.[1]

حشد بومدين القوات المتوجهة إلى الجبهة في ثكنة عسكرية بزرالدة غرب العاصمة وخطب فيهم خطابا ليشحذ الهمم قائلا: "العدو يتحرش بالجيوش العربية وقد جعلوا إسرائيل خنجرا في قلب الأمة العربية ...وأنتم مجاهدون في سبيل القضية العربية ومصر التي تحملت عبء الحرب وساعدتنا خلال ثورة التحرير.

كانت الروح المعنوية للجنود الجزائريين عالية جدا ،فقد كانوا يحترقون شوقا لمقاتلة الصهاينة ،تحركت القوات الجزائرية في الشاحنات العسكرية وزغاريد النسوة تشد من أزرهم ،كان المسير إلى الشرق الأوسط[2] برا وجوا ،فكانت الرحلة البرية من الجزائر إلى الحدود التونسية وبلغت الحدود الليبية في

[1] محمد تامالت، مرجع سابق،ص85.

[2] الشرق الأوسط: هي منطقة جغرافية تشمل بلدان غرب اسيا ومصر تطل على البحر الأحمر و الخليج العربي و البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب.

المساء لأخذ وقت من الراحة قبل استكمال المسير كما انتقل مجموعة من الجنود عن طريق الجو انطلاقا من مطار بوفاريك العسكري أما العتاد فقد أرسل عن طريق البحر وقاد اللواء النقيب عبد الرزاق بوحارة.[1]

بمجرد وصول الكتيبة إلى مصر قام إطاراتها باختيار وتجهيز المواقع المناسبة للرمي وكذا مراكز القيادة والملاحظة حيث شاركت هذه الكتيبة 121 لمدفعية الميدان بالناحية العسكرية الأولى في العديد من المعارك وأبانت عن شجاعة كبيرة من بينها تلك التي استخدمت فيها البطارية الثالثة ضد القوات الإسرائيلية تم خلالها رمي 148 قذيفة في يومين ،وفي معركة أخرى تم رمي 126 قذيفة وتدمير بطارية معادية في سبتمبر 1967 حيث دامت مدة الرماية أربع ساعات كاملة ثم نقلت إلى مدينة السويس بالضبط إلى منطقة فايد وسلطان بالبحيرات المرة أين تم تنفيذ أعمال قتالية عديدة إضافة إلى رد الهجمات الإسرائيلية كما كان على اللواء القيام بمهام عدة أهمها:

- ✓ تهيئة المواقع بأقصى سرعة في ظل يقظة العدو الذي لا تفصله عن القوات الجزائرية إلا بضعة مئات أمتار.
- ✓ مساعدة الإخوة المصريين العائدين من الجبهة من حين لآخر.
- ✓ منع العدو من اتخاذ مواقع له على الضفة الشرقية للقناة وكان انتشار الوحدات على الجبهة بطول 20 كم.

كما وقعت معركة بين الوحدات الجزائرية والجيش الإسرائيلي يوم 05 جويلية 1967 وكانت بداية المعارك الحقيقية للعدو يوم 15 جويلية ،استعمل فيها الإسرائليون سلاح الطيران حيث أسفرت هذه المعركة عن استشهاد عنصرين من الوحدات الجزائرية والعديد من الجرحى بينهما جريحان فقدا بصرهما.

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 74- 75.

وبعد الرمي على مواقع القوات الجزائرية يوم 04 سبتمبر 1967 بعد مغادرتها وقيام قوات العدو بمسح الأراضي للكشف عن مواقع الوحدات الجزائرية يوم 13 سبتمبر 1967 اسفر عن استشهاد جنديين وإصابة ثلاثة آخرين بادرت المدفعية التابعة للوحدات الجزائرية يوم 17 أكتوبر 1967 باستهداف العدو فكبدته 20 قتيلا وعددا كبيرا من الجرحى وأصعب معركة خاضتها هذه الفرق كما يقول بعض من شارك فيها هي معركة العدو الانتقامية بعد إغراق المدمرة إيلات يوم 23 أكتوبر ،وتشير الأرقام إلى 61 شهيدا جزائريا خلال هذه المرحلة من الحرب العربية الإسرائيلية لسنة 1967.

بعد أن أنهى هذا اللواء مهامه بنجاح عوض باللواء الأول في شهر فيفري 1968 وكان تحرك هذا اللواء من الجزائر عن طريق الجو من مطار السانية بوهران ،عند وصول الوحدات إلى القاهرة تم الالتحاق مباشرة بالكلية الحربية عبر الطائرات ،ليتم تحويلهم بالشاحنات العسكرية الجزائرية إلى المواقع المخصصة بمدينة فايد.[1]

ومن أهم المعارك التي خاضها اللواء الأول أثناء تواجده بالجبهة ،المعركة التي وقعت منتصف شهر جوان 1968 حيث لاحظت القوات الجزائرية تحركات مشبوهة ما جعلها تبادر بإطلاق النيران على العدو واستمرت المعركة من منتصف النهار إلى ما بعد المغرب وتكبد حينها خسائر كبيرة.

وبعد مدة ستة أشهر عوض اللواء الأول باللواء الثاني الذي قاده خالد نزار الذي مع وصوله مباشرة للقاهرة توجه إلى الجبهة لتعويض اللواء السابق ،بعدها أخذت الوحدات مواقعها الدفاعية وكان أول اشتباك مع العدو الإسرائيلي اثر مرور طيران العدو فوق مواقع القوات الجزائرية التي بادرت بإطلاق نار كثيف باتجاهها ،وبعد أسبوعين عاود الطيران الإسرائيلي قصف المواقع الجزائرية بـ 14 طائرة حربية فواجهتها مقاومة شرسة من الدفاعات م/ط أسفرت عن إسقاط جل قذائف القوات المعادية خارج موقع وحدات اللواء.

[1] فوزية رواق، (**دور الجزائر في الصراع العربي الإسرائيلي 1968 – 1973**)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013، ص 56 – 57.

وبعد ثالثة عشر شهرا من تواجد اللواء الثاني على الجبهة ،عوضه اللواء السادس سنة 1969 كانت بداية تجمعها في الجزائر مع نصف جويلية وبداية شهر أوت بالمرسى الكبير وكانت تضم:

الفيلق 49 وفيلق القوات الخاصة وفيلق الدبابات والكتيبة 145 للمدفعية م/ط وبمجرد وصولها للجبهة استلمت هذه الوحدات المهام من نظيرتها المتواجدة هناك ،وشرعت في التنسيق مع المصريين ومن بين العمليات التي شارك فيها هذا اللواء:

- في الفترة من 22 إلى 27 سبتمبر 1969 الرد على المدفعية المضادة.
- في الفترة من 07 إلى 13 أكتوبر 1969 رد عنيف على المدفعية الإسرائيلية.
- بتاريخ 11 ماي 1970 أعطيت أوامر بالرد على مصادر النيران المعادية ومن ثم إحدى أقوى نقاط تمركز العدو ،حيث تم تدمير نقطتين تدميرا كليا.
- بتاريخ 18 ماي 1970 تم الرد على بطاريات العدو التي كانت تقصف مقر المدفعية المصرية.
- بتاريخ 26 جوان 1970 قام سلاح المدفعية التابع للواء السادس الجزائري بالرد السريع والفعال على المدفعية المعادية بالتل الكبير في عمق سيناء.[1]

3- الدعم اللوجيستيكي:

لقد قدمت الجزائر بعد نهاية الحرب العالمية الثانية دعما لا متناهي لدول الطوق لمواجهة العدوان الإسرائيلي وإعادة بناء ما تحطم في النكسة ،فيقول سعد الدين الشاذلي بأن الجزائري كانت له ثاني دولة من حيث الدعم لدول المواجهة.

وكانت الجزائر قد دفعت للإتحاد السوفيتي ثمن 60 طائرة مقاتلة و 150 سيارة مصفحة و 100 دبابة سوفيتية وذلك للاتفاق الذي أبرمه بومدين مع القيادة الروسية في 11 جوان 1967 ،كما قدمت

[1] فوزية رواق، مرجع سابق، 57 - 58.

مساعدات مالية مباشرة أولية متمثلة في مبلغ 20 مليون فرنك فرنسي لكل من سويا والأردن سلمها القايد أحمد وزير المالية في ذلك الوقت كما قدمت لها وذلك في جوان 1967.[1]

كما أرسلت الجزائر كل الطائرات التي تمتلكها إلى مصر ،كما أرسلت تجهيز لكل وحداتها التي تتواجد بالشرق الأوسط وتكفلت بكل تكاليف الفرق الجزائرية المرابطة بالجبهة من يوم مغادرتها للجزائر سنة 1967 إلى تاريخ عودتها سنة 1970.

المطلب الثاني: دور الجزائر في حرب أكتوبر 1973:

على الرغم من الخلاف الذي كان سائدا في تلك الفترة بين القيادة الجزائرية والقيادة المصرية وسحب الجزائر لقواتها التي كانت تشارك في حرب الاستنزاف تعبيرا عن رفضها لمبادرات وقف إطلاق القتال بين الدول العربية وإسرائيل فكان الرئيس السادات دائم الانتقاد للرئيس هواري بومدين ،إلا أن الجزائر لم تعر ذلك أي اهتمام بل حين طلب منها المساعدة من أجل التحضير لحرب جديدة مع العدو الصهيوني وهذا ما ذكره الشاذلي في مذكراته حول حرب أكتوبر الذي زار الجزائر في شهر فيفري 1972 ليقوم بزيارة ثانية في 16 سبتمبر 1972 ليخبره بأن موعد هذه الحرب قد اقترب دون أن يطلعه على التاريخ المحدد ،وعلى الرغم من هذا فالجزائر جهزت كل إمكانيتها ووضعتها في تصرف الدول المشاركة في الحرب.

الدور السياسي:

فور الإعلان عن بداية الحرب في منطقة الشرق الأوسط تجندت الجزائر قيادة وشعبا من أجل المشاركة في المعركة وتوفير كل وسائل الدعم التي تحتاجها دول المواجهة ،وقد تم عقد جلسة طارئة لمجلس الثورة ومجلس الوزراء من أجل اتخاذ التدابير اللازمة وسبل دعم سوريا حتى لا تتكرر نكسة 1967 وكانت أولى القرارات التي اتخذتها القيادة هي إرسال قوات عسكرية جزائرية إلى الجبهة المصرية بأسرع وقت ،ومع اندلاع المعارك اتصل بومدين بالسادات من أجل معرفة الوضع على

[1] محمد تامالت، مرجع سابق، 69.

الساحة ومعرفة احتياجاتهم للمعركة حتى يتسنى للجزائر توفيرها وإمدادهم بها ،وكانت هذه الاتصالات يومية خلال فترة الحرب ،كما أرسل في اليوم الموالي العقيد محمد عبد الغني مبعوثا خاصا له إلى مصر للإطلاع على الأوضاع وتقييمها من أجل تحديد المساعدات المستعجلة التي يجب أن تصل إلى الجبهة.[1]

كما تجندت الدبلوماسية الجزائرية هي الأخرى من اللحظة الأولى من أجل خوض المعركة على المنابر الدولية وذلك لجمع الدعم والمساندة للدول العربية في هذه المعركة والعمل على عزل إسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة وكل من يساندها في الحرب.

فكان للرئيس بومدين اتصالات كثيرة مع رؤساء وملوك الدول الصديقة لحثها على دعم القضية العربية ،كما قام بزيارات عديدة لبعض هاته الدول خاصة الإتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ،فكانت أول زيارة للرئيس بومدين لموسكو يومي 14 و 15 أكتوبر، من أجل حث السوفيات على تسليم مصر شحنة الأسلحة المتفق عليها ،وقد دامت هذه المحادثات أكثر من خمس ساعات كان الموقف السوفيتي حينها يميل إلى التريث ،ما اعتبره بومدين ضعف أمام القوة الأمريكية التي استطاعت أن تفرض عليه كلمتها ،وقد عبر عن رأيه هذا للقادة السوفيات بطريقة غير مباشرة لكن تلميحاته وصلتهم وقرروا بعدها أن يقفوا إلى جانب العرب في حربهم دون شروط أو تردد ،وقرروا تزويد الجبهة بالأسلحة المتفق عليها بعد أن قام الرئيس بومدين بتسديد ثمنها والمقدر بـ 200 مليون دولار.[2]

وهكذا وبعد اتصالات مكثفة بين الرجلين وبعد جولة طويلة من التنسيق والتشاور بين الطرفين في كيفية دعم صمود الجبهة العربية ،خرجا ببيان مشترك يعلنان فيه دعمهما للبلدان العربية.

كما سافر اليوم الموالي إلى يوغسلافيا وفور وصوله بدأ بومدين محادثات ثنائية مع الرئيس تيتو ثم يكمل الرئيسان مباحثاتهما في اجتماع مغلق بحثا فيه عن آخر التطورات في الشرق الأوسط ،والدور

[1] محي الدين عميمور، **خمسة أيام صححت تاريخ العرب**، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011، ص 162 – 167.
[2] محمد تامالت، مرجع سابق، ص 131.

الذي يجب أن تقوم به حركة عدم الانحياز لدعم الجبهة العربية في صدد هذه الهجمة الامبريالية خاصة وأن مصر هي أحد الأعضاء المؤسسين لهذه الحركة ،ليخرج الطرفان ببيان مشترك أكدا فيه وقوفهما وتضامنها مع مصر ومع سوريا في هذه الحرب وطالبا باقي الحركة بالتضامن مع الدولتين.

كما بعث الرئيس بومـدين عدة برقيات لنظرائه في العالم شارحا لهم الوضع على الجبهة ،فقد أرسل برقية يـــوم 8 أكتوبر إلى رؤساء بلدان عدم الانحياز شارحا لهم الوضع على الجبهة العربية ،كما تلقى عدة برقيات مماثلة من نظرائه معربين عن تضامنهم العميق مع الشعوب العربية ،مثل البرقية التي تلقاها من الرئيس الأمريكي نيكسون والتي جاء فيها: "لقد تلقيت برقيتكم المتعلقة باستئناف المعارك في الشرق الأوسط ،إن هذه الأحداث المؤلمة تبرز مرة أخرى ضرورة التعجيل في إيجاد حل عادل ودائم للمشاكل الأساسية لهذه المنطقة ،وإنني إذ أؤكد لكم أن الولايات المتحدة تعمل بصورة نشطة لإيجاد الوسائل التي من شأنها أن تقود إلى وقف هذه المعارك ...آمل بإخلاص أن تتمكن حكومتي الاعتماد على حكومتكم وعلى حكومات أخرى في هذا الجهد".

وعلى مستوى الهيئات الدولية فالدبلوماسية الجزائرية كانت نشطة ،بوقوفها الند بالند لسياسة الولايات المتحدة التي تعمل على جمع الدعم والتأييد الدولي للكيان الصهيوني.

ففي يوم 11 أكتوبر ندد السيد بوتفليقة بجرائم العدو الصهيوني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ،وأوضح دور الولايات المتحدة شريك العدو الصهيوني ،كما كان دائم التواصل مع كل الدول الصديقة ببرقيات شكر من أجل مقاطعة إسرائيل ومطالبة دول صديقة أخرى باتخاذ موقف من العدوان الإسرائيلي ضد العرب ومطالبتهم بقطع العلاقات مع العدو خاصة دول عدم الانحياز والدول الإفريقية ،كما نشطت جمعيات المجتمع المدني هي الأخرى في شرح القضية لنظيراتها في العالم.[1]

الدعم العسكري:

[1] فوزية رواق، مرجع سابق، ص 76.

اتخذ قرار مشاركة القوات الجزائرية مباشرة فور سماع اندلاع الحرب ،وتقرر مشاركة الجزائر باللواء الثامن المدرع المتواجد بتلاغمة، وهو اللواء الوحيد الذي كانت تعده الجزائر كنواة أولى لجيش عصري ،وتم إمضاء أمر بالتحرك في 10 أكتوبر 1973.

كانت الأجواء مشحونة في مقر قيادة اللواء نظرا لصعوبة نقل السلاح ،فقد كان هناك نقص كبير في حاملة الدبابات لذلك تم اللجوء إلى كل الشركات الوطنية العمومية والتي كانت استجابتها تلقائية.

انطلقت كل الأفواج – المشاة المدرعة – يوم 12 أكتوبر 1973 أي بعد ستة أيام على اندلاع الحرب وتطلبت المسافة والتي تقدر بـ 4000 كم برا مسير 13 يوما عبرت خلالها الأراضي التونسية والليبية ودخول مصر عن طريق السلوم ومرسى مطروح ،كما تم نقل جزء منها عن طريق البحر من ميناء طرابلس باتجاه الإسكندرية.

ويقول المقدم عبد المالك قنايزية قائد اللواء الثامن المدرع أنه بعد الوصول إلى مصر خضعت القوات الجزائرية لعملية اختبار في المستوى ومراقبة للوسائل واختبار مدى جهوزيتها ،تلقت يوم 29 أكتوبر 1973 أمرا للقيام بمهام استطلاعية للأرض تمهيدا لتنفيذ مهمة قتالية في قطاع الفرقة المدرعة الرابعة التابعة للجيش الثالث الميداني المصري ،وبعد مدة من الانتظار خصص لها قطاع في النسق الأول للفرقة الرابعة بجبهة طولها 30 كم وهي مسافة كبيرة لا يمكن للواء واحد شغلها من الناحية العلمية غير أن القوات الجزائرية كما يقول قنايزية حاولت تغطية ذلك بما توفر لديها من إمكانيات.[1]

وقعت الاشتباكات الأولى للقوات الجزائرية مع القوات الإسرائيلية أيام 25،26،27و28 أكتوبر بتبادل الرمايات المباشرة للدبابات المسندة بنيران المدفعية ،وقد كانت مهام القوات الجزائرية هو منع التوغل الإسرائيلي أكثر بعد ثغرة الدفرسوار وحماية القاهرة، وفي هذا الصدد يقول المؤرخ البريطاني ديفيد واتكين أن توسيع المصريين الهجوم إلى المضايق والذي فتح ثغرة في صفوفهم سهلت من هجوم

[1] عبد المالك قنايزية، **حرب أكتوبر 1973: الوحدات الجزائرية في الشرق الأوسط**، الجزائر: دون دار نشر، 2010، ص 114 – 119.

شارون على ميناءي الأدبية والزيتية حيث مواقع القوات الجزائرية ،ولو لا صمود هذه القوات في وجه الهجوم البري لانقلبت المعركة لصالح الإسرائيليين ،كما تصدت القوات الجزائرية لطائرات الدعم الأمريكي وأسقطت واحدة منها في خليج السويس ،فقطعت عن شارون وقواته الإمدادات الإسرائيلية والأمريكية معا ،وحاصرت القوات الجزائرية مدعومة بكتيبة من قوات الصاعقة المصرية وصائدي الدبابات القوات الإسرائيلية بين الأدبية والكيلو 101.[1]

وإلى جانب الدور الذي قامت به القوات البرية فإن القوات الجوية هي الأخرى كان لها دور كبير في ميدان المعركة خاصة وأنها كانت قد وصلت إلى مصر يوما واحدا بعد انطلاق الحرب من قاعدة بنغازي بليبيا.

الدعم اللوجيستيكي:

لم ينقطع الدعم الجزائري عن دول المواجهة منذ حرب النكسة 1967 إلا أنه تعزز أكثر فأكثر مع حرب أكتوبر 1973 ،فمنذ اليوم الأول لاندلاع الحرب بدأت المساعدات الجزائرية تصل إلى مصر وسوريا ،فكانت أول ما وصل من مساعدات جزائرية إلى الجبهة هي إرسال أربعة أسراب من القوات الجوية إلى مصر وإرسال طاقمين طبيين مع عتادهما إلى الجبهة السورية ولواء مدرع مع كامل تجهيزاته إلى الجبهة المصرية ،كما سلم بومدين صك بقيمة 200 مليون دولار أمريكي للقيادة السوفياتية حتى ترسل لمصر شحنة الأسلحة المتفق عليها.

كما أرسلت صكوك مالية إلى دول المواجهة بالإضافة إلى كميات هائلة من النفط الجزائري ،حيث تم في الأيام الأولى للحرب إرسال 80 طن من النفط الخام لمصر وكمية مماثلة لها لسوريا كما ساهمت بشكل فعال في استخدام سلاح النفط في المعركة لردع الدول الداعمة لإسرائيل وحثها على إعادة تقييمها للوضع ،وكان صاحب سلاح المقاطعة النفطية هو الرئيس بومدين الذي أقنع الملك فيصل بتبني الفكرة على اعتبار أن المملكة العربية السعودية هي أكبر الدول العربية انتاجا للنفط.

[1] فوزية رواق، مرجع سابق، ص 79.

كما أرسلت الجزائر في بداية الحرب أطقم طبية كاملة وطائرتين من العتاد الطبي لسوريا عن طريق مطار بيروت اللبناني ،وقد نظم الجزائريون كذلك حملات تبرع بالدماء لصالح مستشفيات هذه الدول والتي كانت تصلها المساعدة الجزائرية تباعا ،كما كانت من بين الدول الفاعلة في استخدام سلاح النفط.

وهكذا كانت حرب أكتوبر أو حرب التحرير كما يسميها العرب أو يوم الغفران كما يسميها الإسرائيليون ،قد بدأت بقوة من الجانب المصري والسوري محدثة زلزالا عنيفا داخل إسرائيل نظرا لدقة التنفيذ من ناحية التوقيت والتخطيط ،الذي أربك القيادة الإسرائيلية وجعل رد فعلها بطيئا إلا أن التقدم لم يدم طويلا واستعادت إسرائيل بدعم أمريكي قوتها وقامت بهجوم مضاد أربك الصفوف العربية التي لم يدم تنسيقها العملياتي طويلا لأن أهداف الطرفين من الحرب كانت مختلفة.[1]

ففي الوقت الذي أعلنت فيه سوريا الحرب من أجل تحرير الأرض كانت الغاية المصرية المرجوة من هذه الحرب هو تحريك العجلة الدبلوماسية وإعادة قضية الشرق الأوسط للواجهة العالمية ،وهذا ما تم مع نهاية الحرب بدخول مصر في مفاوضات مع إسرائيل من أجل استعادة أراضيها والتي انتهت في الأخير بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد وزيارة الرئيس السادات إلى تل أبيب حيث تضمنت هذه الاتفاقية عدة بنود منها:

- حازت إسرائيل على أول اعتراف رسمي بها من قبل دولة عربية.
- ممارسة السيادة المصرية الكاملة على الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين في عهد الانتداب البريطاني.[2]
- انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء.
- حق مرور السفن الإسرائيلية عبر خليج السويس وقناة السويس.

[1] فوزية رواق، مرجع سابق، ص 84.

[2] http://www.palqa.com/%D8%A7%D8%AA%D(تاريخ

- حصل الرئيسان على جائزة نوبل للسلام
- تمتعت كلا البلدين بتحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة.
- حصول مصر ودولة الاحتلال على الكثير من المساعدات المالية والعسكرية من أمريكا حسب الاتفاقية.
- عودة حقول نفط أبو روديس في غرب سيناء إلى السيادة المصرية.
- فتح الاتفاق وإنهاء حالة الحرب الباب أمام مشاريع لتطوير السياحة ،خاصة في سيناء.
- خسرت القضية الفلسطينية أقوى دولة عربية مساندة لها في ذلك الوقت وهي مصر.[1]

[1] http://www.palqa.com/%D8%A7%D8%AA%D (تاريخ الزيارة: 27-05-2015 الساعة: 03:00)

خاتمة

خاتمة:

و في الأخير يسعنا القول أن فقدان فرنسا للجزائر هدد وجود هذه القوى المستعمرة في كامل أرجاء العالم وذلك لأن الجزائر نسجت علاقات نضالية مع الفاعلين الأساسيين على الساحة السياسية الدولية و لذا فان مساندة الجزائر لحركات التحريرية لم تكن إلا امتدادا لمبادئ ثورتها التي مازالت تؤمن بحق الشعوب في تقرير المصير علما أن إسهام الجزائر في حركة التحرر بدا حتى قبل استقلالها و دعم حركات التحرر لم يقتصر على العرب و القارة الإفريقية و إنما تعداه إلى أمريكا اللاتينية وآسيا – لفيتنام – تصديقا لمبادئ السياسة الجزائرية الرامية إلى تأييد كل صوت طامح لكسر طوق الهيمنة والاستعباد بداية من البرامج و المواثيق الصادرة التي رسمت الافاق المستقبلية و منحى اخر لقضايا التحرر العربية و العالمية على رغم اختلاف اجناسها ما جعل من الجزائر فيما بعد نموذجا ريادي يقتدى به وهذا مع بروز القوي لدبلوماسية الجزائرية التي كان لها الدور القيادي و الموجه في تغيير مسار العديد من القضايا العادلة عبر العالم و اسهامها الفعال فيها مرورا بمجموعة من الالتزامات و المبادئ المشروعة مساندة الحركات التحررية العربية و العالمية الرافضة لتسط الاستعماري

– تبني موقف الحياد الايجابي و دعم القانون الدولي اسهامات الجزائر في الجامعة العربية– التضامن مع كل القضايا العربية المناهضة للاستعمار القضية الفلسطينية والصحراء الغربية مساندة مطلقة مع شحن الرأي العام الدولي للقضية (المؤتمر الرابع لحركة عدم الانحياز سنة 1973 – المشاركة في الحروب العربية الإسرائيلية (67 – 73) و المشاركة في جميع مؤتمرات الحركة الداعمة

للقضايا العادلة و احتضانها للمؤتمر الرابع للحركة وبداية التركيز على القضايا الاقتصادية و هذا بعد انظمامها لحركة هذا الى جانب دعم جهودها والدفاع عن مصالح وحقوق شعوبها و حضورمؤتمراتها بشكل دائم وفعال.

بروز دور الجزائر في الأمم المتحدة بعد انضمامها لها رسميا في 1962/10/8 واحترام الجزائر لميثاق المنظمة والسعي لتجسيده والعمل على تفعيل دور الهيئة وإصلاح أجهزتها. السعي للإقامة نظام اقتصادي دولي جديد أساسه العدل والمساواة والمطالبة بإعادة تتعين ثروات العالم الثالث ومراقبة نشاط الشركات الاحتكارية كما دعت الجزائر إلى إصلاح الهيئة احترام مواثيق الهيئة. دعوة الجزائر للدورة الاستثنائية سنة 1974 وخطاب بومدين و ايصال صوت قضايا التحررفي العالم الى منبر هيئة الامم المتحدة و التعريف بها بعدما قامت الجزائر بترتيب زيارة لرئيس الفلسطيني ياسر عرفات للأمم المتحدة.

- اضافة الى الدور الريادي لدبلوماسية الجزائرية والقوة و قدرة التاثير التي تتمتع بها على الساحة الدولية وكيف استطاعت ان تغير الكثير في مجرى الصراعات بين دول العالم الثالث المستعمرة و الهيمنة الاستعمارية مرورا بعدة محطات تاريخية تمثلت في مرحلة الاعداد نذكر في ذالك تدخل الجزائر لدى الاتحاد السوفياتي من اجل بيع السلاح الى مصر التي كانت كل قوتها العسكرية قد تحطمت و استلاء اسرائيل عليها و احتلالها لمناطق جديدة في مصر و عندما نتكلم عن الدور الكبير الذي قام به بومدين في مناصرة القضية الفلسطينية بكل الاشكال و اعادة تسليح مصر و سوريا بعد النكسة

- كما تميزت هذه الدبلوماسية في القدرة على اقناع العديد من الدول عبر العالم بقطع علاقاتها نهائيا بالقوي الاستعمارية
- ان الدراسة تظهر بشكل جيد ان الجزائر كانت دائما السباقة في تلبية نداء الواجب تجاه قضايا العادلة في العالم بما في ذلك اتجاه اخوانها المسلمين و العرب و عملها الدائم على لنصرة قضاياهم بكل امكانيتها الا ان هذا الدور نجده مغيب الى درجة كبيرة علميا و اعلاميا و نتمنى ان يجد هذا الجانب اهتمام و التفاتة من طرف الباحثين الجزائريين خاصة ومن عايشوا هذه الاحداث الذي غادرونا بصمت دون ان نسجل ما بجعبتهم من احداث ووقائع تثري التاريخ الجزائري الكبير

الملاحق

الملحق رقم 1: زيارة هواري بومدين إلى يوغسلافيا

الملحق رقم 2: الدعم العسكري الجزائري في حرب 1973 (1)

الملحق رقم 3: الدعم العسكري الجزائري في حرب 1973 (2)

الملحق رقم 4: هواري بومدين أثناء احتضان الجزائر القمة العربية الرابعة 1973 (1)

الملحق رقم 4: هواري بومدين أثناء احتضان الجزائر القمة العربية الرابعة 1973 (2)

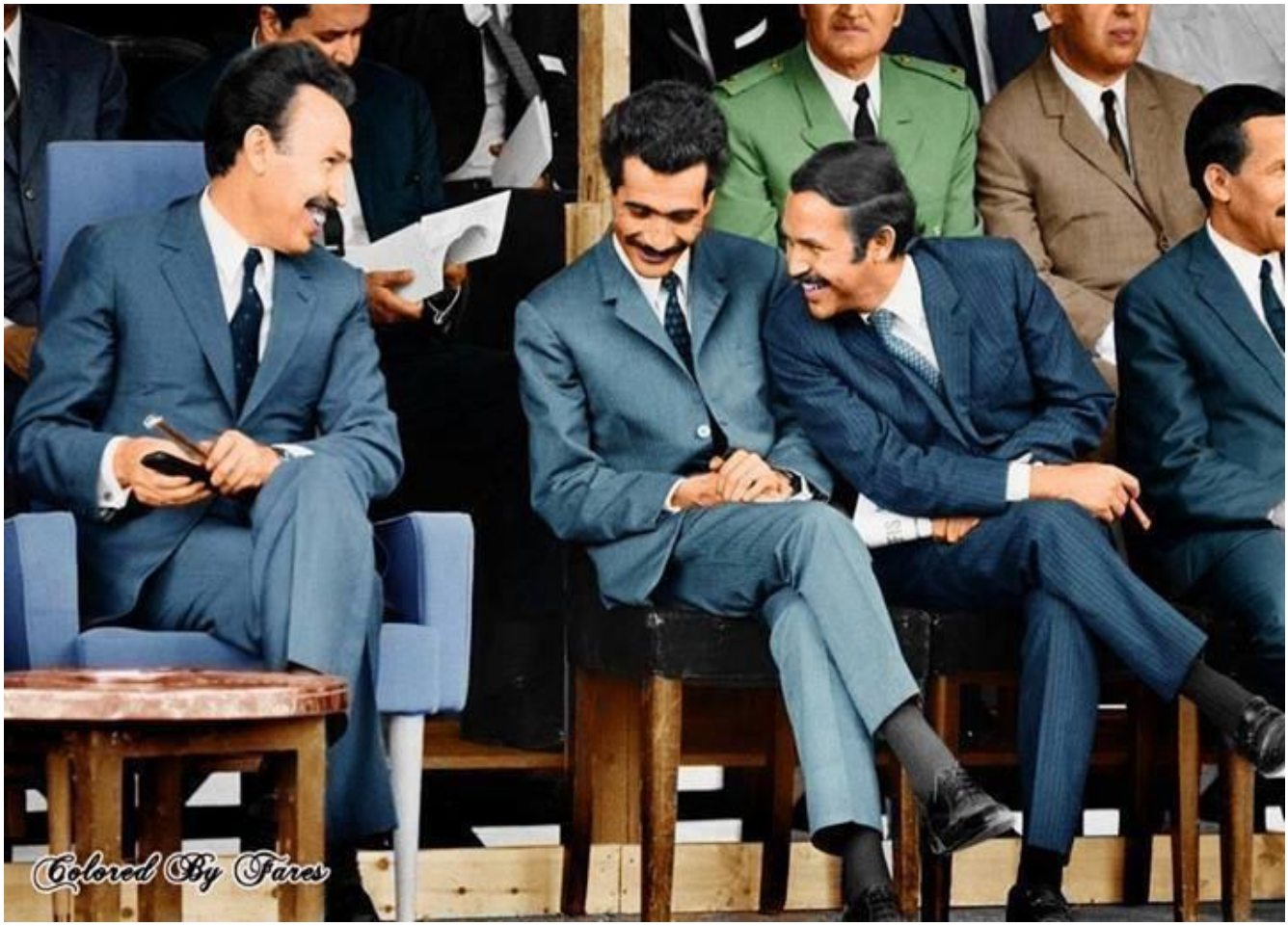

الملحق رقم 5: هواري بومدين في الجمعية العامة للأمم المتحدة 10 أفريل 1974

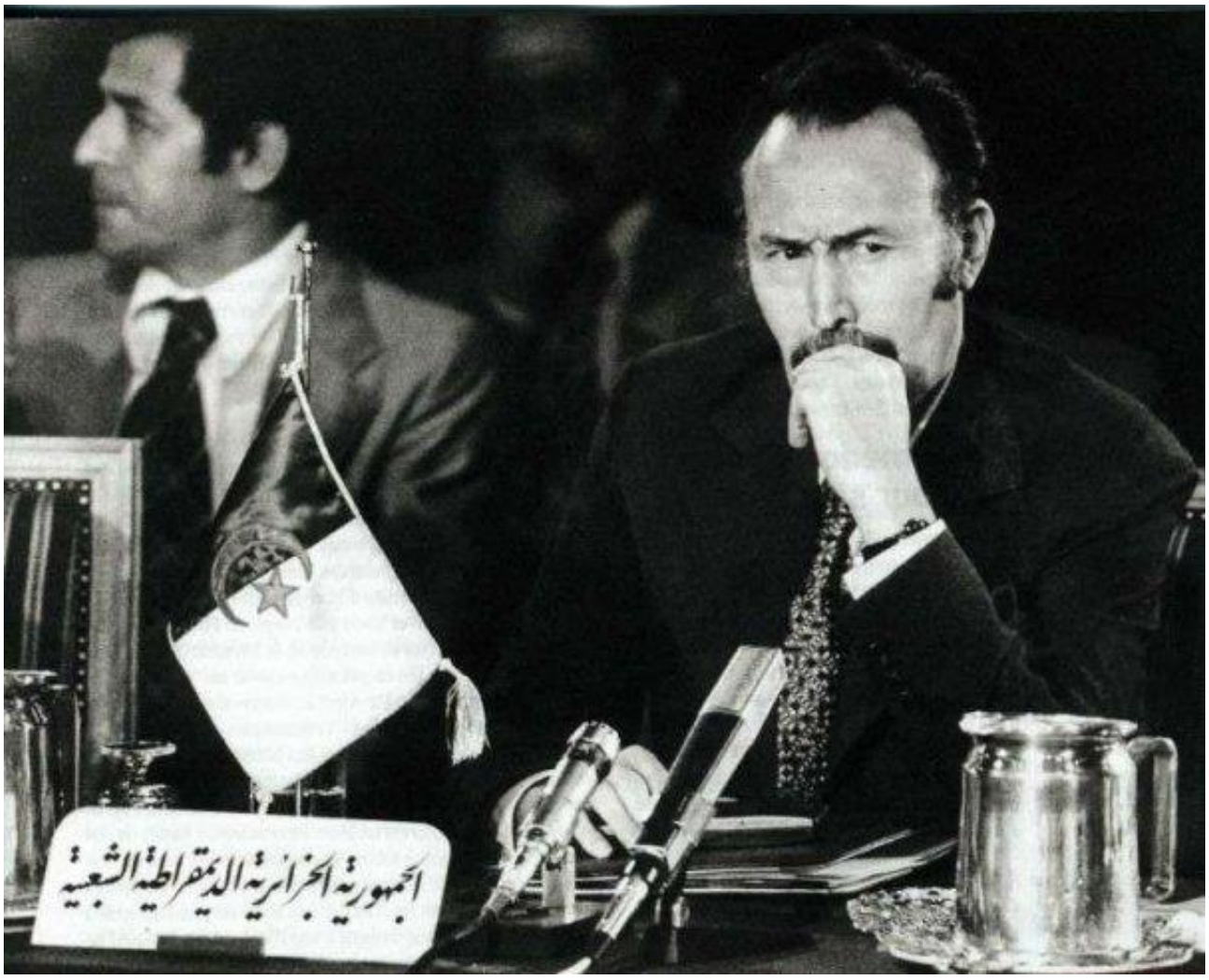

الملحق رقم 6: قصر الأمم في منطقة نادي الصنوبر الذي عقد به مؤتمر القمة الرابع لحركة عدم الانحياز

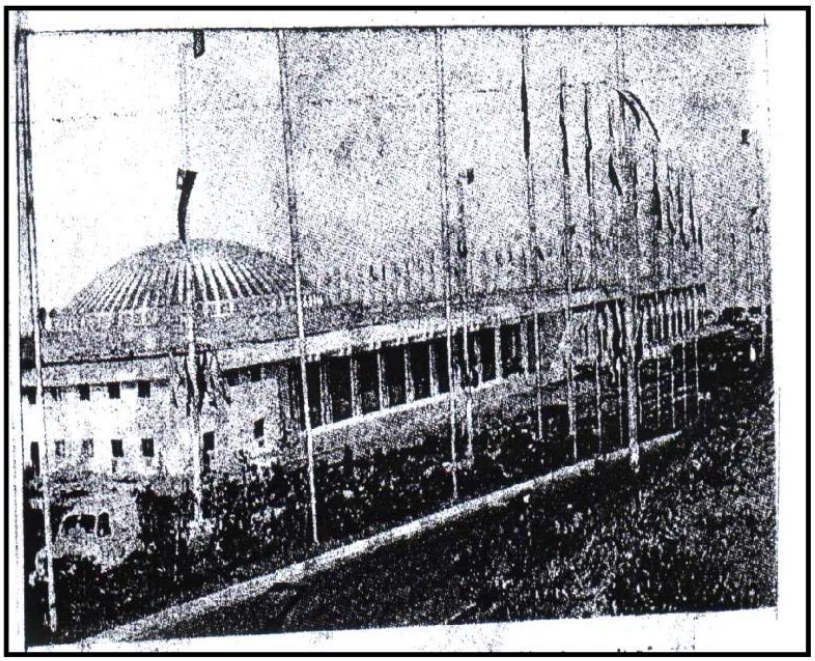

http//www.startimes.com.

المصدر : يوم : 2015/05/10، على الساعة : 15:00.

الملحق رقم 7: شعار القمة العربية لحركة عدم الانحياز المنعقدة في الجزائر عام 1973م

.http://www.startimes.com

المصدر : يوم : 2015/05/13، على الساعة : 11:00.

الملحق رقم 8: مقتطفات من نص خطاب الرئيس هواري بومدين في اختتام أعمال المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز

" ... إن التعاون الاقتصادي الدولي، لا يمكن أن يزدهر طويلا طالما لم يعتمد على مبدأ السيادة الحقيقية للبلدان النامية وحقها في التصرف في مواردها الطبيعية .... إن الأمر يتعلق بالدرجة الأولى بإشراف كل دولة على استغلال ثرواتها الطبيعية وعلى تصرفاتها الاقتصادية الداخلية وهذا يعني أن لكل دولة الحق في التأميم ... ويتعين في نفس الوقت القيام بإجراء التغييرات الضرورية بالنسبة للأنظمة الاقتصادية الداخلية حتى تتلائم ومقتضيات التنمية الفعالة التي تسمح بالقضاء على التخلف...

وبالإضافة إلى ذلك فقد أكد المؤتمر على ضرورة تدعيم التضامن والتعاون بين البلدان غير المنحازة، وذلك بتنسيق الجهود المشتركة من أجل تقوية مركزها في المفاوضات وفي مواجهة تجمعات البلدان الصناعية ومن أجل تدعيم قدرتها على مقاومة الاستغلال والضغوط والاعتداءات الاقتصادية... كما أعلن المؤتمر على إقامة أجهزة مشتركة بين البلدان المنتجة والمصدرة خاصة بالنسبة للبترول والنحاس مثلا كما يشجع المؤتمر على حركات التبادل الاقتصادي والعلمي والثقافي والاجتماعي بين البلدان غير المنحازة ... ويقترح المؤتمر في الأخير عقد اجتماع مشترك بين مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتغذية، بقصد دراسة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لتجنب عواقب الأزمة الغذائية الدولية والتي قد تذهب ضحيتها البلدان النامية وحدها...

وهكذا يبدو الاعتماد على النفس نتيجة طبيعية لسياسة عدم الانحياز التي تتمثل أساسا في المحافظة على الاستقلال الوطني ضد ضغوط القوى المهيمنة والأطماع وتجاذب مناطق النفوذ، إذ أن إرساء بناء التنمية على أساس المعونة الخارجية قد يكون ضربا من الخيال وذلك لأن هذه المعونة لم تقدم إطلاقا بدون مقابل ...."

.http://www.startimes.com

المصدر : يوم : 2015/05/13، على الساعة : 13:00.

الملحق رقم 9: الرئيس هواري بومدين وهو يخطب على منبر الأمم المتحدة خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة يوم: 10 أفريل عام 1974م

المرجع : سعد بن البشير العمامرة : هواري بومدين الرئيس القائد، قصر الكتاب، الجزائر، 1997، ص 149.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ- باللغة العربية:

1. شوقي الجمل : التضامن الآسيوي الإفريقي وأثره في القضايا العربية ، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، 1964 ،ص 15.
2. منصف بكاي : الحركة الوطنية واسترجاع السيادة بشرق إفريقيا ، السبيل للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 149.
3. أمين إسبر : إفريقيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، دار دمشق ، 1985 ، ص 35.
4. عبد الكريم قرين : منظمة الوحدة الإفريقية ودورها في حل مشكلات القارة أزمة البيافرا والصراع الصومالي الكيني نموذجا، 2رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ إفريقيا المعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009-2010،ص 13.
5. رأفت غنيمي الشيخ : إفريقيا في التاريخ المعاصر ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، د، س ، ص 265.
6. Boutros.b.ghali :OP.CIT.P 31.
7. حلمي محروس إسماعيل : تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ج 2 ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،2002 ، ص 716.
8. عبد الحميد زوزو : تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2009 ، ص 17.
9. محمد قنانش : الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحزبين (1919-193 م) ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، 1982 ، ص 41.
10. محمد لطيب العلو: مظاهر المقاومة الجزائرية (1830-1954 م) ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 1الجزائر، د ، س، ص 123.
11. محمد حلمي مصطفى وآخرون : العالم الثالث ومؤتمرات السلام ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، 1969 ، ص 89.

12. محمد حلمي مصطفى واخرون : العالم الثالث و مؤتمرات السلام ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ،1969، ص89.

13. هايل عبد المولى طشطوش : مقدمة في العلاقات الدولية ،د.د.ن،د.ب،2010،ص228..

14. عبد القادر خليفي : المؤتمرات الافرو– اسيوية و القضية الجزائرية ، مجلة المصادر ،ع8، الجزائر ماي 2003، ص219 [1]

15. أحمد سعيود : العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني من 1954 إلى 1958 ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الثورة ، 1، جامعة الجزائر، الجزائر، 2001–2002 ،ص 52

16. محمد عزيز شكري : الاحلاف و التكتلات في السياسة العالمية ،د.ط،عالم المعرفة ، الكوية،ص109. [1]

17. أحمد بن فليس : السياسة الخارجية للثورة الجزائرية (1954–1962 ،(رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بن يوسف بن خد ، 2006 – 2007 ، ص 153.

18. لزهر بديدة : دراسات في تاريخ الثورة الجزائرية وأبعادها الإفريقية ، دار السبيل للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2009 ، ص 112.

19. يوسف السباعي : مع الثورة الجزائرية ، القاهرة 1958، عالم الأفكار لطباعة و النشر التوزيع ، د.ب،2007

20. بروز تيتوجوسيب: عدم الانحياز ضمير البشرية و مستقبلها، مؤسسة بلغراد للطباعة و النشر، بلغراد، 1979، ص 18. 8.

21. محمد بجاوي: الثورة الجزائرية و القانون (1960، 1961)، تر: علي الخش، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 327.

22. مريم صغير: المواقف الدولية من القضية الجزائرية (1954، 1962)، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص 349.

23. خطاب الرئيس بن خدة في مؤتمر بلغراد: المجاهد، ع ، سبتمبر 1961.

24. ادوارد كاردل: يوغسلافيا في العلاقات الدولية و في حركة عدم الانحياز، المرجع السابق، ص 364.

25. لطفي الخولي: حوار مع بومدين عن الثورة في الثورة و بالثورة، منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي، قسنطينة، د.س، ص 189.

26. محمد عوض الهزايمة: القدس في الصراع العربي – الإسرائيلي، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ص 391.

27. السيادة الإقليمية: هي عبارة عن حق الدولة في ممارسته سلطاته السياسية و القانونية و الإدارية و المالية و الثقافية على جميع الأشخاص و الأشياء الموجودة ضمن حدودها الإقليمية سواء كانت هذه الحدود برية أو بحرية أو جوية، أنظر: مختار مرزاق: المرجع السابق، ص 293.

28. ادوارد كاردل: الجذور التاريخية لعدم الانحياز، المرجع السابق، ص 14.

29. حميدي عبد الجواد: البلدان النامية و آفاق التطور، د.ط، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، د.س، ص 9.

30. جورج قرم: التنمية المفقودة دراسات في الأزمة الحضارية و التنمية العربية، دار الطليعة للطباعة و النشر، لبنان، 1981، ص 124.

31. ادوارد كاردل: يوغوسلافيا في العلاقات الدولية و في حركة عدم الانحياز، المرجع السابق، ص 232.

32. محمد بجاوي: من أجل نظام اقتصادي دولي جديد، د.ط، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1981، ص 23.

33. ادوارد كاردل: الجذور التاريخية لعدم الانحياز، المرجع السابق، ص 14.

34. جاك لوب: العالم الثالث و تحديات البقاء، تر: أحمد فؤاد بلبع، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص 59.

35. خليل حسن: السياسات العامة في الدول النامية، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص 188.

36. محمد بجاوي: من اجل نظام اقتصادي دولي جديد، المرجع السابق، ص 26.

37. سامية محمد جابر: قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، لبنان، 2003، ص 153.

38. يحي ابو زكريا: الجزائر من احمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، ناشري للنشر الالكتروني، د.ب، 2003، ص 27.

39. بن عامر تونسي: تقرير المصير و قضية الصحراء الغربية، د.ط، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص 317.

40. محمد بوعشة: الدبلوماسية الجزائرية، دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع، لبنان، 2004، ص 139.

41. محمد نصر مهنا: قضايا سياسية معاصرة، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص 190.

42. نعوم تشومسكي: النظام العالمي القديم و الجديد، تر: عاطف معتمد عبد الحميد، د.ط، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2007، ص 109.

43. محمود عبد الفضيل: النفط و المشكلات المعاصرة للتنمية العربية، د.ط، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 145.

44. استخدم مصطلح التكامل الاقتصادي أول مرة على يد فينر عام 1950م و يعني السعي لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادي بين الدول أنظر: عبد القادر رزيقالمخادمي: المرجع السابق، ص 25.

45. سمير التنير: التكامل الاقتصادي و قضية الوحدة العربية، معهد الانما ء العربي، لبنان، 1978، ص 13-14.

46. سام ي ريحانا: العالم في مطلع القرن 21،دار الملايين للترجمة و النشر، لبنان، 1998، ص 30-31.

47. محمد الهادي صالح الأسود: مشكلات التنمية في البلدان العربية و اثر الديون الخارجية في تفاقمها، د.ط، مجلس الثقافة العام، ليبيا، 2006، ص 138.

48. محمد سعد أبو عامود: العلاقات الدولية المعاصرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 145.

49. أنجلوس أنجلوبوس: العالم الثالث في مواجهة البلاد الغنية تطلعات للعام 2000، تر: مصطفى عدنان السيوطي، د.ط، منشورات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، سوريا، 1975، ص 159.

50. د. حسن نافعة : الأمم المتحدة في نصف قرن ، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945،ص18

51. ميثاق الأمم المتحدة و النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ،ص22-23.
52. معمر فيصل خولي :الامم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني ،ص38-39.
53. بنجامين صطورا ، ترجمة الدكتور صباح ممدوح كعدان ، الهيئة العامة السورية للكتاب ،ط2012، ص52-53.
54. رشيد ميصالي : هواري بومدين الرجل الغز ، دار الهدى ، الجزائر ،ض17
55. سعد بشير لعمامرة : هواري بومدين الرئيس القائد ،1932-1978،قصر الكتاب الجزائر1997،ص15.
56. احمد بن مرسلي : دراسة شخصية الهواري بومدين ، مجلة المصادر ، العدد الأول ، المركز الوطني لدراسات في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، صيف 1999، ص67. [1]
57. محمد السعيد مطمر : هواري بومدين رجل القيادة الجماعية ، دار الهدى ، الجزائر ، 2003،ص05
58. محمد مسعود بونقطة ،**(البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2014،،ص 90 - 92.
59. وثائقي : الجزيرة الوثائقية سلسلة ثائر يبني دولة، الجزء الثاني .
60. المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، مقال تاريخي ، المؤلف مجهول ، الجزائر و القضية الفلسطينية .
61. مقلاتي عبد الادر : العلاقات الجزائرية المغربية فيى ضل الاستقلالية القطريبة ، دار القصابة الجزائر 2011، ص58-59.
62. علي شامي : الصحراء الغربية ، عقدة التجزءة في المغرب العربي – بيروت ، دار الحكمة لنشر و التوزيع 1980،ص200-2002.
63. مصطفى بوطورة، **(البعد الفلسطيني في سياسة الجزائر الخارجية: نموذج علاقات الجزائر مع الدول العربية المجاورة لفلسطين "دول الطوق" 1964-1988)**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000، ص 76-77
64. محمد حسنين هيكل، الانفجار 1967 حرب الثلاثين سنة،القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص 694.

65. محمد تامالت، **العلاقات الجزائرية الإسرائيلية البحث عن السراب**، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر، 2001، ص 69.

66. فوزية رواق، **(دور الجزائر في الصراع العربي الإسرائيلي 1968 – 1973)**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2013، ص 56 – 57.

67. محي الدين عميمور، **خمسة أيام صححت تاريخ العرب**، الجزائر: الشروق للإعلام والنشر، 2011، ص 162 – 167.

68. عبد المالك قنايزية، **حرب أكتوبر 1973: الوحدات الجزائرية في الشرق الأوسط**، الجزائر: دون دار نشر، 2010، ص 114 – 119.

69. http://www.palqa.com/%D8%A7%D8%AA%D(تاريخ الزيارة: 27-05-2015 الساعة: 03:00)

الفهرس

الفهرس

مـقدمـة: 6
الفصل الأول: الجزائر في حركة عدم الانحياز.....14
المبحث الأول : البدايات الأولى لحركة عدم الانحياز:.....14
المطلب الاول: لقاءات شعوب إفريقيا 14
المطلب الثاني: مؤتمرات شعوب آسيا 19
المطلب الثالث: مؤتمر باندونغ عام 1955م 25
المبحث الثاني :احتضان الجزائر لمؤتمر القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز1973 31
المطلب الأول :اهتمامات حركة عدم الانحياز قبيل مؤتمر الجزائر.....31
المطلب الثاني :سير أعمال المؤتمر (الجزائر) 39
المطلب الثالث :نتائج القمة الرابعة لحركة عدم الانحياز.....44
المبحث الثالث :اهتمامات حركة عدم الانحياز بعد مؤتمر الجزائر إلى غاية انعقاد مؤتمر بلغراد 46
المطلب الأول :اهتمامات سياسية.....46
المطلب الثاني :اهتمامات اقتصادية: 51
الفصل الثاني: دور الجزائر في هيئة الأمم المتحدة ودعمها لحركة التحرر في العالم والوطن العربي 60
المبحث الأول :هيئة الأمم المتحدة 60
المطلب الأول :ظروف ومراحل نشأة هيئة الأمم المتحدة.....60
المطلب الثاني :مبادئها وأهدافها 61
المطلب الثالث :مهام هيئة الأمم المتحدة 62
المبحث الثاني :الجزائر في هيئة الأمم المتحدة 66
المطلب الأول : ظروف انضمام الجزائر إلى الامم المتحدة.....67
المطلب الثاني : خطاب هواري بومدين في هيئة الأمم المتحدة 10 أفريل 1974 و صداه 67
المطلب الثالث :مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية في عهد بومدين.....69
المبحث الثالث : نماذج من مواقف الدبلوماسية الجزائرية اتجاه القضايا العربية(القضية الفلسطينية– الصحراء الغربية): 78

المطلب الأول: القضية الفلسطينية من خلال مؤتمر القمة العربية 1973 78
المطلب الثاني : موقف الدبلوماسية الجزائرية الداعم لقضية الصحراء الغربية 87
الفصل الثالث : مسار الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية في الحقبة البومدينية 1965-1978 93
المبحث الأول : موقف الجزائر الداعم للقضية الفلسطينية الفترة 1965-1967: 93
المطلب الأول :الجزائر من حرب 1965 93
المطلب الثاني :رفض الجزائر للقرار 242: 97
المبحث الثاني : موقف الجزائر الداعم للقضية الفلسطينية: 1967-1973 99
المطلب الأول :الدعم الجزائري بعد نكسة 1967 100
المطلب الثاني :دور الجزائر في حرب أكتوبر 1973: 105
خاتمة: 114
الملاحق : 14
قائمة المصادر والمراجع 118